بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة اليرموك
كلية الآداب
قسم العلوم السياسية

صنع القرار الفلسطيني وأثره على الأداء الاقتصادي

The Palestinian Decision Making and its Impact on the Economic Performances

إعداد الطالب

خالد محمد عبد الكريم حمادة

إشراف الأستاذ الدكتور

أحمد سعيد نوفل

الفصل الدراسي الثاني 2006م

جامعة اليرموك
كلية الآداب
قسم العلوم السياسية

صنع القرار الفلسطيني وأثره على الأداء الاقتصادي

The Palestinian Decision Making and its Impact on the Economic Performances

إعداد الطالب

خالد محمد عبد الكريم حمادة

إشراف الأستاذ الدكتور

أحمد سعيد نوفل

وافق عليها:–

		التوقيع
الأستاذ الدكتور أحمد سعيد نوفل	مشرفاً ورئيساً	....
الأستاذ الدكتور عطا محمد زهرة	عضواً	....
الأستاذ الدكتور عبدالله سالم نقرش	عضواً	....
الدكتور محمد كنوش الشرعة	عضواً	....

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في الاقتصاد السياسي الدولي.

الإهداء

إلى سيد قلبي وسيد وَلَدِهْ ومستقبلي إلى . . . . . . الأب الأعظم . .

إلى حضن قلبي ومنارة دربي إلى . . . . . سيدة عمري . .

. . . الأم الأرحم . . . . .

إلى كواكبي الذين أضاءوا مسيرتي . . . . . إخواني . .

إلى نجماتي اللواتي اهتديت بهن . . . . . . أخواتي . .

إلى الوطن الأعظم والأكبر . .

. . . . . فلسطين . . . . .

شكر وتقدير

بعد الحمد والثناء لوجه الكريم، والصلاة والسلام على نبيه الأغر الأمين، فحمداً وشكوراً ليلاً ونهاراً لله تعالى الذي وفقني على إنجاز هذه الدراسة العلمية، فإن أخطأت فمن نفسي وإن أصبت فمن الله وحده.

ومن ثمَّ الشكر كل الشكر للأستاذ الدكتور أحمد نوفل، الذي كَلَّ معيّ كل جهده ولم يمل، فمن ذاتي كل التقدير على رعايته وتعليماته المُصوبَة، والشكر موصلاً للأستاذ الدكتور عطا زهرة الذي شرّفني بمشاركته مناقشة هذه الدراسة، والذي أسس في نفسي العطاء العلمي، وكذا الأستاذ الدكتور عبدالله نقرش والدكتور محمد الشرعة في قبولهما مناقشة هذه الدراسة، كما وأتقدم بالشكر إلى كل من قدم لي يد العون والمساعدة من أجل هذه الدراسة وأخص بالذكر أخي الحبيب والغالي على قلبي "أبو بلال".

قائمة المحتويات

الموضوع	رقم الصفحة

فهـــــرس الجـــــــداول

فهـــــرس الأشكال

ملخص الدراسة

حمادة، خالد محمد، صنع القرار الفلسطيني وأثره على الأداء الاقتصادي. رسالة ماجستير اقتصاد سياسي دولي، جامعة اليرموك، ٢٠٠٦م، (المشرف: أ.د. نوفل أحمد سعيد)

تتناول هذه الدراسة موضوع "صنع القرار الفلسطيني وأثره على الأداء الاقتصادي"، وتكمن أهمية الدراسة في كيفية إظهار عملية صناعة القرار الفلسطيني من الجانب المنهجي العلمي ومدى تأثير هذه العملية على التوجهات الاقتصادية داخل النظام السياسي الفلسطيني.

ولقد حاولت هذه الدراسة، تحديد عدد من المتغيرات الأساسية المختلفة والمتعلقة بظواهر عملية صنع القرار، وسعى الباحث إلى إيضاح مدى تأثير هذه المتغيرات على صانع القرار بدفعه باتجاه (اتفاق أوسلو)، كما جاءت هذه الدراسة للإجابة عن الفرضية الرئيسة التالية: (قرار اتفاق أوسلو) كانت له آثار إيجابية على الأداء الاقتصادي، وقد استندت هذه الدراسة إلى المناهج الآتية: (منهج صنع القرار، المنهج التاريخي، منهج تحليل النظم).

بالإضافة إلى تقديم إطار نظري بشيء من الإيجاز عن المحاور الأساسية لعملية صنع القرار، تضمنت هذه الدراسة ثلاثة فصول تتلخص في الآتي:

الفصل الأول: حاول أن يبرز المتغيرات الرئيسية المختلفة المؤثرة في عملية صنع القرار الفلسطيني والعوامل المؤثرة في توجهات هذه العملية.

الفصل الثاني: يبين الحالة العملية لصناعة القرار الفلسطيني (اتفاق أوسلو)، وقد تضمن هذا الفصل عدة مباحث وهي السياق التاريخي لفكر التسوية، ومراحل قرار (اتفاق أوسلو).

الفصل الثالث: فقد حاول إظهار تأثير القرار السياسي (اتفاق أوسلو) على الأداء القطاعي للاقتصاد الفلسطيني، وتناول هذا الفصل إبراز المؤشرات الاقتصادية التي تدلّ على تأثر الاقتصاد الفلسطيني باتفاق أوسلو، كما تمَّ التعرُض لواقع وحال الاقتصاد بعد توقيع الاتفاق.

المقدمة:

لقد تميزت أجهزة صنع القرار الفلسطيني على مر المراحل التاريخية المتعددة بظروف غير طبيعية هي ظروف: الحرب والتشريد والتهويد، فقد عاش صانع القرار الفلسطيني وسط التجاذبات والاستقطابات المتعارضة، فكانت قراراته ذات محصلة صفرية في ظل السياسة والإستراتيجية الاستيعابية التي سلكها.

ولم تكن السنوات التي سبقت توقيع اتفاق أوسلو عام 1993 بمعزل عن التطورات السياسية والعسكرية في الساحتين العربية والعالمية، بل كانت انعكاساً مؤثراً على صانع القرار، بدفعه اتجاه العملية السياسية عبر تخليه عن العملية الثورية (العمل النضالي).

وعطفاً على ما تقدم فقد ظهرت عدة دراسات تناولت هذه العملية السلمية من عدة جوانب وتوالت الدراسات بهذا الخصوص حتى بعد اتفاق أوسلو. وإزاء هذه الدراسات التي رصدت هذه العملية، سيتم تحديد عدد من المتغيرات قد أغفلها ذلك الرصيد من الأبحاث والدراسات، وهذا التحديد يركز على عدد من المتغيرات المتعلقة بظواهر حدثت سياسياً وعسكرياً، والعمل على إيضاح العلاقة بينها وأثرها على صانع القرار الفلسطيني من خلال زاوية (اتفاق السلام)، والتعرف على طبيعة تأثير هذا الاتفاق، ومدى ترابط القرار السياسي المتخذ (اتفاق أوسلو) في تحقيق تقدم اقتصادي ،وفي تعزيز الاستقرار الاقتصادي وتنظيمه.

كل هذا سيتم من خلال التحليل السياسي الموضوعي في هيكلية القرار (النظام السياسي الفلسطيني) المعني بهذا.

أهمية الدراسة:

تنبع أهمية الدراسة من طبيعة موضوعها ومنهج تناولها، إذ تعتبر صناعة القرار هي المرحلة المحورية في العملية السياسية برمتها، وأن لصانع القرار الفلسطيني دوراً مصيرياً وتاريخياً في تحديد أولويات الشارع الفلسطيني، وكان له الأثر الكبير في تقرير مصير الشعب الفلسطيني وتوجيه حركته النضالية باتجاه المسيرة السلمية من خلال رؤيته السياسية وخلفيته العسكرية وبيئته الثقافية وعوامل أخرى، وتكتسب هذه الدراسة أهمية خاصة لأنها تحاول تقديم صورة واضحة للقرار الفلسطيني من خلال هيكلية البنوية، ومن خلال الأساليب المتبعة في صنع القرار ،ومدى وعي وإدراك صنع القرار للواقع، وللوقوف على علاقة صانع القرار بالنظام السياسي ومؤسساته المختلفة وبالجمهور الفلسطيني والأنظمة الإقليمية والدولية، ولإيضاح أثر القرار السياسي على الحقل الاقتصادي للخروج بنتيجة حول هذه العلاقة.

أهداف الدراسة:

- إبراز الهيكلية البنائية لآلية صنع القرار الفلسطيني.
- استكشاف آليات تشكل القرار الفلسطيني والتعرف على دوائره.
- التعرف على أساليب صنع القرار في المؤسسات الفلسطينية.
- قياس أثر القرار الفلسطيني على الأداء الاقتصادي.
- التعرف على المعوقات التي تحد من تطبيق واستخدام الأساليب المنهجية والموضوعية عند صنع القرار.

إشكالية الدراسة:

تكمن إشكالية الدراسة في المحددات الأساسية المكونة لهيئة صناعة القرار الفلسطين وما هية المتغيرات المؤثرة في هذه المحددات التي تنعكس بدورها على آلية صنع القرار ونتائجه وآثاره على الحقل السياسي والاقتصادي، مما يؤدي إلى التشابك في القرارات، إضافة إلى الغموض حول كيفية

اتخاذ القرارات الفلسطينية المصيرية، نتيجة إقصاء المؤسسات التشريعية للقرار الفلسطيني، وعدم وجود دور فاعل لها.

فرضية الدراسة:

اتفاق أوسلو كانت له آثار إيجابية على الأداء الاقتصادي الفلسطيني.

ويتفرع من الفرضية الأساسية أسئلة فرعية للدراسة.

أسئلة الدراسة:

- هل القرار الفلسطيني قرار مؤسسة أم قرار أفراد؟
- هل صانع القرار يصوغ الواقع أم أنه يعكس الواقع؟
- هل اتفاق أوسلو ينتقص من السيادة الاقتصادية لمناطق الحكم الذاتي ويكرس التبعية الاقتصادية؟
- هل تأثر الأداء الاقتصادي بالقرار السياسي (اتفاق أوسلو)؟

صعوبات الدراسة:

تتمثل صعوبة الدراسة في قلة المراجع التقليدية المباشرة وغير المباشرة بخصوص موضوع الدراسة، وذلك لندرة الدراسات في هذا الحقل، وعدم إمكانية الحصول على معلومات صحيحة، إذ تحجب المعلومات لدوافع أمنية أو تكون هذه المعلومات غير سليمة ومضللة.

أما الصعوبة الثانية التي تواجه هذه الدراسة في كون ظاهرة صناعة القرار الفلسطيني ظاهرة غامضة ،بسبب ما يحيط بها من ظروف ومتغيرات ،إضافة إلى الصعوبة في حصر هذه المتغيرات المؤثرة على صانع القرار.

وتمثل الصعوبة الثالثة في أن هناك أحداثاً طارئة تؤثر على صانع القرار، ومدى تعبير هذه الأحداث لأن تكون معبرة عن إدراك ودوافع وخلفية صانع القرار، وهل هذه القرارات جملة من

القرارات الانفعالية أم قرارات تكتيكية أم قرارات إستراتيجية، وهذا ما سنحاول بحثه واستكشافه في هذه الدراسة.

الإطار الزمني للدراسة:

يتحدد الإطار الزمني للدراسة في الفترة ما بين بداية اتفاق أوسلو 1993 مروراً بالمرحلة الانتقالية لهذا الاتفاق ،وانتهاءً ببداية مفاوضات الحل النهائي عام 2000، ومبرر هذا الاختيار هو معرفة مدى تأثير قرار (اتفاق أوسلو) على الأداء الاقتصادي خلال المرحلة الانتقالية.

منهج الدراسة:

إن تعقد النظم السياسية وتشابك العمليات والإجراءات التي تمر بها عملية تناول ممارسة السلطة في أي دولة ،تفرض علينا اللجوء إلى أكثر من منهج في هذه الدراسة من خلال المزج بين المناهج الرئيسية المستخدمة في العلوم السياسية من أجل الاستفادة من حسنات كل واحد منها ،وفي الوقت نفسه التخلص من الجوانب السلبية التي تعترض كل منهج منها(1).

منهج صنع القرار:

سيستعين الباحث في هذه الدراسة بمنهج صنع القرار باعتباره بؤرة عمل النظام السياسي وللتعرف على القرار من بعد ظهور المشكلة ،ومراحل إعداد القرار من تجميع المعلومات وتصنيفها وتحديد المشكلة ،ثم إعداد البدائل ،ثم اتخاذ القرار وتنفيذه ومراجعة تقييمه(2).

المنهج التاريخي:

سيتم استخدامه لمحاولة فهم الظاهرة محل الدراسة ،والهدف من استخدام هذا المنهج هو وصف واستخدام قواعد التحليل التاريخي لفهم الظاهرة ،أو تقييم الأنماط السلوكية لصانع القرار التي أدت إلي أسباب هذه الظاهرة ،ولأن هذا المنهج يقوم علي أساس الفكرة القائلة أن خير وسيلة لدراسة الظواهر الإجتماعية هي الرجوع إلي التاريخ.

---

(1) نظام بركات، آلية صنع القرار السياسي في إسرائيل، ابحاث مركز الدراسات الأردنية، جامعة اليرموك، اربد، 1997، ص 7.

(2) نظام بركات، مناهج البحث العلمي، محاضرة ماجستير 2003، الفصل الأول.

منهج تحليل النظم:

وضع أساسه ديفيد اسيتون ،وقد نظر إلى الحياة السياسية باعتبارها نظاماً يتكون من مجموعة من الوحدات الفرعية والأجزاء التي تتفاعل فيما بينها بصورة آلية ،تصل إلى مرحلة الاعتماد المتبادل.

ويرى هذا المنهج ،أن النظام السياسي يعمل في دائرة متكاملة ذات طابع حركي تركز على سلوك النظام وتفاعله مع البيئة من خلال المدخلات ،وعملية التحويل ثم المخرجات ،وأخيراً التغذية العكسية(1).

الدراسات السابقة:

هناك دراسة بعنوان :"تأثير الدول العربية على عملية صنع القرار في المجلس الوطني الفلسطيني في الفترة من 1974-1988" ،وقد اقتصرت هذه الدراسة على تحليل ودراسة الأنظمة العربية ودورها في التأثير على قرارات المجالس الوطنية المتعددة، وانصب تركيزها على طبيعة العلاقات العربية – الفلسطينية وأثرها على تلك القرارات(2).

كما توجد دراسة بعنوان: "القرارات العربية بالمشاركة في مؤتمر مدريد 1991 دراسة للقرارين السوري والفلسطيني"، تناولت هذه الدراسة التفاعلات السياسية على الصعيدين: الفلسطيني والسوري ،التي أدت إلى قبول صانعي القرار إلى دخول مفاوضات مدريد عام 1991 ويوضح مقدم هذه الدراسة أسباب قبول كل من النظامين الدخول في هذه المفاوضات(3).

وكذلك دراسة بعنوان: "الأبعاد الاقتصادية للاتفاق الفلسطيني – الإسرائيلي"، تم التركيز فيها على الجانب الاقتصادي لاتفاق السلام الذي تم توقيعه ما بين الجانبين الفلسطيني – الإسرائيلي/

---

(1) نصر عارف، نظريات السياسية المقارنة ومنهجية دراسة النظم السياسية العربية، مقارنة ابستيمولوجية، فيرجينا، جامعة العلوم الإسلامية والاجتماعية، ط 1998، ص 212-222.

(2) عيسى أبو زهير، تأثير الدول العربية، على عملية صنع القرارات "المجلس الوطني الفلسطيني 1974-1988"، بيت الحكمة، رسالة ماجستير، جامعة آل البيت، 1998.

(3) معتز سلامة، القرارات العربية بالمشاركة في مؤتمر مدريد 1991، دراسة للقرارين السوري والفلسطيني، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 1997.

ويوضح الباحث في دراسته أن الاقتصاد الفلسطيني بقي يدور في فلك الاقتصاد الإسرائيلي ولم ينفك عنه[1]، حتى بعد توقيع اتفاق السلام.

أما فيما يخص رأي الباحث في الدراسات السابقة:

1. عالجت الدراسات السابقة فترات زمنية مهمة للغاية بالنسبة للقضية الفلسطينية وتحللت الأحداث التي مرت بها القضية عامة ومنظمة التحرير خاصة ،ولكنها اقتصرت على تحليل العوامل والظروف الموضوعية التي واجهت القضية الفلسطينية ومنظمة التحرير، دون تحديد مسألة صنع القرار الفلسطيني ،ودور الأشخاص في صناعته.
2. لم تتعرض تلك الدراسات إلى مراحل عملية صنع القرار الفلسطيني، التي يمر بها أي قرار في أي نظام سياسي.
3. لم تقدم الدراسات السابقة عملية الربط ما بين القرار السياسي وتأثيراته على الأداء الاقتصادي الفلسطيني، ولاسيما أن الاقتصاد والسياسة هما علمان توأمان بينهما روابط كثيرة، ولذا دأب الباحث على اختيار عنوان الدراسة لإيضاح مدى هذه العلاقة في الحقل الفلسطيني.

(1) سمير أبو مدللة، الأبعاد الاقتصادية للاتفاق الفلسطيني الإسرائيلي، رسالة ماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، 1996.

أولاً: تعريفات صنع القرار السياسي

لقد تم تناول مصطلح صنع القرار في دراسات منهجية وعلمية في شتى العلوم، لأنه يلامس معظم العلوم الإنسانية والاجتماعية وحتى العلمية، فمنه يجتمع الدارسون ومنه يتفرقون حسب اهتماماتهم وتخصصاتهم العلمية، وفي أواخر القرن الماضي، شهد مصطلح صنع القرار السياسي في إطار العلاقات الدولية تطوراً ملحوظاً، فقد تناوله العديد من الباحثين والدارسين في مجال علم السياسة من خلال تعريفات متعددة.

فيعرفه إميل شنودة: أن كلمة قرار Decision كلمة لاتينية معناها القطع أو الفصل (Cutoff) بمعنى تغليب أحد الجانبين على الآخر، فاتخاذ القرار نوع من السلوك يتم اختياره بطريقة معينة تقطع أو توقف عملية التفكير، وينهي النظر في الاحتمالات الأخرى[1].

ويذكر مجدي حبيب في تعريفه صنع القرار: إنه وإن كان الاختيار بين البدائل يبدو نهاية المطاف في صنع القرار ،إلا أن مفهوم القرار ليس مقتصراً على الاختيار النهائي بل إنه يرجع إلى الأنشطة التي تؤدي إلى ذلك الاختيار[2].

أما علي بيومي فيعرفه: بأنه الاختيار بين عدد من الممكنات لا على أساس نظري ولكن على أساس عملي يرتبط بالظروف القائمة. ونادراً ما يجد السياسي نفسه أمام وضع لا مجال له من الاختيار، إذ أحياناً لا تتوافر عدة بدائل[3]. أما سلس ديفيد (David Sills) فيعرفه: بأنه عملية اجتماعية تختار مشكلة لأخذ قرار بها، وتقديم عدد محدود من البدائل ليتم اختيار أحدها لتطبيقه وتنفيذه[4].

---

(1) إميل شنوده، الاتجاهات التربوية الحديثة، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة 1988، ص 13.

(2) مجدي حبيب، سيكولوجية صنع القرار، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ط1، 1997، ص 59.

(3) علي بيومي، دور الصفوة في اتخاذ القرار السياسي، دار الكتاب الحديث، مصر، 2004، ط1، ص 35.

(4) Sills. L. David (ed), International Encyclopedia of the Social Sciences, Macmillan and Press Co, vols. 3,4, 13, 14, New York, 1988.

أما دروفي جيمس وروبرت بالستغراف (Robert and Jims Balestigrah) فيعرفانه: بأنه الدراسة المتخصصة والشاملة لمختلف العناصر التي يجب أن تؤخذ بالاعتبار عند تحليل سياسة معينة سواء أكانت بشكل عام أو في لحظة معينة، أي أن النظرية تعمل على تحديد عدد كبير من المتغيرات المتعلقة بالمواقف ،ثم تسعى إلي تحديد العلاقة بشكل مفيد بين هذه المتغيرات ،ولكنها لا تضع – بالضرورة – فرضيات تتطلب من صانع القرار أن يعمل على أساسها[1].

أما أستاذ العلاقات الدولية إسماعيل صبري مقلد فيعرفه: بأنه التوصل إلى صيغة عمل معقولة من بين عدة بدائل متنافسة، وكل القرارات تستهدف تحقيق أهداف بعينها، أو تفادي حدوث نتائج غير مرغوب فيها[2].

أما محمد السيد سليم فيعرفه: بأنه مجموعة القواعد والأساليب التي يستعملها المشاركون في هيكل القرار لتفضيل بديل معين أو لتقويم الاختيارات المتاحة، والتوفيق بين اختلافات الرأي بين مجموعة اتخاذ القرار[3].

وبعد عرض الباحث بعض الآراء الواردة في تعريف عملية صنع القرار، يرى أن هذه العملية تهدف إلى التوصل إلى صيغة معقولة من خلال الفاعلين في هذه العملية، والمفاضلة ما بين البدائل المتاحة لتحقيق أهداف بعينها من خلال التشاور والمداولات ،لاختيار بديل من هذه البدائل على شكل قرار.

ثانياً: منهج صنع القرار:

شهدت دراسة نظرية صنع القرار نشاطاً متزايداً منذ الحرب العالمية الثانية، على إعتبار أن القرار عنصر رئيسي في العملية السياسية، ويحظى منهج صنع القرار باهتمام العديد من الباحثين لما

---

(1) دورفي، جيمس، روبرت بالستغراف، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية، ترجمة وليد عبد الحي، كاظمة للنشر، الكويت، 1985، ص 307.

(2) إسماعيل صبري مقلد، اتخاذ القرارات السياسية الخارجية، السياسة الدولية، ع14، 1968، ص 14.

(3) إبراهيم سعد الدين وآخرون، كيف يصنع القرار في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 1985، ص 53.

له من قدرة على توصيف وتفسير سياسات الدول على غرار مصطلحات القوة وتوازن القوى أو السياسية الجغرافية، ولهذا يعتبر الحد الفاصل بين الدراسات التقليدية والحديثة(1).

ويعود استخدام مصطلح صنع القرار السياسي إلى مودلسكي في دراسته الموسومة "السياسة الخارجية"، والتي حاول فيها تفسير القرار السياسي في ضوء تأثير نوعية من المتغيرات الأساسية، القوة المصلحة، ولتأثره بمدرسة "مارجنثو" قام "مودلسكي" بتحليل عناصر قوة صانع القرار من ناحية، وكيفية استخدام هذه العناصر لإنجاز أهداف معينة من الناحية الثانية(2).

ثم جاء سنايدر (Snuyder) كرد فعل على سلبيات دراسة مودلسكي بدراسته "اتخاذ القرار كمنهج لدراسة السياسة الدولية" ودراسته الأخرى التي نشرت ككتاب بعنوان "اتخاذ القرار السياسي: منهج لدراسة السياسة الدولية" ويقوم منهج "سنايدر" على وصف وتفسير السياسة الخارجية في ضوء المتغيرات السياسية والنفسية والاجتماعية والتنظيمية، ولإنجاز هذه الغاية حدد الهيكل الذي يتخذ القرار، ووصف وحلل كيفية قيام هذا الهيكل باتخاذ قراراته(3).

وحظي موضوع صنع القرار بتفسير الباحثين في العلوم الاجتماعية بصفة عامة تبعاً لاهتماماتهم التخصصية، فقد ركز فريق منهم على الزاوية التاريخية المعيارية والتي تهتم بما يجب أن يكون عليه القرار العقلاني الرشيد ،ولا تهتم بوصف كيف يتم صناعة القرار.واهتم فريق آخر بتفسير الطور السلوكي لصانع القرار وبكيفية الوصول إلى القرارات التي تتلاءم مع الواقع والضغوطات.

ثالثا: نظريات منهج صنع القرار

ذكرنا سابقاً أن هناك عدداً من العلماء والمهتمين تناولوا عملية صنع القرار من مداخل ومناهج ونماذج ورؤى مختلفة تتفق واهتماماتهم البحثية، ونلحظ أن بعضهم يقدم لنا سبعة نماذج لتوضيح وفهم كيفية صناعة القرار السياسي وكشف سمات عملية صنعه التي تتسم بالصراع

---

(1) حمدي عبد الرحمن وآخرون، المنهج في العلوم السياسية، ندوة تدريس العلوم السياسية في الجامعات الأردنية، معهد الحكمة أوراق ومحاضرات، جامعة آل البيت، 1997، ص 137.

(2) حمدي عبد الرحمن، مرجع السابق، ص 137.

(3) مازن الرمضاني، إطار نظري لدراسة السلوك السياسي الخارجي، كلية القانون السياسي، جامعة بغداد، 1978، ص 8.

والخصومة وتكوين الائتلاف ،والتوفيق والتراخي والحلول الوسط[1].وفي هذا الصدد نستطيع أن نشير إلى النماذج السبعة وهي على النحو الآتي[2]:

(النموذج المؤسسي و نموذج الجماعة ونموذج النخبة ونموذج الرشد والنموذج التدريجي ونموذج المباراة ونموذج النظم)

وبمزج هذه النماذج السابقة وغيرها يمكن استعراض ثلاثة مداخل أساسية لتحليل عملية صنع القرار السياسي عموماً[3].

1- المدخل العقلاني:

رواده سنايدر وروبرنسون (Snyder, Robinson)، واللذان قدما أعمالهما معاً خلال الفترة 1954-1962م، وخلاصتها أربعة أعمال رئيسية موجودة في الأدب النظري في متناول يد المتخصصين في هذا المجال.

ويحدد سنايدر (Snyder) إطار عملية صنع القرار بين ثلاثة متغيرات أساسية هي: الفاعل السياسي، والوضع أو الموقف، والغايات، ويرى بالتالي أن مفتاح تفسير سلوك الدولة يكمن في الطريقة التي يتصرف بها صانعو القرار إزاء الموقف، ومن ثم ينبغي أن نحلل الفاعلين "صانعو القرارات الرسمية".

2- المدخل النظمي

ومن أهم رواده "مايكل بريتشر" (Micael Brightsher)، الذي يحلل صنع القرار في السياسة الخارجية تحليلاً نظمياً من منطلق أن السياسة الخارجية يتم صياغتها بواسطة نوعين من العوامل هما: الأول عوامل خارجية، والثانية عوامل داخلية، وإن هذه العوامل مترابطة إلى حد التأثير، والذي يتم فيما بينهم من خلال التغذية الاسترجاعية، كما ينطلق هذا المدخل من افتراض

---

(1) السيد عليوه، اتجاهات حديثة في علم السياسة، مركز البحوث والدراسات السياسية، جامعة القاهرة، 1987، ص 153.

(2) السيد عليوه، اتجاهات حديثة في علم السياسة، مرجع سابق، ص 154-156.

(3) جمال زهران، عملية صنع القرار في السياسة الخارجية المصرية في نصف قرن، السمات والتحديات، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، ع 149، 2002، ص 22.

أساسي هو: أن نظام السياسة الخارجية يتضمن مجموعة من المتغيرات هي (بيئة – مجموعة من الفاعلين – مكونات النظام "من خلال البداية بالقرارات والاستجابة للتحديات" – العمليات التي تساند أو تؤجل تدفق المطالب ،ثم مخرجات النظام ككل).

وفي المعنى الأخير فإن القرار السياسي لا ينتهي بإعلانه ،ولكنه يأتي نهاية لمرحلة وبداية لمرحلة جديدة في شكل دائري مستمر.

3. المدخل البيروقراطي:

ومن رواده (هالبرين) (Halbron) الذي يركز أساساً على مركزية هؤلاء الأفراد الذين يصنعون القرار وهم أعضاء داخل مجلس الأمن القومي في الولايات المتحدة، وبالتالي يركز على أن العضوية في الجهاز البيروقراطي تحدد بصفة أساسية مدركات المشاركين في صنع القرار والأهداف وتوجه اهتمامهم تجاه البيئة الدولية.

ويرى أن التركيز على الأهداف الداخلية هو محور اهتمام المشاركين في عملية صنع القرار، ومن ثم الأحداث الدولية التي هي في غالبها انعكاس لهذه الخصوصيات "الشؤون الداخلية"، وعلى العالم أن يتفهم البناء السياسي الداخلي لأمة ما، والجهاز البيروقراطي للأمن القومي بها من أجل تفسير أفعال هذه الدولة في النطاق الخارجي وإمكانية التنبؤ بسلوكها.

إلا أن هذه المداخل وغيرها من النماذج لا تعتبر ملائمة للتحليل في فهم وشرح هذه الدراسة المركزة، وتفسير عملية صنع القرار السياسي في المجال الخارجي في بلدان العالم الثالث ومن بينها فلسطين. ورغم أهميتها، وهي الأس لفهم السلوك السياسي إلا أنها لا تتواءم والأنظمة السياسية السائدة في العالم الثالث حيث يسيطر الرئيس ونخبة محدودة على عملية صنع القرار استناداً إلى عدم استقرار فكرة المؤسسات نتيجة محدودية الممارسة الديمقراطية إن لم يكن انعدامها تماماً، وعلى هذا فيمكن إعادة بلورة الاتجاهات النظرية في تحليل صنع القرار السياسي في اتجاهين رئيسيين هما[1]:

---

(1) جمال زهران، مرجع سابق، ص 23.

الأول: الاتجاه المؤسسي، الذي ينصرف إلى التركيز على دور المؤسسات في عملية صنع القرار، ومدى تأثير كل دائرة من دوائر هذه المؤسسات على القرار في كل مرحلة من مراحله حتى اتخاذ القرار وإعلانه.

الثاني: الاتجاه الشخصاني الذي يركز على محورية دور الشخص الحاكم وهو رئيس الدولة، حيث يلعب هذا القائد دوراً رئيسياً وحاسماً في عملية صنع القرار السياسي للدولة داخلياً وخارجياً، ويستلزم ذلك التركيز على توجهاته وإدراكاته.

ويعتبر هذا الاتجاه الثاني الأقرب ملاءمة للتحليل في العالم الثالث ،دون تجاهل للتحليل المؤسسي للوقوف على احتمالية تزايد دور المؤسسات ،نتيجة تراكم الممارسة الديمقراطية أو تعمقها بحكم الوقت وتأثير الزمن وفعله.

رابعاً: مراحل صنع القرار

تمر عملية صنع القرار بعدة مراحل تمثل إطاراً عاماً، ونسقاً تدور وفق قواعده، بحيث تبدأ من نشأة الحافز على اتخاذ القرار وصولاً إلى عملية الاختيار ذاتها، وهي العملية الرئيسية في صنع القرار، وصولاً إلى تنفيذ ذلك الاختيار، ويمكن تحديد مراحل تلك العملية على النحو التالي[1]:

1. وجود الحافز: تبدأ عملية صنع القرار بوجود حافز معين في البيئة المحيطة بصانع القرار، وقد يأخذ هذا الحافز شكل تغير معين في البيئة الطبيعية (كارثة طبيعية)، وقد يأخذ شكل سلوك يقوم به فاعل مؤثر في السلوك الداخلي والدولي، ومن ثم فالحافز ظاهرة موضوعية مستقلة عن إدراك صانع القرار وهي نقطة البداية لعملية صنع القرار.
2. إدراك صانع القرار الحافز: لا يكفي نشأة الحافز لانطلاقة عملية صناعة القرار،وإذا لم يدرك صانع القرار هذا الحافز فلن يكون له أي تأثير ويعتبر إدراك صانع القرار عملية ذاتية بعكس

(1) محمد السيد سليم، مرجع سابق، ص 8.

عملية نشأة الحافز، وتحصل العملية الذاتية في بعدين هما: علمه عن نشأة الحافز، ورؤيته لطبيعة هذا الحافز.

وإذا لم يدرك صانع القرار الحافز سيتصرف كأن الحافز لم ينشأ ،ويقصد برؤية صانع القرار وعي صانع القرار بتأثير الحافز على إمكانية تحقيق أهدافه.

ويطلق دارسو صنع القرار على إدراك الحافز مناسبة صنع القرار.

3. مرحلة تجميع المعلومات عن الحافز، نشأة الحافز ومناسبة صنع القرار، تستلزم عملية البحث والبدء بتجميع المعلومات المرتبطة بهذا الحافز، بهدف استيضاح أو استكشاف أبعاد الفرص أو التهديدات التي خلقها الحافز.

4. مرحلة تفسير المعلومات: لا يكفي إدراك صانع القرار للحافز والمعلومات كأساس لصنع القرار، بل يتوجب تفسير المعلومات ويقصد بذلك رفض أو قبول صدق المعلومات، وربطها ببعضها بعضاً وإعطائها معنى معيناً يتعلق بالموقف الذي ترتبط به المعلومات، وهنا يظهر دور عقائد صانع القرار ،لأن في ضوئها قد يقبل المعلومات أو يرفضها حتى لو كانت صحيحة.

5. مرحلة البحث عن البدائل واتخاذ القرار: بمجرد تعريف الموقف، يبدأ صانع القرار في البحث عن البدائل المتاحة، واختيار بديل واحد منها للتعامل مع الحافز، وتأخذ مرحلة البحث عن البدائل إحدى الطريقتين: البحث عن البدائل المتاحة وتحديد النتائج المحتملة لكل بديل ،مع تقدير احتمال حدوث كل تلك النتائج ومراجعة تلك التقديرات كلما جدت المعلومات، وهذا ما أطلق عليه النموذج الرشيد.

6. مرحلة تنفيذ القرار: عقب القرار تبدأ عملية التنفيذ، وهي عملية معقدة تنطوي على أن التنفيذ عملية تتطلب سلسلة من القرارات الفرعية ،وتستند عملية التنفيذ أساساً إلى الجهاز الإداري، وإن

نجاح القرار أو فشله يؤثر إيجاباً أو سلباً على أسلوب صانع القرار في اتخاذ القرار من خلال عملية الفعل الاسترجاعي[1].

7. مرحلة تقييم القرار: تعتبر المرحلة الأخيرة من تقييم القرارات عملية هامة لنجاح أو فشل القرارات المتخذة ،ويخضع التقييم لعدد من المعايير:

أ. حالة المعلومات المتوفرة لدى صانع القرار، هل هي كاملة أم ناقصة، مشوهة أم سليمة.

ب. درجة المشورة في اتخاذ القرار، هل اتخذ القرار بعد مشاورات ودراسة، ومع من حدث التشاور.

ج. أهمية القرار حاجة القرار.

د. آثار القرار ونتائجه[2].

---

(1) محمد السيد سليم وآخرون، كيف يصنع القرار في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1985، ص 151-152.

(2) نظام بركات، محاضرات مادة مناهج البحث العلمي، ماجستير اقتصاد سياسي دولي، جامعة اليرموك، فصل أول، 2003، ص 35.

الفصل الأول

المتغيرات المؤثرة في صناعة القرار الفلسطيني

تنقسم البيئة المحيطة بالظاهرة محل الدراسة (عملية صنع القرارالفلسطيني) إلى متغيرات داخلية ومتغيرات خارجية.وتتفاعل المتغيرات الداخلية والخارجية فيما بينها، بشكل يبقى معه فرز وتأثير المتغيرات الناتجة عن البيئة الداخلية عنها في البيئة الخارجية مسألة تعود إلى نوعية القدرة التي يتمتع بها صانع القرار في التحليل والربط والاستنتاج[1]. وعلى هذا الأساس سنعرض بشئ من الإيجاز دور هذه المتغيرات في دفع صانع القرار الفلسطيني لتبني الخيارات السياسية عوضا عن الخيار الثوري.

المبحث الأول

أثر المتغيرات الداخلية في صنع القرار الفلسطيني

وتنقسم إلى المتغيرات الآتية:-

المطلب الأول: المتغيرات السياسية الداخلية

مقدمة: النظام السياسي الفلسطيني (أجهزة صنع القرار)

يعتبر النظام السياسي الفلسطيني هو نظام الثورة الفلسطينية، والتي انطلقت عام 1964، فالنظام السياسي للثورة الفلسطينية هو نظام متميز تماماً عن الأنظمة السياسية في العالم، فهو نظام لحركة تحرير وطني حددت لمسيرته شعاراً ثلاثي الأركان هو: (وحدة وطنية، تعبئة قومية، تحرير).

يمثل النظام السياسي للثورة بنائين: تحتي وفوقي، إذ إن البناء التحتي هو المعبر عنه بالقاعدة الجماهيرية المدربة والمؤطرة في التشكيل التنظيمي عبر تسلسل هرمي دقيق، يقابله في ذلك البناء الفوقي الذي يعززه، ويتمثل في مجموعة الأفكار والقيم والضوابط الإيديولوجية التي تحكم المسيرة

---

(1) هاني الحديثي مرجع السابق ، ص 15.

النضالية والمتطابقة مع الميثاق الوطني الفلسطيني وأدبيات أي ثورة تحررية، ويأتي هذا التقسيم على غرار الفكرة التي طرحتها الاشتراكية العالمية(1).

لكن النظام السياسي الفلسطيني تعرض منذ ولادته في شقيه التحتي والفوقي لتغيرات جذرية، فدخلت متغيرات مهمة على هذا النظام قد سبق شرحها ،بحيث ارتبطت بأحداث كان النظام السياسي طرفاً فيها أو أحد الأطراف المتأثرة بها، مثل حرب حزيران 1967، وأيلول الأسود 1970، وعلى إثرها طردت المقاومة من الأردن، والحرب الأهلية في لبنان وغزو لبنان، وتكرار سيناريو الأردن، واتفاق كامب ديفيد بين مصر وإسرائيل والانشقاقات الداخلية لمنظمة التحرير الفلسطينية 1983وغيرها، وقد أحدثت تغيراً في مخرجات النظام السياسي للثورة الفلسطينية وهذا ما سنوضحه من خلال المباحث القادمة.

أولاً: منظمة التحرير الفلسطينية

لم تنشأ منظمة التحرير الفلسطينية كمفهوم وواقع فجأة، بل كانت لنشأتها مقدمات وتداعيات، حيث أبرزت الكينونة الفلسطينية.إذ أن ميلاد المنظمة هو ترجمة حقيقية لضرورة استقلالية القرار الفلسطيني، عن أي تشابكات هي في الأصل لا علاقة لها بالقضية الفلسطينية، لقد سبق قيام المنظمة تطورات على الصعيدين الفلسطيني والعربي شملت أطرافاً ومجالات عدة.

وترجع الدعوة إلى الاستقلالية وإبراز الشخصية الفلسطينية في نهاية الخمسينات وهذه الدعوة جاءت بعد شعور الشعب الفلسطيني بخطر حقيقي يتهدد الثورة الفلسطينية، والبندقية الفلسطينية، والإستراتيجية الفلسطينية بسلبية الموقف العربي وغياب خطة عربية فاعلة تساهم في إعادة أراضيهم(2).وطرحت مفاهيم جديدة، فبدلاً من أن تكون العلاقة قائمة على أساس أن النضال العربي هو الحاوي والمنطلق والبديل للنضال الفلسطيني، أصبح العكس هو الصحيح، فأصبح المتغير

---

(1) حسن أبو شنب، الإعلام الفلسطيني، دار الجليل، عمان، 1988،، ص 18.

(2) إبراهيم أبراش، الثورة الفلسطينية استقلالية القرار ومسألة التداخل القومي، شؤون فلسطينية، ع 128-129، مايو/يونيو، 1986، ص 3-5.

الفلسطيني هو المستقل، والمتغير العربي هو التابع، من هنا أصبح هذا مدخلاً أساسياً لتحرير فلسطين[1]، والذي عزز هذه المفاهيم وهذه الدعوة:

1. وجود عمل فلسطيني خاص بالفلسطينيين بعد انهيار التجربة الوحدوية بين مصر وسوريا.
2. نجاح الثورة المسلحة الجزائرية وانتصارها، كان الداعم الروحي لهذا الاتجاه[2].

هكذا كانت المطالبة بإبراز الشخصية الفلسطينية، هي إبراز معالم النهوض الثوري الفلسطيني، وأول تكوينات الفكر السياسي الفلسطيني[3].

وبهذه المطالبة شعرت الدول العربية بنمو الشعور الوطني الثوري الفلسطيني، مما دفعها إلى عمل شيء مقابل هذا التطور على الساحة الفلسطينية، بل وإن الدول العربية كانت تستغل هذا التطور في مواجهة الدول العربية فيما بينها[4].

لقد كانت الدورة الحادية والثلاثون لمجلس الجامعة العربية التي أكدت ولأول مرة على "إعادة تنظيم الشعب الفلسطيني وإبراز الشخصية الفلسطينية، يسمع العالم صوته بواسطة ممثلين يختارهم الشعب الفلسطيني" وفي الدورة الأربعين لجامعة الدول العربية 1963 في 15 أيلول تم تعين أحمد الشقيري ممثلاً عن فلسطين، رغم معارضة كل من الأردن والسعودية[5].

وفي 28 أيار 1964 في القدس وبحضور 442 ممثلاً فلسطينياً وبمشاركة الملك حسين ووزراء الخارجية العرب، باستثناء السعودية، عقد المؤتمر الوطني الفلسطيني الأول والذي انتهى في 1964/6/2 بإعلان الشقيري ولادة منظمة التحرير الفلسطينية، ممثلة الشعب الفلسطيني وقائدة لكفاحه من اجل تحرير وطنه[6].

---

(1) أسعد عبد الرحمن، مرجع سابق، ص 65.

(2) إبراهيم إبراش، مرجع سابق، ص 3-5.

(3) مرجع سابق، ص 4.

(4) مرجع سابق.

(5) أسعد عبد الرحمن، مرجع سابق، ص 67.

(6) أحمد الشقيري، مرجع سابق، ص 107-106.

ويعقب الشقيري على هذا إعلان "إنه كان ذلك اليوم ميلاد الكيان الفلسطيني مؤذناً بانبثاق الشخصية الفلسطينية يجسدها قادة فلسطينيون.....إلخ"(1).

ولمنظمة التحرير أجساد ومؤسسات متعددة تقوم بنشاطات مختلفة الأوجه، وهذا ما سنتطرق لبعض أجساده في هذا المبحث:- المجلس الوطني، اللجنة التنفيذية، اللجنة المركزية، جيش التحرير، الصندوق القومي الفلسطيني.

ثانياً: المجلس الوطني الفلسطيني

اعتبر المؤتمر الوطني الفلسطيني الذي أعلن إنشاء منظمة التحرير نفسه مجلساً وطنياً فلسطينياً أولاً(2)، ويمكن القول ان تكوين المجلس وصلاحياته وأسلوب عمله،قد أفرد النظام الأساسي لمنظمة التحرير، عدداً من الفقرات والنصوص القانونية التي تلامس طبيعة النظام الأساسي لهذا المجلس.

حيث نصت المادة الخامسة على أن: "ينتخب أعضاء المجلس الوطني عن طريق الاقتراع المباشر من قبل الشعب الفلسطيني بموجب نظام تضعه اللجنة التنفيذية لهذه الغاية(3).

ومن أبرز مهام المجلس، ما نصت عليه المادة الحادية عشرة للميثاق الوطني "يؤلف المجلس الوطني اللجان التي يرى ضرورة لتشكيلها، وتقدم هذه اللجان تقريرها، وتوصياتها إلى المجلس الوطني الذي يقوم بدوره بمناقشة وإصدار القرارات بشأن القضايا المختصة(4).ومن هذه اللجان: السياسية والإعلامية والوطن المحتل.

ثالثاً: المجلس المركزي

هو هيئة دائمة منبثقة عن المجلس الوطني الفلسطيني في الدورة الحادية عشرة بتاريخ 12 يناير 1973، ويشكل من بين أعضاء المجلس الوطني، ويتكون من أعضاء اللجنة التنفيذية ورئيس

---

(1) أحمد الشقيري، مرجع سابق، ص 108.

(2) أسعد عبد الرحمن، مرجع سابق، ص 90.

(3) المجلس الوطني، منظمة التحرير الفلسطينية، عمان، 2000.

(4) المجلس الوطني، مرجع سابق.

المجلس الوطني الفلسطيني، وعدد من أعضاء المجلس الوطني يساوي على الأقل ضعفي عدد أعضاء اللجنة التنفيذية، ويتكون أيضاً من مكتب رئاسة المجلس الوطني، ورؤساء أو الأمناء العامين للاتحادات الشعبية حسب الأحوال، وممثلين عن الفصائل المعتمدة في المجلس الوطني ومن الكفاءات الفلسطينية المستقلة، وثلاثة من العسكريين يمثلون المجلس العسكري، ويختارهم القائد العام، ورؤساء اللجان الدائمة.

ويجتمع المجلس المركزي مرة كل شهرين على الأقل بدعوة من رئيسه، ويترأس جلساته ويديرها رئيس المجلس الوطني، ويقدم تقريراً عن أعماله إلى المجلس الوطني عند انعقاده، ويعقد المجلس المركزي جلسات طارئة بناءً على طلب من أعضاء اللجنة التنفيذية، وتتكون مدته المدة التي تنقض بين كل دورتين عاديتين من دورات المجلس الوطني.

يختص المجلس المركزي باتخاذ القرارات في القضايا المطروحة من قبل اللجنة التنفيذية في إطار مقررات المجلس الوطني وبما لا يتعارض مع قرارات المجلس الوطني، واتخاذ القرارات بناءً على التطورات والتوجهات الحاصلة ما بين دورتي المجلس الوطني.

رابعاً: اللجنة التنفيذية

تشبه اللجنة التنفيذية الحكومة أو السلطة التنفيذية في الأنظمة السياسية، وتعد أهم مؤسسات صنع القرار في منظمة التحرير، حيث نصت المادة (15) من النظام السياسي على أن اللجنة التنفيذية هي أعلى سلطة في المنظمة(1).

وتكون دائمة الانعقاد وأعضاؤها متفرغون للعمل، وتتولى تنفيذ السياسات والمخططات والبرامج التي يقرها المجلس الوطني وتتولى مهام تمثيل الشعب الفلسطيني، والإشراف على مؤسسات (م.ت.ف) وإصدار اللوائح والتعليمات والقرارات التي تنظم أعمال (م.ت.ف) وتنفذ السياسات المالية لـ (م.ت.ف) وتعد ميزانيتها.

---

(1) المجلس الوطني، مرجع سابق.

تشكلت أول لجنة تنفيذية في شهر آب / أغسطس عام 1964 ومقرها الدائم هو القدس، وأول من رئسها أحمد الشقيري (1964–1968) والثاني يحيى حمودة الذي أصبح رئيساً للمنظمة خلال انعقاد الدورة الرابعة للمجلس الوطني الفلسطيني في القاهرة في 1968. وأما الرئيس الثالث فهو ياسر عرفات وما زال لتاريخ الدراسة هو رئيس اللجنة التنفيذية.

ومن خلال الممارسة العملية للجنة التنفيذية، فإنها تقوم بدور رئيسي في عمل (م.ت.ف) وهي تتولى السلطات الفعلية في المنظمة بمقتضى النظام، ولكن تعدت هذه السلطات الفعلية إلى ما يسمى فرض سياسات "الأمر الواقع" على المؤسسات الباقية في المنظمة، إذ تفعل وتقر ما تشاء ثم تعود لأخذ الشرعية الشكلية على هذه القرارات، ويتمتع رئيس اللجنة التنفيذية باستقلالية تامة في أخذ قراراته دون أخذه في الاعتبار المؤسسات الرسمية لمنظمة التحرير، لا بل وعادةً ما يفرض على اللجنة التنفيذية توجهاته وقراراته، وهذا ما سنعرفه من خلال دراسة الحالة لعملية صنع القرار الفلسطيني.

المطلب الثاني: دور عرفات في صناعة القرار الفلسطيني

إن المراقب للأوضاع السياسية في أي مرحلة من عمر النظام السياسي الفلسطيني يستخلص نتيجة مفادها أن لشخصية ياسر عرفات أهمية محورية بالغة التأثير، مما جعله بؤرة الاهتمام ونقطة الارتكاز في صناعة القرار الفلسطيني، بعبارة أخرى هو مفتاح التشغيل لإنتاجية القرارات الفلسطينية.

لقد تربع ياسر عرفات على عرش الصلاحيات والنفوذ التي حظي بها عبر ممارسته لدورة القيادي لجسم المنظمة لأكثر من ثلاثين عاماً.

ومع مرور الوقت، أصبح يتمتع برمزية النضال والكفاح للشعب الفلسطيني بأكمله، بحيث أجرى استقصاء للرأي في الضفة الغربية وقطاع غزة في أواسط الثمانينات حول نسب الزعماء

والقادة، نجد أن عرفات قد حصل على ما مجموعه (78.6%) من جملة الأصوات، بينما حصل جورج حبش على (5.6%) ونايف حواتمة (1.9%) وأحمد جبريل على (0.5%)(1).

ولوجود عرفات في هذا الموقع دور في تبديل سياسات المنظمة طيلة مسيرتها وتقلبات عديدة وكان لها تأثيرها الواضح على الإستراتيجية النضالية للشعب الفلسطيني.

كان لتواجد عرفات باعتباره القائد السياسي والعسكري الأول، الذي تمثلت من خلال شخصيته الظاهرة القيادية التي تكاد تكون الوحيدة داخل الشعب الفلسطيني، دور رئيس لأنه اعتبر محور العملية السياسية برمتها، وكان لشغله قمة النظام السياسي الفلسطيني وظائف لها آثارها في حياة وتطور النظام والمجتمع الفلسطيني تحت إمرته.

ولإيضاح دور عرفات ومكانته في توجيه نمط القرارات الفلسطينية، سيضع الباحث أمام القارئ بعض المؤشرات والمظاهر التي تحمل في ثناياه إطلالة حقيقية على هذا الدور والتأثير الذي يلعبه (أبو عمار) داخل دوائر صنع القرار الفلسطيني، وما هي أدواته وأساليبه التي يستعملها ويستخدمها من أجل السيطرة على أجهزة القرار الفلسطيني وهي كالآتي:.

أولاً: سيطرته على المجلس الوطني الفلسطيني:

ليس المقصود هنا سيطرته على المجلس الوطني أي انه جعله أداة طاعة بيده يوجهها كيفما شاء ومتى شاء، ولكن المقصود بسيطرته هو مدى قدرته على تمرير بعض القرارات، أو عدم تفعيله لبعضها، أو تجاوزه بعض القرارات المنصوص عليها داخل المجلس الوطني، لأن سمة المجلس الوطني الفلسطيني تعبر عن صيغة تشارك في صناعة أي قرار من قبل أطياف وألوان الشعب الفلسطيني المختلفة، والمجلس الوطني في حقيقته هو عبارة عن أجسام متناقضة ومتباينة من السياسات ومن الأيديولوجيات والتي تتلاقى لصالح القضية الفلسطينية ونضالها من اجل التحرر.

(1) معتز سلامة، مرجع سابق، ص 115.

هذه السمة وضعت قيوداً على حرية تصرف وفردانية فصيل أو حتى فرد أو حتى بعض الفصائل، وإلا لم تكن القرارات بالإجماع، فلا مكان للتفرد والرمزية والكرزماتية[1].

المؤشر الأول: من المعروف أن المجلس الوطني، لا يتم انتخابه من قبل الشعب الفلسطيني نظراً لتعذر إجراء هذه الانتخابات سواء بداخل الوطن أو حتى في الشتات، وكان لهذه الحيثية ثغرات استغلها ياسر عرفات في عملية تعيين أعضاء موالين له في المجلس الوطني والحديث هنا عن الأعضاء المستقلين. فيقال أن في الدورة (19) بتاريخ الثاني عشر من نوفمبر 1988 والتي اعتبرت دورة فارقة في تاريخ النضال الفلسطيني، قد اختار عرفات أكثر من (70%) من أعضاء المجلس الوطني[2].

المؤشر الثاني: عقده المجلس الوطني في عمان بتاريخ الثاني والعشرين 1984، والتي عرفت بدورة الانشقاق كما أطلق عليها، بحيث طلب التحالفان الوطني والديمقراطي، وجميع الفصائل الفلسطينية الفدائية ورئيس المجلس الوطني وستة من أعضاء اللجنة التنفيذية تأجيل انعقاد المجلس الوطني هذا، حتى يتم التوصل إلى اتفاق وطني شامل للمحافظة على وحدة المنظمة، إلا أن هذا المجلس تم عقده، مما دعا رئيس المجلس الوطني (الشيخ عبد الحميد السائح) وستة من أعضاء اللجنة التنفيذية إلى إيضاح عدم شرعية وجواز عقد هذا المجلس، لأن المشرفين عليه خرقوا النظام الأساسي لـ (م.ت.ف) ولائحته الداخلية التي تنص في المادة (19) انه لا يجوز انعقاد المجلس الوطني إلا بعد اكتمال النصاب القانوني من ثلثي أعضائه على الأقل، ولهذا فان عدد الذين حضروا (210) وعدد الذين تغيبوا (168)، من هنا نستخلص من إجمالي أعضاء المجلس والذي يصل عددهم إلى (378) عضواً، أن النصاب القانوني هو (252) عضواً وهذا مفاده أن النصاب القانوني لم يحصل[3]. ويعقب

---

(1) سامي مسلم، البنية التحتية والهيكل المؤسساتي لمنظمة التحرير الفلسطينية، شؤون فلسطينية، ع 166-167، ينـاير، فبرايـر، 1987، ص 29-30.

(2) غازي حسين، مرجع سابق، ص 177-178.

(3) مرجع سابق، ص 143-142.

على هذا الحدث غازي حسين بالقول: أن عرفات ينطلق من مقولة في المؤسسات التشريعية الفلسطينية (قل ما تشاءُ أنا أفعل ما أشاء) (1).

المؤشر الثالث: الاتجاه إلى فتح الحوارات مع اليهود الديمقراطيين كما سمتهم القيادة الفلسطينية آنذاك في منتصف السبعينات، رغم قرارات المجلس الوطني التي تحظر إجراء هذه الاتصالات، فضلاً عن شروط الحوار التي فرضتها الولايات المتحدة على المنظمة لإجراءه هذا الاتصال وهذه الشروط تعبر ما مضمونه ما يخالف مقررات المجالس الوطنية أيضاً. أبرزها على سبيل المثال نبذ العنف والإرهاب، وهذا لم تقبله قرارات المجالس الوطنية جميعها بتشبيه العنف بالكفاح والنضال.

وأما أهم هذه المؤشرات فهو المشاركة في مفاوضات مدريد بالشروط الأمريكية والإسرائيلية المجحفة، رغم مقررات المجلس الوطني التي جاءت في البيان السياسي للدورة (20) 1991 في الجزائر (2) والتي نصت على إيقاف الاستيطان وإشراك منظمة التحرير كممثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني، وحقها في تشكيل الوفد الفلسطيني المفاوض، ورفض التدخلات الإسرائيلية في تعيين أشخاص الوفد الفلسطيني، ووضع شروط على مشاركيهم.

المؤشر الرابع: اتجه عرفات إلى إبقاء الميثاق كما هو، بحيث وضعه على الرف سنوات طويلة دون أي تفعيل له رغم التعديل الذي أجراه، بل اعتمد على البرامج السياسية التي تقررها المجالس الوطنية أو حتى المركزية أو التنفيذية، وهذا ما عبر عنه عرفات بأن: "الميثاق الوطني قد تقادم وأصبح (كادوك) حسب التعبير الفرنسي" (3).

يتضح للباحث من خلال المؤشرات السابقة أن (أبو عمار) يحاول فرض رأيه في كل الأمور والمواقف والمنعطفات، ولا يعبأ كثيراً بالمؤسسات رغم انه يحتكم إليها في النهاية.

---

(1) غازي حسين، مرجع سابق، ص 94.

(2) حيدر عبد الشافي، مقابلة مع الباحث بغزة بتاريخ 2005/8/24.

(3) توفيق أبو بكر، الرئيس ياسر عرفات في عيد ميلاده السبعين، مركز جنين للدراسات الإستراتيجية، عمان، 1999، ص 15.

ثانياً: اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير:

إن موقع اللجنة التنفيذية في أجهزة صنع القرار الفلسطيني، يتمثل بمسؤوليتها عن تطبيق الخطوط العامة لمقررات المجالس الوطنية والمركزية وتعتبر في حالة انعقاد دائم.

ولكن من حيث بسط نفوذ ياسر عرفات على هذا الجهاز فيمكن القول أن (أبو عمار) قد استحكم وسيطر على اللجنة التنفيذية أكثر من سيطرته على أي جهاز آخر، والشاهد على ذلك أن (أبو عمار) استمر في قيادة اللجنة التنفيذية للمنظمة لمدة (27) عاماً من حياته وحياة الشعب الفلسطيني، ومن المؤشرات التي توضح هذه السيطرة إدخاله لعضوين في اللجنة التنفيذية من فصيل (الصاعقة) الموالية لسوريا عندما كانت العلاقة جيدة دون أن يكون (للصاعقة) وزن شعبي مواز لأي فيصل فلسطيني آخر[1].

وتعيين محمود درويش عضواً في اللجنة التنفيذية بدون أخذ رأيه وهذا ما عبر عنه درويش:" إن تعيني كان مفاجأة لي"[2]، يقول محمود عباس "القيادة الجماعية حق يراد به باطل لأن القيادة الجماعية موجودة في اللجنة التنفيذية، أنا أعرف أن اللجنة التنفيذية لا يوجد تصويت فيها، بمعنى أننا دائماً وأبداً نحاول أن نتخذ القرارات بالإجماع، فإذا كانت معارضة نؤجل القرار أو نعطله أو نبدله، ونادراً ما كانت تؤخذ قرارات بالتصويت"[3]. ويضيف في حديث آخر له أن "اجتماعات التنفيذية مضيعة للوقت وهمروجه، لا ينتج عنها شيء سوى تناول الخطب"[4].

أما عبد العزيز أبو شاهين فيقول "إن أعضاء اللجنة التنفيذية والمركزية ما هم إلا موظفين عند أبو عمار وليسوا مشاركين له في اتخاذ القرار"[5]. وهذا ما أكده ممدوح نوفل مستشار ياسر عرفات: "إن اجتماعات التنفيذية يحولها إلى ندوات أو إلى اجتماعات موسعة للقيادة الفلسطينية، فنادراً

---

(1) توفيق أبو بكر، مرجع سابق، ص 25-26.

(2) محمود درويش، مقابلة تلفزيونية في برنامج خليك بالبيت، تلفزيون المستقبل، 2005/1/3.

(3) معتز سلامة، مرجع سابق، ص 110.

(4) ممدوح نوفل، مرجع سابق، ص 231.

(5) عبد العزيز شاهين، عضو المجلس الثوري لحركة فتح، في مقابلة مع الباحث بتاريخ 2005/8/20 بغزة.

ما اجتمعت التنفيذية دون حضور عدد آخر من غير أعضائها الرسميين[1]. فهو الذي يتولى الدعوة لاجتماع التنفيذية، وهو الذي يحدد جداول أعمال هذا الاجتماع (إذا تم تحديد الجدول أصلاً)، فدفتر الشخص هو المحضر الوحيد لاجتماعاته، ونادراً ما يترك لسكرتاريا أو رؤساء الدوائر الفرصة للعمل في مهامهم[2].

ومسألة الاعتراف المتبادل تم توقيعه من قبل عرفات وقد اعتبر (أبو عمار) قضية المصادقة على هذا الاعتراف هي من شأنه ولا يتم ربط هذه المصادقة باللجنة التنفيذية[3].فكانت رسالة عرفات في 1993/7/11 في الجولة التاسعة من مفاوضات أوسلو تنص على أن الخطوات والتغيرات الأساسية في العلاقات بين الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي، ستقود إلى أبطال كل ما ورد في الوثائق التاريخية لدى الطرفين، إذا كان متعارضاً مع وثائق السلام النهائية[4]، وهذا ما عبر عنه أحمد قريع قائلاً "هذا ما تم فعلاً في توقيعه لوثيقة الاعتراف المتبادل دون الرجوع لا إلى اللجنة التنفيذية ولا حتى إلى المجلس الوطني، والاعتراف المتبادل هي مسألة اكبر من إعلان المبادئ، وهي أهم منه، فهي تتصل بمسألة الرموز، التي اكتسبت قداسة متزايدة على مر أعوام الصراع الطويلة وقد قال في هذا الصدد فقد كنت اشعر بأن مسألة الاعتراف المتبادل هي قضية الرئيس ياسر عرفات الذي هو رمز، وبالتالي فإن من الموضوعي أن يفاوض هذا الرمز نفسه قضية تتعلق بعالم الرموز التي تتدرج في عالم من القداسة"[5].

ولو تفحصنا في موضوع قيادة ياسر عرفات لمختلف الأجنحة القيادية في النضال الفلسطيني لتلمسنا نقطة تتلاقى فيها جميع دوائر صناعة القرار الفلسطيني تحت قيادة (أبو عمار) فهو لم يوجد له نائباً في المنظمة ولا في اللجنة التنفيذية ولا في حركة فتح ولا في الصلاحيات الأخرى العسكرية

---

(1) ممدوح نوفل، مرجع سابق، ص 146-147.

(2) مرجع سابق.

(3) مرجع سابق، ص 194.

(4) أحمد قريع مرجع سابق، ص 273.

(5) مرجع سابق،

والمالية. ويعبر هذا الاستنتاج على حقيقة دور ياسر عرفات وموقعه في أي قرار فلسطيني، وفي تعقيب لـ عبد العزيز شاهين على هذه النقطة يقول: "القرار هو ياسر عرفات ومن يشارك في القرار هو ياسر عرفات ومن يعاونه في القرار هو ياسر عرفات ومن ينسق معه القرار هو ياسر عرفات، ومن يتخذ القرار هو ياسر عرفات"(1).

المطلب الثالث: المتغيرات المادية الداخلية

أولاً: المتغير الاقتصادي الفلسطيني

لعب المتغير الاقتصادي دوراً مؤثراً في سلوك صانع القرار السياسي الفلسطيني، بدفعه اتجاه بلورة المواقف السياسية حيال خيارات التسوية المطروحة، باعتبار أن القوة الاقتصادية هي الأساس الذي ترتكز عليه الأنواع الأخرى من القوة.

يُشار أن الشعب الفلسطيني، لم تكن له المقدرة في الاعتماد على موارده الذاتية في سد احتياجاته ومتطلباته الأساسية، ولا يوجد لديه حتى دخل قومي أو إنتاج محلي مستقر ومتوازن.

ذلك بسبب الاحتلال الإسرائيلي عقب حرب حزيران 1967، الذي عكف جاهداً على عدم تمكين الفلسطينيين من استخدام الإمكانيات الاقتصادية المتوفرة لديهم أو حتى استثمار هذه الإمكانيات وتوظيفها بهدف تحقيق أكبر منفعة ممكنة.

فعمدت الممارسة الإسرائيلية، خلال 25 عاماً من الاحتلال إلى محاولة التحكم في النشاط الاقتصادي الفلسطيني، بغية إحداث تغيرات وتشوهات بنيوية في الاقتصاد الفلسطيني، ولا تسعى إلى وجود بنية اقتصادية فلسطينية، كهدف استراتيجي لإسرائيل في محاولة منها لمنع قيام دولة فلسطين تعتمد على مقدراتها الذاتية المتوفرة لديها من المصادر الطبيعية وغير الطبيعية.وفصول الأداء الإقتصادي فيما يلي سيوضح أن المُرتكز الاقتصادي الذي أعتمد عليه صانع القرار الفلسطيني هشٌ، لا يعبر عن التفاؤل والارتكاز إليه كمتغير يمكن أن يكون له دور ايجابي على صانع القرار

---

(1) عبد العزيز شاهين، مرجع سابق.

الفلسطيني، بل كان له الأثر السلبي الواضح على صانع القرار الفلسطيني بدفعه اتجاه خيار التسوية السلمية في ظل مفهوم تبعية واعتماد الاقتصاد الفلسطيني على الاقتصادي الإسرائيلي، ومن تردي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية نتيجة هذا الاعتماد الكامل، وتفشي ظواهر: البطالة والتضخم والركود الاقتصادي، هذا كله عزز انعدام المقدرة الذاتية للاقتصاد الفلسطيني والذي انعكس بدوره على رؤية صانع القرار في تحديد وبلورة سياساته المستقبلية. من هنا كان للمتغير الاقتصادي تأثيره السلبي والواضح في عملية صنع القرار الفلسطيني، وفي سلوك صانع القرار السياسي ، لأنه لم يتوفر لديه قاعدة إقتصادية يستغلها أويتحكم بها.

ثانياً: المتغير الجغرافي الفلسطيني

من المسلمات التاريخية المطلقة، أن الموقع الجغرافي للدولة يحمل في ثناياه دلالاته السياسية والعسكرية والاقتصادية ....الخ، وهناك الكثير من هذه الشواهد على أهمية الموقع الجغرافي، وفيما يخص فلسطين فأنها تتميز بكونها جزءاً من الوطن الأصيل للإنسان، ومهبط الديانات وهي عامل وصل بين قارات العالم القديم آسيا وأفريقيا وأوروبا.

فمساحة فلسطين تبلغ 26.300 كم2، وحسب قرار التقسيم الصادر عن الأمم المتحدة عام 1947 ، جرى تخصيص 14.500 كم2 للدولة اليهودية أي بنسبة 55.1% من إجمالي المساحة الكلية لفلسطين، و 11.800كم2 للدولة الفلسطينية بنسبة 44.9%، ولكن بعد إعلان دولة إسرائيل 1948 أصبحت تحتل مساحات إضافية من تلك التي كانت مخصصة للدولة الفلسطينية، وبقي لفلسطين أراضي الضفة الغربية، وقطاع غزة، أي ما يوازي 6.150كم2 بنسبة 23% من مساحة فلسطين الإجمالية، نحو نصف المساحة التي نص عليها قرار التقسيم 1947م(1).

فالضفة الغربية تبلغ مساحاتها 5800كم 2 (5.8 مليون دونم) وتمتد بطول 130 كم وعرض يتراوح ما بين 40-65كم، وقطاع غزة تبلغ مساحته 365كم2 (365 ألف دونم) بطول 45كم

(1) عماد جاد، مرجع سابق، ص 93.

وعرض ما بين 5-12 كم[1]. إن الأرقام السالفة الذكر، تعكس بُعداً وحيزاً في عقلية صانع القـرار الفلسطيني في عدة مراحل من تفكيره، فكانت تلك الأرقام تعبر عن الانتقاص التعسفي والاقتطاع غير الشرعي للأراضي الفلسطينية، وتحمل معاني الاستعمار والاحتلال والاغتصاب لفلسطين التاريخيـة والشرعية.

لكن في ظل المتغيرات الدولية والإقليمية وحتى الداخلية وفي ظل التحول الناتج فـي عقليـة صانع القرار الفلسطيني من تلك المتغيرات باتجاه مفهوم التسوية، أصبحت هذه الأرقام الصادرة عـن الأمم المتحدة ثابتاً من الثوابت التي يجب مراعاتها عند أخذ أي قرار ضمن مفهوم التـسوية. وعلـي ماسبق كان للمتغير الجغرافي دوراً في تقرير سياسة الدولة الداخلية و حتى الخارجية لفلسطين ،لمـا كان لهذا المتغير من علاقة متداخلة فرضت علي صانع القرار الفلـسطيني بيئـة جغرافيـة جديـدة ،فالسلوك السياسي لصانع القرار تأثر بنسب ودرجات مختلفة بالواقع الجغرافي لدولته من حيث الحجم والموقع والحدود الجديدة ،وأصبحت حساباته تدور في فلك تلك الأرقام المفروضة من المجتمع الدولي ،والذي لم يستطع أن يتطاول عليها أو أن يلغيها إلي يومنا هذا.

ثالثاً: المتغير السكاني الفلسطيني

من المعروف أن العامل الديمغرافي (السكان) يمثل قوة الدولة القومية التي ترتكز عليها وعلي ماسبق كان للمتغير الجغرافي دوراً في تقرير سياسة الدولة الداخلية و حتى الخارجية لفلسطين ،لما كان لهذا المتغير من علاقة متداخلة فرضت علي صانع القرار الفلسطيني بيئة جغرافية جديدة ،فالسلوك السياسي لصانع القرار تأثر بنسب ودرجات مختلفة بالواقع الجغرافي لدولته من حيث الحجم والموقع والحدود الجديدة ،وأصبحت حساباته تدور في فلك تلك الأرقام المفروضة من المجتمع الدولي ،والذي لم يستطع أن يتطاول عليها أو أن يلغيها إلي يومنا هذا.

---

(1) عماد جاد، مرجع سابق، ص 93.

مختلف وأشكال القوى الأخرى. ولكن العنصر الديمغرافي الفلسطيني يعتبر العنصر الأول من عناصر الضعف القومي للدولة، باعتبار أن القاعدة السكانية الفلسطينية تتسم بالضعف والوهن والتشتت.فالمجتمع الفلسطيني من أكثر المجتمعات في الشرق الأوسط تعرض إلى تقلبات ديمغرافية، بسبب الأوضاع السياسية التي حدثت في فلسطين أبان الانتداب البريطاني وقيام دولة إسرائيل 1948 وحرب يونيه 1967، وما رافق ذلك من نزوح أعداد كبيرة من الشعب الفلسطيني إلى المناطق العربية المجاورة، حيث بلغ أعداد الفلسطينيين من النازحين بعد حرب 1948 ما يقارب نحو 960.00 فلسطيني إلى المناطق العربية المجاورة وإلى أراضي الضفة الغربية وقطاع غزة، وفي أعقاب حرب يونيه 1967 نزح إلى الدول العربية ما يقارب 228.606 نازحاً[1].

وحسب البيانات الصادرة عن مركز الإحصاء الفلسطيني فإن إجمالي عدد أفراد الشعب الفلسطيني وفق الجدول التالي يوضح أن مجموع عدد الفلسطينيين داخل الحدود التاريخية (42%) وأن مجموع عدد الفلسطينية خارج الحدود التاريخية هو (58%).

جدول رقم (1)

عدد اللاجئين الفلسطينيين

الأماكن	الأرقام
غزة	834.699
ضفة	1.383.415
إسرائيل	919.453
الأردن	2.596.986
لبنان	463.067
سوريا	410.599
بقية العالم العربي	599.359
دول العالم الأخرى	550.000

المصدر: **The center for policy analysis on Palestine: facts and figures about Palestine in formation. P. 11.**

(1) عيسى ابو زهيرة، مرجع سابق، ص 121.

ولقد اعتبر العامل الديمغرافي الفلسطيني عاملاً مؤثراً في توجه سلوك صانع القرار الفلسطيني على مدار السنين، ولم يقتصر تأثير هذا العامل (السكان) على صانع القرار الفلسطيني بل وصل ذلك التأثير على سلوك صانع القرار في الدول المضيفة له. من هنا ارتبطت سياسات صانع القرار الفلسطيني بطبيعة العلاقات الفلسطينية – العربية.

وكذلك ارتبطت بسياسات صانع القرار العربي بطبيعية العلاقات العربية – العربية، فمثلاً وضعت قيود أردنية على تنقل الفلسطينيين إلى الدول العربية التقدمية، وخاصة سوريا والعراق وليبيا تحت دعاوٍ أمنية من بداية الثمانينات، وكذلك سياسة لبنان تجاه التواجد الفلسطيني على أراضيها بحيث نظرت إليه كتهديد للوجود اللبناني الهش أصلاً، فكانت تنظر إلى هذا الوجود بعين الارتياب والشك[1]، لذا نجد صانع القرار الفلسطيني لا يتحرك من فراغ بل يأخذ بعين الاعتبار المصالح الحياتية والاجتماعية للشعب الفلسطيني في أنحاء الدول العربية، وهذا ما عبر عنه صلاح خلف عضو اللجنة المركزية لحركة (فتح) بالقول: "إننا مجبرون من جهتنا على مهاودة الحكومات العربية لنعفي مواطنينا من هذه المخاطر، ومضطرون لإغماض أعيننا عن السلوك غير الودي الذي كنا لولا هذه الناحية سننهض ضده"[2]. ومما سبق يتضح لنا أن تأثير المتغير السكاني في سلوك صانع القرار الفلسطيني ،كان سلبيا بسبب التشرذم والتشتت للشعب الفلسطيني ،علي دول الجاور ودول العالم ،لذا كان عنصر التجمع غائبا ، ماأفقد صانع القرار قدرة علي استغلال القاعدة السكانية ،عدا عن تعرض صانع القرار الفلسطيني لضغوطات عربية من خلال هذا المتغير.

المطلب الرابع: المتغيرات الاجتماعية الداخلية

أولاً: وسائل الاتصال الفلسطينية

لا تتشابه وسائل الاتصال (الفلسطينية) مع أي وسائل اتصال تملكها أي دولة مستقلة (غير محتلة) ليس من حيث الكيفية أو النوعية أو الهدف بل يصل عدم التشابه هذا على الممارسة العملية،

---

(1) أحمد صدقي الدجاني، عن شعب فلسطين العربي، دار المستقبل العربي، القاهرة، 1986، ص 47.

(2) صلاح خلف، مرجع سابق، ص 250.

وبحكم أن الإعلام يعتبر جزءاً من النظام السياسي الفلسطيني، والذي يعبر عن الإيديولوجية الثورية لحركة التحرر الوطني الفلسطيني أصبح الإعلام الفلسطيني من حيث مضمونه هو إعلاماً ثورياً مرتكزاً على الثورة الفلسطينية التي تمده بالمعلومة التي تخدم الفكر والممارسة الثورية الفلسطينية.

من هنا أصبح الكفاح المسلح والعمل الفدائي محور اهتمام الفلسفة الإعلامية الفلسطينية، باعتباره إستراتيجية وليس تكتيكاً وأن الثورة المسلحة عامل حاسم في معركة التحرر[1].

فبالرغم من ذلك إلا أن الإعلام الفلسطيني لم يكن له دورُ يلعبه في هياكل صناعة القرار الفلسطيني، كما لأجهزة الإعلام في الدول ذات الاستقلال السياسي والاقتصادي، باعتبار أن الإعلام في هذه الدول يعبر عن التغذية العكسية والاسترجاعية لمجمل القرارات المتخذة، والتي تعبر عن المعيار والمقياس الحقيقي لايجابية القرارات أو حتى سلبياتها، ويرجع الضمور الإعلامي للمنظمة في الحراك السياسي إلى عدة عوامل:

1. قلة الإمكانيات المادية والمعنوية للإعلام الفلسطيني.
2. الفوضى الإعلامية: بحيث تميز الإعلام الفلسطيني بعدم وجود ضوابط تحكمه وافتقاده إلى الناظم الذي يسعى إلى تحقيق الأهداف، وما عكس هذا الافتقاد هو أن إعلام المنظمة لم يكن في خدمة القضية الأساسية، بل كان يخدم القضايا الجانبية لكل فصيل ينطلق أصلاً من معتقدات فكرية وإيديولوجية تعكس مدى الاختلاف والتشتت الفلسطيني.
3. غياب التخطيط العلمي: لقد كان لغياب الخطة العلمية المنهجية دورٌ أساسي في عدم استعمال وسائل الإعلام لحشد التأييد، أو حتى لمعرفة التوجهات الشعبية الفلسطينية على أرض الواقع، لاسيما وأن صانع القرار الفلسطيني لم يكن في يومٍ من الأيام يقدر أهمية القاعدة الجماهيرية ودورها في اكتساب الدعم الحقيقي والشرعية الكافية لقراراته، وما يدلل على ذلك هو عدم مشاركة الشعب الفلسطيني في تنصيب صانع القرار أو حتى إسقاطه بالرغم مما نصت عليه

---

(1) حسين أبو شنب، مرجع سابق،، ص 21.

أدبيات الميثاق الوطني، بأن الشعب الفلسطيني يمارس حق انتخاب المجالس الوطنية، ولكن هذه الممارسة لم تحدث على أرض الواقع، عبر استبدال حق ممارسة الشعب الفلسطيني في الانتخاب بممارسة سياسات التعيين والتزكية، وبالتالي نتجت سياسة مفادها أن الشعب الفلسطيني مغيب عن دوائر صناعة القرار، وطالما أنه مغيب فإن صانع القرار الفلسطيني ليس بحاجة إلى القاعدة الجماهيرية لتقييم سياساته، فمن هنا وفي ظل تغييب القيادة الفلسطينية لشعبها انتفت إمكانية وحقيقة أن يلعب الإعلام الفلسطيني دوراً في ظل هذه القاعدة.

ثانياً: الرأي العام الفلسطيني

إن الاهتمام بالصراع العربي – الإسرائيلي قد حظى باهتمام مساحة كبيرة من الرأي العام الدولي بشكل عام من جهة والعربي والفلسطيني من جهة أخرى، ومن المعروف أن الرأي العام هو تعبير الجماعة عن آرائها ومشاعرها وأفكارها ومعتقداتها واتجاهاتها نحو موضوع معين في وقت معين، لذا فهو حكم الجمهور على قرار معين، وفي هذا الصدد هناك أساليب علمية لقياس اتجاهات الجمهور من خلال أساليب كمية مثلاً من أجل الوصول إلى صورة واضحة للرأي العام.

ولكن قياس تأثير وتأثر الرأي العام الفلسطيني تكمن فيه صعوبة قياسه، وذلك لتعدد جماهيره ووسائله واهتماماتهم الإيديولوجية المختلفة ولصعوبة قياس فاعلية وسائل الاتصال القائم أصلاً الذي يساهم في إيصال الأحداث إلى الجمهور، بسبب ضعف الإمكانيات المادية، إضافة إلى أن هناك إشكالية في المجتمع الفلسطيني تنعكس بدورها على معرفة فاعلية هذا الرأي من عدمه، وهو عامل الاحتراس ومدى وثاقة وعلاقة الرأي العام بالسياسات التي توضع من قبل صانع القرار(1).

لقد عانى الرأي العام الفلسطيني مشكلة التهميش كمعاناته من المشاكل الكثيرة، فلم يكن يوماً معروفاً أن للرأي العام الفلسطيني دوراً يلعبه على صعيد رسم السياسات العامة للشعب الفلسطيني بل العكس افلقيادة الفلسطينية تحاول استغلال واستخدام الرأي العام الفلسطيني في خدمة توجهاتها، فمثلاً

---

(1) نادر سعيد، التحديات المفاهيمية والمنهجية في دراسة الرأي العام الفلسطيني، مركز البحوث والدراسات الفلسطينية، نابلس، 1997، ص 16.

الانتفاضة لم يكن للقيادة الفلسطينية خيرُ في انطلاقاتها أو حتى تحديد اتجاهاتها وأهدافها، فكانت انتفاضة شعبية تلقائية لا يحكمها حاكم ولا يوجهها موجه فاستخدمت هذه الانتفاضة كمتغير لتسريع عجلة التسوية السلمية، وهذا ليس خطأ استثمار التضحيات الشعبية في خدمة الأهداف القومية ولكن الخطأ هو التقليل وتبخيس هذه التضحيات من حيث عدم إشراك الشعب في اتخاذ قراراته التاريخية الحاسمة.

المطلب الخامس: الفصائل الفلسطينية

أولاً: حركة التحرير الوطني (فتح)

تأسست حركة فتح شهر أكتوبر 1957 أثر العدوان الثلاثي على مصر 1956 واحتلال إسرائيل لقطاع غزة، وظلت الحركة تعمل سراً حتى عام 1965، حين أذيع أن ياسر عرفات هو الناطق الإعلامي للحركة، والذي مهد لنشوء هذه الحركة هو عدة عوامل هامة منها نكبة 1948 وآثارها المترتبة، وغياب الفعل الفلسطيني الموحد بسبب الاتكال على الأنظمة العربية وتشتت القوى الفلسطينية في أحزاب متعددة، وإن الأنظمة العربية أضحت عاجزة عن تحرير كل فلسطين بالقوة مروراً بالتآمر الدولي على القضية الفلسطينية من خلال القرارات الدولية المتتالية، والثورة الجزائرية التي نجحت إلى حدٍ كبير في تدويل قضيتها وطرح الاستعمار ونبذه، ومن العوامل التي ساهمت في بلورة حركة فتح أيضاً هو اتحاد الطلاب الفلسطيني في القاهرة 1950-1951 كل هذه المعطيات أدت إلى تعزيز مفهوم تحمل المسؤولية الوطنية الذاتية تجاه فلسطين.

أما يخص بنيتها التنظيمية فتتكون من المؤتمر العام وهو السلطة العليا داخل حركة (فتح) ويعقد مرة كل ثلاثة أعوام، والمجلس الثوري يتكون من مسؤولي القادة والأجهزة والأقاليم، والقوات إلى جانب 25 عضواً منتخباً من المؤتمر العام، وعشرة من ذوي الكفاءات، وتختارهم اللجنة المركزية ومجموع أعضائه 120 عضواً، أما اللجنة المركزية لحركة فتح وهي القيادة المركزية

للحركة، ويقوم المؤتمر العام بانتخاب أكثر من ثلثي أعضائها وتتكون من 18 عضواً، وتعرّف القوات العسكرية لحركة (فتح) باسم "قوات العاصفة"، وتتولى اللجنة المركزية تعيين قيادتها[1].

وعن طبيعة العلاقة القائمة بين حركة التحرير الوطني (فتح) مع منظمة التحرير الفلسطينية قبل سيطرتها على المنظمة، تميزت بتوتر شديد لأن - حركة فتح - كانت تنظر بعين الشك والريبة للقائمين على هذا الكيان الجديد من جهة وعلى الراعين له من جهة أخرى.

فاتهمت حركة فتح السيد الشقيري رئيس المنظمة بالمتاجرة وخداع الجماهير[2]، وقد وزعت حركة فتح مذكرة بتاريخ 1967/12/9 على مؤتمر وزراء الخارجية العرب انتقدت فيه السيد الشقيري وأكدت على عدم ثقتها بشخصه وأعماله وأنه يتصرف حسب هواه وأنه شل فاعلية المنظمة[3].

ولكن نظرة حركة (فتح) كانت نوعاً من الحرب الإعلامية والنفسية لتهيأة الظروف المناسبة للاستيلاء والانقضاض على هذا الكيان الناشئ - منظمة التحرير - وهذا ما يؤكده ما جاء في برنامج وضعته حركة (فتح) تحت عنوان: "الحركة والكيان المقترح"، لأحكام سيطرتها على الكيان الناشئ وتزويده بعناصر ثورية تؤمن بخط فتح والثورة المسلحة، وجاء البرنامج في نشرة سرية موجهة إلى النواظم[*] والمستويات الخاصة والقادة تتضمن هذا البرنامج السعي بكل طريقة للسيطرة على المجلس الوطني بأغلبية عددية كمدخل لأحكام السيطرة عليه من جميع النواحي، وتعديل الميثاق الوطني للمنظمة بما يتلاءم مع مبادئ حركة فتح[4].

---

(1) الموسوعة الفلسطينية، ج2، مرجع سابق، ص 206-207.

(2) أحمد نوفل، العمل في الساحة الفلسطينية، 1964-1967، في كتاب منظمة التحرير الفلسطينية جذورها تأسيسها ومساراتها، مركز أبحاث منظمة التحرير الفلسطينية، قبرص، 1987، ص 7.

(3) الوثائق الفلسطينية لعام 1967، رقم 697، ص 989.

(*) النواظم هم شخصيات مناصرة لفتح وتدعمها مادياً ومعنوياً لكنها ليست ضمن التسلسل التنظيمي، وهي ذات مواقع اجتماعية مرموقة ومستنفذة مثل (فهد الأحمد الصباح، هاني القدومي، وعبد المحسن القطان ...الخ).

(4) عصام عدوان، حركة التحرير الوطني الفلسطيني فتح 1958-1968، قسم التاريخ، جامعة اليرموك، اربد 1998، ص 197

وبالفعل تغلغلت حركة فتح في المنظمة واستولت عليها وبدأت هذه الخطة بالتنفيذ بعد هزيمة 1967 مباشرة، حيث استثمرت الحركة أجواء الهزيمة في النظم العربية والمؤيدة للمنظمة وأصبحت المنظمة فعلياً مهلهلة وهشة، واستخدمت حركة (فتح) هذا الأمر لفرض شروطها ورؤيتها لدخول منظمة التحرير من خلال تعديل الميثاق الوطني وتحرير إرادة جيش التحرير الفلسطيني من تبعية القيادة العربية الموحدة، بالفعل تم في الدورة الرابعة 1968 تعديل أكثر من 15 مادة، وأصبح الميثاق الوطني الفلسطيني بدلاً من الميثاق القومي الفلسطيني[1].

أما عن خيار التسوية في عقل حركة (فتح) فلقد مرت حركة فتح بعدة مراحل لقبول هذا الخيار – وهذا ما سنوضحه في المبحث القادم تحت إطار تطورات الفكر السياسي الفلسطيني – وتنقسم هذه المراحل إلى: أولاً من مرحلة الرفض التام والمطلق لخيار التسوية السلمية والتخلي عن الكفاح المسلح، ثم المرحلة الثانية هي ما بعد هزيمة 1967 والتي أثبت عدم واقعية حسم المسألة عسكرياً، وطرح شعار الدولة الديمقراطية 1971 والمرحلة الثالثة والأهم في تطور فكر التسوية السلمية بعد اعتراف العالم بالمنظمة كممثل وحيد وشرعي للشعب الفلسطيني، أصبح لزاماً على المنظمة أن تجد لغة تتفاهم معها مع هذا العالم وهي لغة الشرعية الدولية.

وهذا ما سيتم التطرق إليه خلال المباحث القادمة عبر تغلغل مفهوم التسوية السياسية في زوايا قرارات المنظمة، التي تماهت في حركة (فتح)، من خلال سيطرة الحركة على القرار الفلسطيني في مجمل محطاته التاريخية والمفصلية.

ثانياً: الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين

يرتبط تأسيس الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين ارتباطاً وثيقاً كما ارتبطت معظم الفصائل الفلسطينية بهزيمة حزيران 1967 والدروس النظرية والسياسية والتنظيمية التي أفرزتها وبلورتها تلك الهزيمة، كما ارتبط تأسيس الجبهة الشعبية بحركة القومية العرب وتنظيمها الفلسطيني وتجربته

(1) فيصل الحوراني، الفكر السياسي الفلسطيني 1964-1974، مركز الأبحاث، منظمة التحرير الفلسطينية، 1980، ص 135.

النضالية منذ عام 1948[1].فبعد حرب حزيران 1967 سعى الفرع الفلسطيني لحركة القوميين العرب إلى إيجاد إطار جبهة تضم مختلف الفصائل الوطنية الثورية، لان منظمة التحرير بطابعها الرسمي آنذاك لم تكن تصلح لتشكيل هذا الإطار وهنا تتفق مع حركة (فتح) في هذه الزاوية[2].

وقد نتج عن ذلك إقامة الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين متحالفة مع كل من منظمة أبطال العودة والجبهة القومية لتحرير فلسطين وشباب الثأر ومجموعة العقيد أحمد زعرور وتم الإعلان عنها فعلياً في 1967/12/11 وتعتبر الجبهة الشعبية الفصيل الثاني من حيث الأهمية بعد حركة (فتح) ومن أبرز مؤسسيها جورج حبش ووديع حداد[3].ولقد أخذت الجبهة خلال السنوات الأولى منذ تأسيسها شكل التحالف أو الائتلاف الجبهوي أكثر منه تنظيماً واحداً منصهراً، كما أنها حاولت تحويل الجبهة إلى تنظيم سياسي ثوري ماركسي – لينيني.الأمر الذي حال دون إصدار الجبهة رؤية سياسية واضحة المعالم، مما أثار خلافات وانشقاقات داخلية، كما أن البيان التأسيسي للجبهة قد خلا من تحديد واضح لهويتها الفكرية والتنظيمية باستثناء التأكيد على الكفاح المسلح[4].

من هنا شهدت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين انقسامات داخلية أدت إلى خروج جبهة التحرير الفلسطينية 1968/10/10 والتي اتخذت اسم الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين – القيادة العامة – أما الانشقاق الثاني فهو خروج التيار اليساري بقيادة نايف حواتمة في 1969/2/22 واتخاذه اسم الجبهة الشعبية الديمقراطية لتحرير فلسطين ولاحقاً أصبحت الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين وتتابعت الانشقاقات، ففي 1972/3/10 انشقت مجموعة أطلقت على نفسها الجبهة الشعبية الثورية لتحرير فلسطين بقيادة احمد الفرحان[5].

---

(1) الموسوعة الفلسطينية، ج2، مرجع سابق، ص 14.

(2) مرجع سابق.

(3) صقر أبو فخر الحركة الوطنية الفلسطينية من النضال المسلح إلى دولة منزعة السلاح، دار النفائس للنشر والتوزيع، عمان، 2003، ص 44.

(4) صبحي عسلية وآخرون، مرجع سابق، ص 129.

(5) صقر أبو فخر، مرجع سابق، ص 46.

ونتج عن الانشقاقات السابقة الدافع لإصدار الجبهة الشعبية وثيقة تحدد الرؤية السياسية للجبهة الشعبية حيث أقرت الجبهة في شباط 1969 وثيقة الإستراتيجية السياسية والتنظيمية التي تبنت هدف تحويل الجبهة إلى حزب ماركسي – لينيني مقاتل[1].وتهدف أيضاً إلى تشييد دولة ديمقراطية شعبية يتمتع فيها العرب واليهود بحقوق وواجبات متساوية[2].

أما فيما يتعلق بدور الجبهة الشعبية في صناعة القرار الفلسطيني، سيتطرق الباحث إلى حضور وتواجد الجبهة في أجهزة صناعة القرار، كمؤشر على مدى قدرتها على التأثير في القرار السياسي الفلسطيني، فلقد كانت العلامة المميزة في تاريخ الجبهة هو تقطعها عن المشاركة الفعلية في أجهزة صنع القرار الفلسطيني، بحيث نجد أن الجبهة انخرطت تحت عباءة منظمة التحرير بعد استقالة الشقيري عام 1968، وانسحابها وتجميد عضويتها في المجلس الوطني واللجنة التنفيذية خلال (1969–1970) [3]، إضافة إلى تجميد عضويتها مرة أخرى عام 1974، بالرغم من موافقتها على برنامج النقاط العشر عام 1974، وتشكيلها جبهة الرفض للحلول الاستسلامية في 15 أكتوبر 1974[4].ثم عادت الجبهة للمشاركة في قيادة المنظمة سنة 1979، ثم ما لبثت أن قاطعت دورة المجلس الوطني (السابعة عشرة في عمان 1984) [5]، ثم مقاطعتها للمجلس المركزي واجتماعات التنفيذية عام 1993، احتجاجاً على اتفاق إعلان المبادئ، وما يؤكد هذا التقطع في المشاركة دراسة علمية تظهر أن ما مجموعة مشاركة الشعبية ما بين الدورة الخامسة حتى الدورة الثانية والعشرين ما نسبته (9.59%)، في مقابل أن تنظيم الصاعقة وصلت نسبة مشاركته إلى نحو (14.87%)[6]، وهي الفصيل الأصغر في الوزن والتأثير.

---

(1) الموسوعة الفلسطينية، ج2، مرجع سابق، ص 15.
(2) مرجع سابق، ص 15–17.
(3) محسن صالح، دراسات منهجية في القضية الفلسطينية، دار الفرقان، عمان، 2004، ص 39.
(4) فيصل الحوراني، الفكر السياسي الفلسطيني، 1964–1974، مرجع سابق، ص 183–220.
(5) محسن صالح، مرجع سابق، ص 399.
(6) جواد الحمد وآخرون، مرجع سابق، ص 338.

ثالثاً: حركة المقاومة الإسلامية (حماس)

ظهر اسم حركة المقاومة الإسلامية مع انطلاقة الانتفاضة الأولى في ديسمبر 1987 عندما أصدرت البيان الأول لها بتاريخ 1987/12/14، وتعود جذور حركة (حماس) إلى حركة الإخوان المسلمين في فلسطين في الثلاثينات من القرن العشرين، وهذا ما عرّفته الحركة منذ البداية "أنها امتداد طبيعي وجناح من أجنحة الإخوان المسلمين في مصر، وقد حسمت حركة (حماس) حالة التقطع في الأداء الجهادي للإخوان المسلمين، وحولته إلى حالة دائمة مستمرة"[1].وكان نشاط الإخوان المسلمين منصباً في الأساس على المجالات الثقافية والاجتماعية القائم على أسلامة المجتمع وبناء الفرد والأسرة، الذي سيؤدي إلى إقامة الدولة الإسلامية.

ويرتكز طرح حركة حماس الفكري على أنها حركة شعبية تستند في أفكارها إلى تعاليم الإسلام وتراثه الفقهي، وترى أن الجهاد هو الطريق الوحيد لتحرير فلسطين وبأن الصراع مع اليهود هو صراع وجود وليس صراع حدود.

ولذا نجد أن موقف حماس من العملية السلمية يرتكز على الأسس والفتوى الشرعية من العلماء الموثوقين، وهذا الموقف يتسم بالعقائدية ولا يترك مجالاً للمناورة إلا ضمن الحدود التي تكون فيها اجتهادات للعلماء، ولكن حماس لا تمانع من فكرة عقد هدنة مع إسرائيل ضمن زمن محدد[2].

وبما أن المنظمة قد تماهت بحركة فتح، فنجد أن العلاقة ما بين حركة (حماس) وحركة (فتح) قد اتسمت بالتنازع ليس حول المبادئ والقيم لكل حركة، بل حول مدى استجابة الشارع الفلسطيني لها وحول زعم كل فصيل أنه هو الأكثر تأثيراً على الشارع اتخذ النزاع ما بين الحركتين شكلاً غير مقبول بحيث وصل إلى استخدام السلاح في بعض الأوقات.

لقد أدركت قيادة المنظمة في هذه المرحلة قوة وحجم حركة (حماس)، فبدأت تضع الخطط لاستيعاب الحركة، وعلى إثر ذلك وجهت قيادة المنظمة لحركة (حماس) دعوة للانضمام للمنظمة،

---

(1) محسن الصالح، مرجع سابق، ص 409.

(2) عماد الفالوجي، درب الأشواك حماس ... الانتفاضة ... السلطة، دار الشروق، عمان، 2002، ص 60.

وكانت هذه الدعوة مفاجأة لحركة (حماس)، ودارت نقاشات واسعة داخل الحركة وانقسمت إلى رأيين الأول: ينادي بالإنضمام لاستغلال قوة حماس، والرأي الثاني: ينادي بعدم دخول المنظمة لأنه لا يمكن الدمج بين المنهجين المتناقضين[1].

وافقت حماس على الانضمام للمنظمة بشروط وأهمها أن تحصل على 40% من الحصة البرلمانية بناءً على دراسات ميدانية ونتائج انتخابات محلية، وأن المجلس الوطني القادم غير ملزم بالقرارين 242 و 338 ولكن المنظمة رفضت هذه المطالب ووصفها بالتعجيزية[2].وإزاء هذه الحقيقة ظلت حركة(حماس) خارج مؤسسة صنع القرار الفلسطيني، وبالتالي لم يكن لها أي دور يمكن أن تلعبه أو أن تؤثر في مسار القرارات التاريخية للشعب الفلسطيني.

المبحث الثاني

المتغيرات الخارجية

ينطلق تحليل المتغيرات الخارجية من فرضية أساسية مؤداها أن المتغير الدولي هو أحد أهم المتغيرات لفهم الكثير من قضايا الصراع، وأيضاً للتعامل مع هذه القضايا وإدارتها بصورة سليمة.

وتعتبر المعطيات الخارجية العالمية بالنسبة للقضية الفلسطينية, أساساً لأنها (القضية الفلسطينية)، هي نتاج تفاعل عوامل دولية وإقليمية بالأساس.

المطلب الأول: أثر المتغيرات الدولية في صنع القرار الفلسطيني

سعت البيئة الدولية منذ نهاية القرن التاسع عشر, إلى التخلص من أفعال اليهودية التي ألقت بظلالها على القارة العجوز، وخاصة بريطانيا (الإمبراطورية) التي كانت لا تغيب عنها الشمس، فسعت من خلال وعد بلفور عام 1917 إلى منح الحركة اليهودية دولة في فلسطين، وهي دولة لا تملك أعطت لمن لا تستحق المقولة الرائدة لجمال عبد الناصر. إذ أدى هذا الوعد في نهاية المطاف إلى قيام دولة إسرائيل على الأراضي العربية الفلسطينية عام 1948.

---

(1) عماد الفالوجي، مرجع سابق، ص 57.

(2) مرجع سابق، ص.

إن البيئة الدولية لم تكن تعمل يوماً لصالح الكيان الفلسطيني بل كانت تستهدف وجودهم السياسي بالدرجة الأولى، فبريطانيا التي عهدت إليها عصبة الأمم المتحدة مهمة الإشراف على فلسطين[1]. في إطار نظام الانتداب، هي ذاتها التي فتحت باب الهجرة اليهودية على مصراعيه من كل بقاع العالم للاستقرار في فلسطين، وهي التي تخلت طواعية عن مسؤوليتها كدولة قائمة بالانتداب لتتيح الفرصة للجماعات اليهودية بإنشاء كيانهم السياسي تنفيذاً لوعد بلفور، والولايات المتحدة التي دخلت الحرب العالمية الأولى مسلّحة بمبادئ ويلسون الأربعة عشر الشهيرة 1914 عن حق تقرير المصير، وسرعان ما تحولت إلى دولة ذات أطماع توسعية، ووجدت في إسرائيل قاعدة لها في الوطن العربي[2].

ومما زاد الأمر صعوبة وتعقيداً هو تبني الأمم المتحدة مطالب وآمال الحركة الصهيونية بإقامة دولة إسرائيلية، على الأراضي الفلسطينية تحت مظلة قرار التقسيم 1947. هكذا استمدت الدولة العبرية شرعيتها وحقها في الوجود والبقاء.

إلا أن معطيات فرضت نفسها على مسار حركة الأحداث في المسرح الدولي، والمتمثلة بقيام نظام دولي بعد الحرب العالمية الثانية خاصيته "ثنائية القطبية" حتى عقد التسعينات، بحيث اتسمت هذه الحقبة بمظاهر "الحرب الباردة، والصراعات الأيديولوجية، وحركات التحرر الوطني وتصفية الاستعمار وسباق التسلح.....الخ".

في ظل هذه الوقائع ولدت منظمة التحرير الفلسطينية عام 1964، وكانت قيادة منظمة التحرير الفلسطينية ترى أن الأوضاع السياسية على المستوى العالمي هي بالأساس فوضوية ومولدة للصراع، فالنظام العالمي في منظورها – قبل قبولها نهج التسوية – يتسم بالحروب وسباقات التسلح والتآمر الإمبريالي[3].

---

(1) أحمد الرشيدي" القضية الفلسطينية وآفاق التسوية السليمة، مركز البحوث والدراسات السياسية، جامعة القاهرة 1997 ص32.

(2) مرجع سابق، ص 32.

(3) محمد السيد سليم "السياسات الخارجية للدول العربية" مركز البحوث والدراسات السياسية، جامعة القاهرة 1994 ص442.

كما ينظر صانع القرار الفلسطيني إلى أن النظام الدولي طرأ عليه تغيرات جوهرية تمثلت في سقوط الأنظمة الاستعمارية والعنصرية، وتنظر إلى الإمبريالية الغربية بقيادة الولايات المتحدة وبريطانيا على أنه العدو الرئيسي لحركات التحرر الوطني كافة بما فيهامنظمة التحرير الفلسطينية[1].

وكانت هذه الرؤية للقيادة الفلسطينية مرتكزة على أساس أن الثورة الفلسطينية هي ذات هدف تحرري من خلال إنهاء الوجود الاستعماري الصهيوني.

وفي ظل الظروف الدولية التي اتسمت بحدة الصراع بين المعسكرين الاشتراكي والرأسمالي، فقد ساهمت بتشجيع دول المنظومة الاشتراكية وعلى رأسها الاتحاد السوفياتي (طرف ثنائي القطبية)، بدعم ومساندة حركات المقاومة العربية وعلى رأسها المقاومة الفلسطينية المناهضة للإمبريالية الصهيونية، وهذا ما أكده رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير ياسر عرفات إذ يقول:" إن الاتحاد السوفياتي وحزبه الشيوعي يساندان دوماً النضال العادل للشعب الفلسطيني"[2]. وكان هذا الدعم منطلقاً من مبدأ أن أي إرباك أو تقليص للنفوذ الغربي الإمبريالي في المنطقة العربية يصب في المحصلة الاشتراكية[3].

ولذا لعب هذا الدعم والمساندة للمنظمة، دوراً في صمود صانع القرار الفلسطيني، لما أعطاه هذا من إمكانية المراهنة على الموقف السوفياتي ولو لحين ...، إلا أن طموحات صانع القرار الفلسطيني لم تدم بسبب سياسة التقارب والتي عرفت "بسياسة الوفاق" ما بين المعسكرين الرأسمالي والاشتراكي في أواخر السبعينات، وما نتج عنها من تحولات، أربكت القيادة الفلسطينية عبر تقلص هامش المناورة السياسية. وما تبع هذه التحولات من تردي العلاقات السوفيائية ومصر ذات الثقل العربي، بسبب انتهاج الرئيس المصري السابق أنور السادات سياسات الانفتاح وهجرة القيم والمبادئ الاشتراكية التي ورثها عن سلفه الرئيس جمال عبد الناصر، ولم يتوقف الرئيس السادات عند هذه

---

(1) محمد السيد سليم، مرجع سابق، ص 442.

(2) محمد السيد سليم " السياسة الخارجية للدول العربية، مرجع سابق ص443.

(3) إبراهيم إبراش، فلسطين في عالم تغير، المؤسسة الفلسطينية للإرشاد القومي، رام الله، 2003، ص 72.

السياسات، بل تعدى إلى اعترافه بإسرائيل في معاهدة كامب ديفيد، وقبوله القرارين (242 و 338)، إضافة إلي هذه العوامل كان عامل تبني الأنظمة العربية في قمة فاس الأولى والثانية ضمناً وصراحةً الوجود الإسرائيلي على أرض فلسطين، من خلال اعترافهم بالقرارين 242، 338.

في ظل ما سبق تزاوجت هذه العوامل مع بعضها البعض، وأنتجت شعوراً مفاده أن المفارقة الغريبة أن يطالب الفلسطينيون الدول الأجنبية بمساندة أهدافهم الإستراتيجية الداعية إلى القضاء على إسرائيل [1]، في حين أن العرب أصبحوا متبنيين الخيار السلمي.

ولقد شهدت المنظومة الاشتراكية الراعية لحركات التحرر في العالم تحولات جذرية في أوائل الثمانينات، امتدت هذه التحولات إلى داخل الاتحاد السوفياتي، من خلال سيطرة الجناح الليبرالي في النخبة الروسية على مقاليد السلطة، إذ حاول هذا الجناح جاهداً تحويل الاتحاد السوفيتي إلى دولة ليبرالية على الطراز الغربي من خلال تبني سياسات الإصلاح البيرسترويكا، مما استدعى في النهاية إلى التكييف مع مكونات السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الصراعات الدولية[2].

إذن فالوفاق العسكري بين القطبين ونهج الاتحاد السوفيتي لسياسات الإصلاح قد ألقى بظلاله وأحدث تغيراً جذرياً ونوعياً في مواقف الاتحاد السوفيتي من الصراعات والمشاكل الإقليمية، فبعد أن كانت المواجهة والتناقض سمة الموقف الأمريكي السوفياتي من النزاعات والمشاكل الإقليمية، أصبحت موسكو تبحث عن التوافق مع السياسة الأمريكية[3]، عن طريق الابتعاد عن سياسة العداء والتحدي والاستقطاب والاتجاه نحو الرأسمالية والديمقراطية الغربية، الذي أسهم بدوره في اختلال التوازن السياسي الدولي [4].

---

(1) إبراهيم إبراش، مرجع سابق، ص 73.

(2) جبرائيل الموند، مرجع سابقن ص 25.

(3) عماد جاد، الأرض والشعب من النكبة إلى أوسلو، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، ط2، القاهرة، 2003، ص 17.

(4) محسن صالح، القضية الفلسطينية خلفياتها وتطوراتها حتى سنة 2001، مركز الإعلام العربي، الجيزة / مصر.

إلى أن جاء الغزو العراقي للكويت في 2 أغسطس/آب 1990 في مرحلة الشيخوخة من تدهور الاتحاد السوفيتي، كشاهد على التعاون المطلق الاتحاد السوفيتي مع الولايات المتحدة لتمرير قرارات مجلس الأمن[1]

كما أبرزت الحرب والأزمة الخليجية حقيقة مهمة مؤداها أن التوصل إلى تسوية الصراع العربي – الإسرائيلي تشكل مدخلاً ضرورياً وأساسياً للأمن والاستقرار لمنطقة الشرق الأوسط. وإن عدم التعامل مع هذه القضية بشكل إيجابي هو ليس في مصلحة القوى الدولية[2].

وما زاد هذا الاتجاه والاعتقاد، هو انتهاء وغياب الاتحاد السوفياتي كقوة سياسية مؤثرة وفاعلة في العلاقات الدولية عموماً، وناظمة لسياسات دول العالم الثالث وحركات التحرر خصوصاً[3].

ونتيجة لذلك أصبح العرب والفلسطينيون أمام حقيقة لا غموض فيها، أن القوة العظمى الوحيدة في العالم غدت تتجسد في الولايات المتحدة ، من هنا أدرك العرب والفلسطينيون معاً أنهم ملزمون بالطرح السياسي الأمريكي تجاه الصراع العربي – الإسرائيلي ولاسيما (مبادرة ريغن 1982) [4].

المطلب الثاني: أثر المتغيرات الإقليمية (الدول العربية) في صنع القرار الفلسطيني

أكد الميثاق الوطني على أن فلسطين هي وطن الشعب العربي الفلسطيني وهي جزء لا يتجزأ من الوطن العربي الكبير، والشعب الفلسطيني جزء من الأمة العربية.والوحدة العربية وتحرير فلسطين هدفان متكاملان يهيئ الواحد منهما تحقيق الآخر، فالوحدة العربية تؤدي إلى تحرير فلسطين وتحرير فلسطين يؤدي إلى الوحدة العربية والعمل علي تحقيقهما يسير جنباً إلى جنب[5].

---

(1) عماد جاد، مرجع سابق، ص 288.

(2) أحمد الرشيدي، مرجع سابق ص 32-33-34.

(3) عماد جاد، مرجع سابق، ص 271.

(4) أحمد الرشيدي، مرجع سابق، ص 33.

(5) الميثاق الوطني الفلسطيني، منظمة التحرير الفلسطينية، عمان، 2000، مواد (1-4).

بذا ربط وأكد الميثاق الوطني الفلسطيني على الترابط العضوي بين القضية الفلسطينية وبين العمق العربي فيما تدرج وانساب الميثاق الوطني على التأكيد من خلال مواده:(10)، (13)، (14)، (15)، على أن الجماهير العربية هي الضمان الوحيد لنجاح الثورة الفلسطينية، وأن مصير الأمة ووحدتها رهن بمصير القضية الفلسطينية وأن التكامل هذا يتجلى في أن تحرير فلسطين واجب قومي تقع مسؤولياته على عاتق الأمة العربية.

من هنا لعبت المتغيرات الإقليمية (الوطن العربي) وهي جزء من المعطيات الخارجية، دوراً حاسماً في واقع الصراع الفلسطيني– الإسرائيلي؛ إذ انه لم يكن ينظر إلى هذا الصراع بهذا المفهوم الضيق الثنائي، بل يشار إليه في إطار مصطلح أعم وأشمل وهو الصراع العربي – الإسرائيلي.

ويجد الباحث في هذا الإطار من الأهمية بمكان أن يشير في الصفحات التالية ولو بشيء من الإيجاز إلى:-

1- علاقة المنظمة مع دول الطوق ذات التماس المباشر مع حدود فلسطين.

2- تأثير الأنظمة العربية على آلية القرار الفلسطيني.

أولاً: علاقة المنظمة مع دول الطوق

تنظر منظمة التحرير إلى الأراضي العربية المحيطة بإسرائيل باعتبارها مناطق امتداد ونقاط انطلاق للعمل الفدائي الفلسطيني، وأن أي محاولة لإعاقة هذا العمل في أي من هذه الدول العربية تعد خيانة لأهداف الأمة العربية[1].

ولذا شكل هذا الواقع معادلة (سهلة ممتنعة الحل) لقيادة المنظمة في كيفية تحقيق أهداف المنظمة والنضال الفلسطيني في ظل هذا التناقض بين مصالح الدول العربية، وبين عدم انطلاق الهجمات الثورية من أراضيها، واعتبر الهجمات تدخلاً في شؤون الدول المضيفة باعتبار أن هذه الهجمات تؤثر وتعرض الدولة للخطر الداهم "إسرائيل طبعاً".

---

(1) محمد السيد سليم، السياسات الخارجية للدول العربية، مرجع سابق، ص444.

ويعبر هذا التناقض عن حاجة الدول العربية الملحة في السيطرة على الفلسطينيين والتحكم في مسار القضية الفلسطينية لأسباب ثلاثة تخدم أهدافهم ومصالحهم الذاتية وهي كالآتي:

1- الأمن: لأن إسرائيل عادة ما ترد على هجمات الفلسطينيين بعنف مضاد في الدول العربية التي تأوي الفلسطينيين.

2- الهيبة: فمحنة الفلسطينيين تشغل قدراً كبيراً من الضمير العربي إلى درجة أن كل حاكم يريد أن يُرى كبطل قومي عربي.

3- التنافس بين العرب أنفسهم:فالفلسطينيون غالباً ما يُستخدمون لخدمة مآرب الأنظمة العربية ضد بعضهما البعض[1].

وغالباً ما تكون القيادة الفلسطينية إزاء هذه العوامل ذات محصلة صفرية أثناء موازنتها لعلاقاتها مع نظامين عربيين متصادمين، يريد كلاهما إستقطابه إلى جانبه/ فمع كل صديق لعرفات في العالم العربي يتكون خصمُ أوتوماتيكياً من الدولة المعادية للدولة الداعمة للمنظمة، هذه العوامل تترافق مع حقيقة التشتت الجغرافي للشعب الفلسطيني،[2] وتتضح حقيقة مهمة جداً بأنه60% من التفاعلات بين المنظمة والبلدان العربية ذات طبيعة صراعية[3]، بدلاً من أن تكون علاقات تعاون وتنسيق مشترك ووضع خطط مرحلية تتعامل مع الواقع المفروض (إسرائيل).

نتبين مما سبق أن المهم أن يعلق الباحث على تفاعلات المنظمة التصارعية والتعاونية من خلال الدول ذات العلاقة المباشرة.

منظمة التحرير الفلسطينية والأردن:تعتبر العلاقات الفلسطينية – الأردنية علاقات ذات أبعاد تفاعلية تشمل الجوانب والروابط التاريخية والتواصل الجغرافي والتمازج الاجتماعي والاقتصادي، وتعبر هذه العلاقة على حقيقة جوهرية هي من حقائق الحياة الأساسية بالنسبة لطرفي العلاقة على حدٍ سواء.

---

(1) باتريك سيل، أبو نضال، بندقية للإيجار: المناضلون في خدمة الموساد، مراجعة أحمد رائف، مركز الدراسات والترجمة، الزهراء للإعلام، القاهرة 1992، ص22.

(2) معتز سلامة، مرجع سابق، ص85.

(3) محمد السيد سليم، مرجع سابق، ص472.

فبالرغم من هذا التداخل فيما بينهما، إلاّ أن الأردن عندما طرحت فكرة إنشاء الكيان الفلسطيني في الخمسينات، كان من أشد المعارضين لهذه الفكرة، بل وامتدت هذه المعارضة إلى عدم الاعتراف (بمنظمة التحرير الفلسطينية) عام 1964 كممثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني وذلك للأسباب الآتية(1):

1. إن الفلسطينيين المقيمين في الأردن أصبحوا يحملون الجنسية الأردنية وأصبحوا يمثلون جزءاً من المجموعة السكانية الأردنية، وخوفاً من التنافس والتقاطع على تمثيل الفلسطينيين داخل الأردن.

2. الخوف من افتقاد السيطرة الأردنية على الضفة الغربية آنذاك والتي تمثل بالنسبة للأردن النصف الآخر من الوحدة الجغرافية للضفتين الشرقية والغربية، وهذا ما وضحه الملك حسين في العديد من خطاباته، فمن خطاباته المعروفة والتي ألقاها بتاريخ 1962/2/13 علق بالقول:"إنه لا يجوز لفئات (تدعي العمل) الفلسطيني أن تفرق وحدة البلد وشمل الأسرة الواحد، وفي خطاب آخر في 1966/6/14 في عجلون عقب بالحديث أيضاً:"سيقطع كل يد تمتد إلى وحدة الضفتين بسوء"(2).

يعبر هذان العاملان السابقان على محور العلاقة القائمة بين المنظمة والأردن، بحيث يجد الباحث أن هذه العلاقة ارتكزت على نقطة جوهرية، وهي مسألة تمثيل (م.ت.ف) للشعب الفلسطيني، والتي ظلت عالقة حتى حرب أكتوبر 1973، وعام 1974 التي حسمت المسألة نهائياً، وذلك عبر موافقة الأردن على أن تكون المنظمة هي:"الممثل الشرعي الوحيد للفلسطينيين"، ويرجع سبب اعتراف الأردن بالمنظمة إلى قناعة الأردن بقلة جدوى مجابهة الاعتراف العربي في قمة الرباط 1974، إضافة إلى الاعتراف الدولي بالمنظمة من جانب، ومن جانب آخر فيتمثل سبب الاعتراف في

---

(1) أسعد عبد الرحمن، مرجع سابق، ص 105، 115، 284.

(2) مرجع سابق، ص 105.

تقلص وانحسار النفوذ الأردني نتيجة اشتراكها الرمزي في حرب 1973، والذي لم يتح للقيادة الأردنية عملياً تحسين موقفها إلا من خلال إرضاء الإجماع العربي[1].

ومن الجدير بالذكر، أن علاقة (م.ت.ف) مع الأردن مرت بسلسلة من الجمود والتحريك والتحسن، ففي أعقاب هزيمة 1967، أصبح نشاط المقاومة ينطلق من القواعد الأردنية وما دعّم هذا الوجود العسكري للقوات الفدائية في الأردن هي علاقة التقارب المصري – الأردني، أما جمود العلاقة بين الطرفين كان عقب أيلول الأسود1970.

وفيما يتعلق بدور الأردن في التأثير على صانع القرار الفلسطيني في رسم وصياغة بعض القرارات الفلسطينية من واقع هذه العلاقة، سيتم استعراض هذا التأثير المباشر على صانع القرار الفلسطيني من خلال ثلاث مراحل رئيسية وهي كالآتي:

المرحلة الأولى: (1967–1974)

تعبر هذه المرحلة عن طرح الأردن نفسه كبديل وممثل للشعب الفلسطيني من خلال عدم الاعتراف الأردني بمنظمة التحرير، وسبب طرح الأردن كبديل وممثل عن الشعب الفلسطيني في أخذ القرارات هو الارتباط الجغرافي والديمغرافي، وأن منظمة التحرير لم تكن بأي حال ممثلة عن الشعب الفلسطيني، وهذا ما يظهر من خلال:

- قبول الملك حسين قرار (242) عام 1969 وطرحه مشروعاً لحل الصراع العربي – الإسرائيلي دون الرجوع وأخذ موافقة المنظمة.
- طرح الملك حسين في مارس 1972 مشروع المملكة العربية المتحدة التي تقوم على جمع الضفتين الشرقية والغربية[2].

---

(1) يزيد صايغ، الأردن والفلسطينيون، رياض الريس للكتب والنشر، لندن، 1988، ص 66.

(2) مرجع سابق، ص 64.

المرحلة الثانية: (1974-1988)

ترافقت هذه المرحلة مع اعتراف الأردن بمنظمة التحرير الفلسطينية كممثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني على قاعدة الشراكة في القرارات المصيرية وهذا يظهر في:

- اتفاق 11 فبراير 1982 في التحرك الدبلوماسي تجاه التسوية السياسية، وما يؤكد هذه الشراكة هو خطاب الملك حسين في 22 نوفمبر 1984 في افتتاحه للدورة (17) للمجلس الوطني بالقول:" نحن من يحقق معكم أيها الإخوة، حول قضيتكم المقدسة التي تهمنا مثلما تهمكم، وأن الموقف الدولي عامة يرى أنه في الإمكان استرجاع الأراضي المحتلة من خلال صيغة أردنية – فلسطينية[1].

- طرح مفهوم الكونفدرالية الأردنية الفلسطينية، فهو طرح تم اقتراحه منذ عام 1972 في مشروع المملكة المتحدة، وتم تجديد هذا الطرح مرة أخرى في عام 1982 عندما ظهرت مبادرة (ريغن) التي دعت إلى حل القضية الفلسطينية من خلال الأردن[2].

- تأكيد قرارات المجلس الوطني التي عقدت في الجزائر عام 1983، بحيث رحبت هذه القرارات بالعلاقة الكونفدرالية مع الأردن، كما أن الاتفاق المشترك كان أحد بنوده يشير إلى هذه العلاقة ما بين الطرفين[3].

وفي إطار هذه المرحلة كانت هناك تأثيرات واضحة من قبل الأردن على القرار الفلسطيني من خلال الاتفاق المشترك، ومن خلال مؤشر آخر يعبر عن هذا التأثير وهو استضافة الأردن لدورة المجلس الوطني السابعة عشر (دولة المقر للمجلس الوطني)التي كان لها تأثيراتها المباشرة على توجهات صانع القرار، وهذا ما وضحته قرارات المجلس الوطني الفلسطيني عام 1984، والتي أتت منسجمةً ومتماشيةً والسياسة الأردنية السلمية، من خلال دفع المنظمة إلى الموافقة على القرار (242)

---

(1) جريدة الرأي الأردنية، عمان، 1984/12/1.

(2) خالد الحسن، الاتفاق الأردني – الفلسطيني للتحرك المشترك، أوراق (13)، دار الجليل، عمان، 1985، ص 19.

(3) سامي الخزاندر، الكونفدرالية والتسوية النهائية للقضية الفلسطينية، دار فارس للنشر والتوزيع، عمان، 2000، ص 9.

كأساس للتحرك الأردني – الفلسطيني المشترك، ولقد مارس الأردن ضغطاً على المنظمة خصوصاً بعد تردي العلاقات الفلسطينية – السورية من جهة، ومن جهة أخرى تدهور العلاقات الأردنية – السورية، وكان هذا الضغط يتمثل في موافقة (م.ت.ف) الدخول في مفاوضات سلام على أساس انسحاب إسرائيل من جميع الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967[1].

المرحلة الثالثة: (1988-1993)

وهي مرحلة وحقبة عبرت عن النهاية الحقيقية للتنسيق المشترك تجاه الحلول السلمية، وهذا ما تم ترجمته عن طريق قرار فك الروابط الإدارية والمالية في 31 يوليو 1988، والذي لاقى ترحيباً رسمياً من قبل (م.ت.ف)، واعتبرته خروجاً عن منطق الوصاية الأردنية من جانب، ومن جانب آخر اعتبرته خطوة في تقويم العلاقة الفلسطينية – الأردنية على أساس التكافؤ والتحرك المشترك.

إلا أن هذه الخطوة يعتبرها الباحث بأنها نوعٌ من الضربة الموجهة ضد منظمة التحرير (استهدفت كسر ظهر المنظمة)، بإلقاء المسؤولية المالية والسياسية والمعنوية الضخمة على كاهلها، لوضعها ودفعها للقبول بسياسة الأمر الواقع (وجود والاعتراف والتعامل مع إسرائيل) لتحمل مسؤولياتها تجاه شعبها وأرضها وأن تشعر بأنه لا خلاص من هذه الحِمل، ولا سيما أنها لا تمتلك المقومات الأساسية لتحمل هكذا نوع من المسؤوليات، وفي اعتقاد الباحث هذا ما كرس لدى صانع القرار الفلسطيني للبحث الجدي عن منفذ لحل المشكلة من خلال طاولة المفاوضات في ظل الإصرار والتعنت العربي على الاعتراف بإسرائيل.فمن هذا المنطق كان قرار فك الروابط بدفع صانع القرار الفلسطيني بطريقة غير مباشرة نحو طاولة المفاوضات.

هذه الفترة تعبر عن حقيقة واضحة مفادها أن الدور الأردني اخذ بالتراجع والانحسار، وذلك بسبب أن تأثير الأردن على القرار الفلسطيني كان ينصب على دفع صانع القرار الفلسطيني باتجاه قطار التسوية، وهذا ما عبرت عنه قرارات المجلس الوطني التاسع عشر المنعقد في الجزائر، من

(1) خالد الحسن، الاتفاق الأردني – الفلسطيني للتحرك، مرجع سابق، ص 31.

تبني صانع القرار العملية السياسية والسلمية كمنهج لمنظمة التحرير، من هنا أصبح الدور الأردني مسلوب الأهداف تجاه القضية الفلسطينية، خاصةً بعد انجازه مهمته المتمثلة في تبني صانع القرار الفلسطيني خيار الحلول السلمية، وبالرغم من ذلك حاول الأردن أن يلعب دور الوسيط أو حتى الراعي لعملية السلام بعد توقيعه معاهدة السلام مع إسرائيل عام 1994، إلا أن تاريخه القديم مع صانع القرار الفلسطيني لم يسمح له بتأهيله للعب دورٍ لهذا، وما غلظ فشل هذه المحاولة، هي معارضة ياسر عرفات بأن يكون للأردن دور مركزي في عملية السلام.

منظمة التحرير الفلسطينية وسوريا

على الرغم من أن سوريا تعد من أبرز المناصرين للقضية الفلسطينية وما زالت الدولة العربية التي لم توقع اتفاقية سلام مع إسرائيل، إلا أنها أحكمت قبضتها على تواجد المنظمة في بلادهم[1]، ولم تكن سوريا متحمسة برئاسة أمين الحافظ لقيام م.ت.ق 1964، بل اعتبرتها رجعية وواجهة للناصرية، حيث اعتبروا أن المنظمة ألعوبة في يد عبد الناصر وإن الشقيري عميل لعبد الناصر[2]، ولكن حاول النظام السوري السيطرة على المنظمة واستخدامها كأداة تنفيذية لسياساته الخارجية، ومما يحقق المصلحة السورية الذاتية[3]. ويشار إلى أن صانع القرار السوري ينظر إلى وجود الحدود بين سوريا وبين لبنان والأردن وفلسطين بأنها حدود مصطنعة وأنه من حق سوريا تمديد أراضيها لتشمل أراضى (سوريا الكبرى)[4].

ويعزز هذا الاعتقاد، ما صرح به الرئيس السوري بشأن تحقيق هذا الهدف " إذ عمل الإسرائيليون على أن تكون الجولان ضمن حدودهم فسنعمل على أن تكون الجولان في وسط سوريا وليس على حدودها[5].

---

(1) محمد السيد سليم، مرجع سابق ص477.

(2) أسعد عبد الرحمن، مرجع سابق ص477.

(3) عارف البياتي، السياسة الخارجية السورية حيال الوطن العربي للفترة من عام 1970- 1988، رسالة ماجستير، معهد الدراسات القومية والاشتراكية، الجامعة المستنصرية، 1988، ص 140.

(4) أسعد عبد الرحمن، مرجع سابق، ص 114.

(5) أسعد عبد الرحمن، مرجع سابق، ص114.

وعلى هذا يرفض الرئيس السوري الاعتراف بحق الفلسطينيين بالاستقلال في صنع القـرار، ويعود هذا الحق إلى دمشق وحدها منطلقاً من عدة أسباب وهي[1]:

أن سوريا ولبنان وفلسطين والأردن جزء من سوريا الكبرى، وانفصلت إبان العهد العثماني والفرنسي، وأن سوريا هي أقدر من منظمة التحرير على تمثيل الشعب الفلسطيني والمطالبة بحقوقه.

ولقد حدد تقرير اللجنة التنفيذية للدورة السابعة عشرة للمجلس الوطني في عمان 1984/11/22 جذور الخلاف الفلسطيني- السوري، وجوانب التوتر وهي كما يلي:-

1- محاولات سوريا المستمرة للهيمنة على منظمة التحرير الفلسطينية واحتواء ومصادرة القرار الوطني الفلسطيني.

2- تبني سوريا ودعمها لحركة الانشقاق داخل فتح وتمكينها من الاستيلاء على مكاتب ومؤسسات الحركة في دمشق[2].

يتضح مما تقدم أن العلاقة الفلسطينية- السورية، تباينت إلى حد الصدام المسلح، في الحرب اللبنانية وتدخلها العسكري ضد القوات الفلسطينية واليسار اللبناني 1976.

وساهمت في دعم التباعد الفلسطيني- الفلسطيني وحتى الفلسطيني- العربي، فأنشأت منظمة الصاعقة الموالية لسوريا ودعمت حركة الانشقاق في فتح وساندت التحالف الوطني لإبعاد عرفات عن قيادة المنظمة، وقامت بطرد عرفات من أراضيها[3]، وعارضت الاتفاقية الفلسطينية - الأردنية 1985 وساهمت في نسفها وهدمها[4].

نستنتج مما سبق بأنه لا يجوز التميز بين القرار الفلسطيني والقرار السوري، وأن مصير القرار الفلسطيني مرتبط بالسوري (من وجهة نظر سوريا)، وتترجم هذه النظرة من خلال أن القرار

---

(1) عارف البياتي، مرجع سابق ص141.

(2) التقرير السياسي للجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، المقدم للدورة السابعة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني، في: منظمة التحرير الفلسطينية (وحدة وطنية، تعبئه قومية، تحرير) عمان، في 1984/11/22، ص 4-16.

(3) محمد السيد سليم، مرجع سابق ص479.

(4) إبراهيم ابراش، مرجع سابق، ص 33.

الفلسطيني هو ليس من حق الفلسطينيين في أخذه أو التصرف به. بل ولابد أن تكـون لـسوريا اليـد العليا في صناعة القرار الفلسطيني، ومن أهم المؤشرات التي كرست هذا الاستنتاج:

1. تأثير سوريا على المجالس الوطنية الفلسطينية المنعقدة في أحشائها.

2. من خلال دعمها الفصائل المعارضة لتوجهات القيادة المسيطرة على عملية القرار الفلسطيني.

3. دور وتأثير سوريا على القرار الفلسطيني في زرع بذور الشقاق الفلسطيني – العربي.

فمن أهم الشواهد على تأثيرها الواضح في القرار الفلسطيني، كانت قرارات قمـة المجلـس الوطني الرابعة عشرة والخامسة عشرة اللتين عقدتا في دمشق، ونتيجة لهذا التأثير اتسمت القـرارات بالتشدد الواضح تجاه كل المبادرات الاستسلامية ورفض اتفاقية كامب ديفيد ونتائجها[1]. وما يؤكد هذا الدور السوري قول صلاح خلف "أنه طلب منا إصدار قرارات سياسية متشددة تجاه كامب ديفيد"[2].

أما من حيث التأثير السوري على الفصائل الفلسطينية، التي من شأنها أن تؤثر على عمليـة صنع القرار، فلقد كان من المعروف وجود مفهوم سياسي داخل منظمة التحرير وهو ما اصطلح عليه بـ "سياسة الإجماع"[*]. وهذا ما حاولت سوريا استغلاله من خلال عدم السماح للفـصائل اليـسارية والقومية المقيمة داخل أراضيها في المشاركة في دورة المجلس الوطني عام 1984 في عمـان، فـي محاولة منها للتأثير على عملية صناعة القرار في تلك الدورة من منعها من اتخاذ قرارات مـصيرية، وسبب منع سوريا لهذه الفصائل هو فهمها العميق للقرارات المصيرية،حيث لابد أن تكـون بموافقـة ومحل إجماع الفصائل، ومن هنا دأبت على عدم السماح للفصائل بالمشاركة في هذه المجلس لتعطيل القرار الفلسطيني، ولكن حركة (فتح) استطاعت في الدورة السابعة عشرة للمجلس الوطني، بأن تلغي

---

(1) الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1977، المجلس الوطني الفلسطيني الدورة (14)، القاهرة، القرارات السياسية، ص 34.

(2) غازي حسين، الفكر السياسي الفلسطيني، مرجع سابق، ص 163.

(*) سياسة الإجماع تعني حرمان أحد الفصائل الفلسطينية أو بعضها بالتحرك تجاه أي قضية دون سياسة الإجماع واتفاق جميع الفصائل.

هذه السياسة، وهذا ما عبر عنه صلاح خلف بالقول: "فكان لابد من التخلي عن مبدأ الإجماع لكي تتحرر (م.ت.ف) من تدخلات الأنظمة العربية المحيطة[1].

منظمة التحرير الفلسطينية ومصر

إن الحديث عن طبيعة هذه العلاقة لا يختلف، باختلاف الزمان والمكان ولا حتى الأفراد، إذ تمايزت علاقة مصر عن البلدان العربية في علاقاتها مع المنظمة.بحيث انطلق موقف مصر بالتعامل مع قضية فلسطين من ثلاثة عوامل رئيسية:

1. ضرورة أن يكون للشعب الفلسطيني دورٌ في الصراع مع إسرائيل، باعتبار أن قضية فلسطين هي جوهر الصراع العربي – الإسرائيلي أصلاً[2].
2. السيطرة على المسرح السياسي الفلسطيني، ولاسيما في قطاع غزة الذي كان تحت السيطرة المصرية، وأن تكون مصر هي المرجع الأساسي للشعب الفلسطيني.
3. البحث الدائم عن الدور الإقليمي، بأن تكون مصر هي الزعيم الإقليمي – العربي في المنطقة، وأن تكون المحرك الأساسي لأي مشروع قومي من منطق تاريخها العميق ومساحتها وموقعها الجغرافي.

وما يؤكد صدق دلالة تلك العوامل السابقة هي الشواهد الآتية:

الشاهد الأول: تقديم القاهرة التسهيلات اللازمة كافة لقيام منظمة التحرير عام 1964، ودعم النضال الفلسطيني منذ انطلاقاته الأولى وتبنيه للتحركات السياسية للمنظمة، ولاسيما أن أحمد الشقيري أول رئيس للمنظمة كان يتمتع بعلاقات حميمة مع الرئيس جمال عبد الناصر، وهذا ما عبر عنه الشقيري بطريقة أو بأخرى " أنه لولا عبد الناصر بالذات، لما قامت المنظمة"[3].

---

(1) صلاح خلف، فلسطين بلا هوية، شركة كاظمة للنشر والتوزيع، الكويت، بدون سنة نشر، ص 83.
(2) الوثائق العربية الفلسطينية لعام 1965، بيروت، 1966، وثيقة 97، ص 273.
(3) أحمد الشقيري، من القمة إلى الهزيمة، دار العودة، بيروت، 1971، ص 279.

وهذا يتضح من مساهمة مصر في ترويج الاعتراف بالمنظمة كممثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني، بحيث اعترف بالمنظمة عام 1974، من قبل مؤسسة القمة العربية بالإجماع، ومن قبل مؤسسة الأمم المتحدة، بحيث أصبحت عضواً مراقباً في هيئتها.

الشاهد الثاني: يؤكد هذا المحور على الأهمية البالغة بالنسبة لمصر في سيطرتها على المسرح السياسي وهذا ما يظهر من رغبتها في قيام كيان فلسطيني متمثل في المنظمة، من أجل التحكم في التحركات السياسية والعسكرية وتضعها تحت مراقبتها وخصوصاً أن مصر شعرت بتحرك سري لبعض الجماعات في قطاع غزة[1].

وهدف هذا التحكم هو ما يمثله هذا القطاع من أهمية تكتيكية وإستراتيجية للعمق المصري في وجه أي تحرك إسرائيلي على مصر من جهة، وأن القطاع ما زال تحت السيطرة المصرية آنذاك من جهة أخرى.

الشاهد الثالث: ينطلق المحور الثالث من التأكيد على بحث مصر الدائم عن مكانة قيادة الأمة العربية، ولحصول مصر على عرش القيادة أدركت أن قيادة هذه الأمة يبدأ من فلسطين، لذا نجد أن مصر احتضنت معظم خلافات المنظمة مع الأنظمة العربية المختلفة، فدور مصر في قيادتها للتدخل العربي من أجل تهدئة وإيقاف أحداث أيلول 1970، وعدم تسليمها قاتلي رئيس الوزراء الأردني وصف التل، هذا بالإضافة إلى رعاية المصالحة التاريخية بين الملك حسين وأبو عمار، ودورها المباشر في إعلان القاهرة في اتفاقية عمان نوفمبر 1985، ووقوف الرئيس السادات بجانب المنظمة في صراعها العسكري مع سوريا في عام 1976[2].

من خلال المحاور الثلاثة السابقة يتضح حاجة مصر في دعمها لمنظمة التحرير بغية الحصول على قيادة الأمة العربية، والسيطرة على المسرح السياسي الفلسطيني، من خلال استخدامها كورقة تلوح بها في وجه الأنظمة العربية وقتما شاءت.

---

(1) الوثائق العربية الفلسطينية لعام 1965، مرجع سابق، ص 273.

(2) مرجع سابق، ص 273.

أما فيما يخص العلاقات الفلسطينية – المصرية، فيشار أن نسبة التفاعلات ذات الطبيعة الصراعية في هذه العلاقات، لم تتعد (21%) من مجمل التفاعلات الصراعية، وهي أقل نسبة صدام للمنظمة[1].

وكان لمصر مع بداية عقد الثمانينات وخاصة بعد الغزو الإسرائيلي للبنان عام 1982، وسحب مصر سفيرها من إسرائيل، دور أكثر فاعلية وتأثير بعد عودتها للتجمع العربي وإلى قيادته، خصوصاً بعد تبني الأنظمة العربية مبادرة الملك فهد، فقد أصبحت قائدة هذه المبادرة كونها سبقت الأنظمة العربية عبر توقيعها اتفاقية كامب ديفيد، مما أعطاها مفاتيح جديدة، وهي محاولتها أن توازن سياساتها بين علاقاتها الغربية من جهة، وتزعمها القومي في الدائرة العربية من جهة أخرى. وأن سياسة التوازن التي أرساها الرئيس السادات، نجح فيها خلفه الرئيس مبارك في كسب الثقة والولاء لدى الغرب منذ أواسط الثمانينات وحتى الآن، وكان قادراً على إحداث التوازن بين واجباته القومية من جهة، والتزاماته العربية من جهة أخرى، وهذا ما جعل الولايات المتحدة تمنح مصر حق الامتياز في الوكالة الأمريكية تجاه عملية السلام، وهذا ما يتضح من دور مصر جلياً بعد انطلاق عملية السلام، فلقد احتضنت مصر عدداً من اللقاءات الفلسطينية الإسرائيلية في شرم الشيخ وطابا والقاهرة وغالباً نتج عن هذه الاجتماعات بعض الاتفاقات مثل اتفاقية القاهرة عام 1994، وطابا 1995، وشرم الشيخ 1996 وغيرها.

أما فيما يتعلق بدور مصر في تأثيرها في صناعة القرار الفلسطيني، يتبين هذا التأثير الواضح على صناعة القرار في انسجام مقررات الدورتين الثانية عشرة 1974، والثالثة عشرة 1977، للمجلس الوطني التي عقدتا في القاهرة.بحيث نجد أن صانع القرار الفلسطيني في عام 1974 تبنى صيغة إقامة سلطة وطنية، من خلال تبنيه البرنامج المرحلي، ثم تطور هذا الطرح إلى إقامة

---

(1) محمد السيد سليم، مرجع سابق، ص 280.

الدولة الفلسطينية، والتأكيد على حق (م.ت.ف) في النضاله بالوسائل كافة وعلى رأسها الكفاح المسلح[1].

لقد انسجمت هذه القرارات مع التوجهات المصرية لحل النزاع العربي – الإسرائيلي سياسياً ودبلوماسياً، وخاصة أن مصر كانت قد حملت على القيادة الفلسطينية مسؤولية التعنت السياسي والعناد، وعدم الحسم الداخلي، ورأت مصر أن عدم الحزم الفلسطيني أدى إلى تغلغل اليسار في صفوف منظمة التحرير الفلسطينية، وجعل إمكانية الحصول على تأييد دولي (غربي) لمطالبها أمراً صعباً[2].وقد عبر الرئيس أنور السادات عن ذلك بقوله: "إما أن تحسم القيادة الفلسطينية هذه المسألة وتطهر صفوفها من العناصر اليسارية، أو أن تتنحى لصالح قيادة من نوع آخر تتولى إنجاز المهمة[3].

أما ضغوطات الرئيس حسني مبارك فتمثلت في بيان وزير الشؤون الخارجية المصرية في مجلس الشعب بتاريخ 1983/12/26 "أن مصر سوف تعمل على استغلال زيارة عرفات لمصر من أجل صالح القضية الفلسطينية[4].

وفي ضوء الرؤية المصرية – الأردنية المشتركة بضرورة الحل السياسي فيقول فاروق القدومي رئيس الدائرة السياسي:"أن كلاً من مصر والأردن مارستا الضغط على الفلسطينيين لتغير وجهة نظرهم من القرار 242"[5].وما يؤكد هذه الرؤية أن الرئيس المصري قد وجه إنذاراً في 1985 إلى رئيس المنظمة ياسر عرفات بأنه خلال ستين يوماً أن لم تقبل المنظمة بالقرارين (242 و 338)، فإن الملك حسين سيستمر في جهوده السلمية بدون منظمة التحرير.

---

(1) الوثائق الفلسطينية لعام 1977، مقررات المجلس الوطني الفلسطيني، الدورة الثالثة عشرة، القاهرة، 1977/3/20، ص 97-98.

(2) عيسى أبو زهيرة، مرجع سابق، ص 101.

(3) الوثائق الفلسطينية لعام 1977، حديث الرئيس السادات لصحيفة الوطن الكويتية، 1977/5/31، مرجع سابق، ص 603.

(4) عيسى أبو زهيرة، مرجع سابق، ص 169.

(5) مرجع سابق، ص 171.

يستنتج الباحث مما سبق بأن مصر قد مارست ضغوطاً فعلية على المنظمة لتقبل بالحل السلمي وبالشرعية الدولية، وهذا ما أكدته تصريحات القيادة الفلسطينية وما ترجمته قرارات المجالس الوطنية منذ عام 1974 حتى عام 1988 التي أكدت على تبني مفهوم السلطة الوطنية ثم الدولة الفلسطينية.

منظمة التحرير الفلسطينية ولبنان:

إن علاقة المنظمة بلبنان تتشابه من حيث كثافتها الصدامية لحد كبير مع علاقة المنظمة بالأردن، ومن حيث موقف لبنان من قيام كيان فلسطيني (م.ت.ف) فلقد كانت في بداية أمرها مترددة لتأييدها هذا الكيان الناشئ.

ولقد ساهمت عدة عوامل ذاتية وموضوعية في صياغة الوجود الفلسطيني في لبنان[1]، وهو أن لبنان واحدة من دول الطوق المفتوحة وإحدى الجبهات المشتعلة مع إسرائيل، بعد حرب حزيران 1967، وحتى بدايات عام 2000، بالإضافة إلى التواجد الفلسطيني من لاجئي 1948 على الأراضي اللبنانية. ورفض لبنان على الدوام تواجد قوات تابعة لجيش التحرير الفلسطيني فوق أراضيه[2]. ولأن هذا التواجد مبعث قلق دائم لدى القيادة اللبنانية بسبب تزايد نشاط المنظمة في لبنان وخوفها من قيام إسرائيل بأعمال انتقامية ضد أهداف لبنانية، وأيضاً يمكن لهذا التواجد أن يلحق خللاً في التوازن الاجتماعي الهش في لبنان، وهذا أدى إلى وقوع الصدامات المسلحة بين قوات المنظمة والجيش اللبناني في إبريل وأكتوبر 1969[3].

وفي نوفمبر عام 1969 كان هناك اتفاق القاهرة ما بين لبنان والمنظمة على وضع الخطوط العريضة للعلاقات بينهما، يضمن لبنان عدم تقييد الكفاح المسلح الفلسطيني، مقابل التزام المنظمة بعدم التدخل في الشؤون اللبنانية[4].

---

(1) أسعد عبد الرحمن، مرجع سابق، ص 116.

(2) مرجع سابق.

(3) محمد السيد سليم، مرجع سابق، ص 476.

(4) محمد السيد سليم، مرجع ساق، ص 276.

إلا أن هذا الاتفاق لم يدم طويلاً، إذ سرعان ما دبت الخلافات والمصادمات بين وحدات الجيش اللبناني وبعض المليشيات اللبنانية ذات الطابع اليميني وبصفة خاصة (الكتائب) وبين عناصر المقاومة الفلسطينية[1].وفي عام 1973، بدأت مرحلة جديدة وهامة من تاريخ الصدامات التي حدثت بين الجيش اللبناني والفدائيين أدت إلى تعزيز المواقع الفلسطينية المقاومة في لبنان، بحيث أصبح لبنان المركز الرئيسي للتواجد الفلسطيني، بمؤسساته وقواته وحركته السياسية، خصوصاً بعد خروج القوات الفلسطينية من الأردن[2].وفي هذا العام شهد النزاع الفلسطيني – اللبناني تطوراً لم يسبق له مثيل في صراعات المنظمة مع أي دولة، وهو استخدام لبنان لسلاح الطيران في قصف المخيمات الفلسطينية[3].وما بين أعوام 1973-1975 تلاقت المصالح الإسرائيلية – الأمريكية من جهة والأحزاب والفصائل اليمينية اللبنانية من جهة أخرى، إشارة (إلى الأحرار والكتائب والأحزاب المارونية)[4].

وبدخول المنظمة الحرب الأهلية اللبنانية كعنصر مؤثر فيها، ووصولاً إلى الغزو الإسرائيلي عام 1982، حيث حاولت فيه القوات الإسرائيلية – الأمريكية استغلال التركيبة اللبنانية والصراعات الطائفية الموجودة في لبنان والتي وجدت فيه قوات الغزو مدخلاً لزعزعة القاعدة التي أقامتها (م.ت.ف) في لبنان[5]. وأعقب هذا الغزو مغادرة القوات الفلسطينية لبنان في ديسمبر عام 1982.

أما من حيث تأثير لبنان على القرار السياسي الفلسطيني باتجاه تبنيه خيارات التسوية، لم يكن له أي أثر يذكر، بسبب السيطرة شبه المطلقة للفلسطينيين على الحياة اللبنانية، بحيث كان يطلق على ياسر عرفات (الحاكم المطلق)، وما يؤكد هذا التغلغل الفلسطيني في لبنان، هو مطالبة الولايات المتحدة القيادة الفلسطينية تأمين سلامة خروج البعثة الدبلوماسية الأمريكية من لبنان أواخر

---

(1) مرجع سابق.

(2) أسعد عبد الرحمن، مرجع سابق، ص 282.

(3) مرجع سابق.

(4) مرجع سابق، ص 284.

(5) محمد السيد سليم، مرجع سابق، ص 477.

السبعينيات.لكن بخروج القوات الفلسطينية من لبنان، كان له أثر غير مباشر، بأن تسرب شعورٌ لدى صانع القرار بأن إمكانية تهميش دوره السياسي أصبح وارداً أكثر من أي وقت، بفعل هجرة الفعل الثوري الفلسطيني إلى الجزائر، من هنا اعتبر خروج القوات الفلسطينية عامل تحريك سياسي لصانع القرار الفلسطيني.

بعد استعراض الباحث علاقة المنظمة بدول الطوق لفلسطين كلاً على حده، والتي هي جزء من البيئة الإقليمية، لاحظ أن الأردن قد تطور في طرح نفسه على صانع القرار الفلسطيني، من خلال مراحل، فطرح نفسه كبديل ثم كشريك رئيسي في صناعة القرار، ثم بعد ذلك تطور إلى إقراره باستقلالية القرار الفلسطيني خاصةً بعد فك الارتباط عام 1988، أما ما يستنتج من علاقة المنظمة بمصر، فهو محاولة الثانية أن تحتضن المقاومة الفلسطينية في أغلب المحطات التاريخية، من أجل السيطرة والسمعة وهو أسلوب عبر عن مفهوم الاحتواء.

أما فيما يخص سوريا، فقد كانت تبذل قصار جهدها على مدار السنين حتى إعلان الاستقلال عام 1988، من أجل مصادرة القرار الفلسطيني بأشكال مختلفة ومتعددة، إلا أنها وجدت نفسها (هي المحاصرة) في النهاية وممنوعة دولياً وعربياً، من اختراق استقلالية القرار الفلسطيني.

في ضوء ذلك نتجت إستراتيجيتان في عقلية صانع القرار الفلسطيني متناقضتان وهما: تصاعد الوطنية الفلسطينية بمستلزماتها ونتائجها كالتأكيد على استقلالية القرار الفلسطيني، والأخرى تراجع البعد القومي للقضية الفلسطينية بمفهومها الكلاسيكي الذي يجعل الوحدة وتحرير فلسطين شرطين متلازمين[1] وما بين الوطنية الفلسطينية الصاعدة كحقيقة من جهة وأفول البعد القومي وما ترتب عليه من استحالة قيام حرب تحرير عربية تقضي على إسرائيل من جهة أخرى[2].

تم الإعلان في 1981/8/8 عن مشروع السلام من قبل الملك فهد، يتضمن الاعتراف بإسرائيل، وهذا تم إقراره في مؤتمر فاس في الرباط 1982، بهذا المشروع حاول العالم العربي

---

(1) ابراهيم إبراش، فلسطين في عالم متغير، ص 12.

(2) مرجع سابق.

استثمار تراجع البعد القومي والعجز الرسمي من خلال الانتقال من الشرعية التاريخية للحقوق الوطنية الفلسطينية إلى الشرعية الدولية.هذا الاعتراف بإسرائيل وبالشرعية الدولية يعني القبول بموازين القوة الدولية التي هو في صالح الولايات المتحدة الأمريكية الداعمة والرافعة الأساسية لإسرائيل، مروراً بهذه الأحداث، فإن الحدس الأبرز إقليماً كان في أواخر الثمانينات من القرن الماضي وبداية التسعينيات أزمة الخليج وما ترتب عليها من احتلال العراق للكويت، ومن ثم هزيمة العراق أمام التحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة كان له إفرازات واضحة على النظام العربي والإقليمي خاصة والدولي بشكل عام.

لعل من أبرز دلالات هزيمة العراق فيما يتعلق بالصراع العربي – الإسرائيلي سياسياً هو ما أدى إلى تحرر العرب من سياسة الأوهام التي طالما تحكمت في العقلية العربية والفلسطينية خاصة إمكانية القضاء على إسرائيل.

ومن نتائج هذا النصر الدولي أيضاً انشطار العالم العربي إلى معسكرين متواجهين عسكرياً وترتب عليه صراع عربي – عربي حول الحد الأدنى من القيم والمصالح والميكنزمات التي قام عليها النظام العربي،بمعنى آخر عجز الفعل الذاتي العربي في جميع أشكاله،(1) فضلاً على أهمية بالغة الخطورة إذ إن التهديد الإسرائيلي تراجع في أولويات أمن النظام العربي إذ اعتبر العراق مصدر التهديد الأول ومن ثم إيران ومن ثم الآن ومن ثم إسرائيل(2).

وأكدت أيضاً هزيمة العراق عدمية الخيار العسكري حتى لو بلغ أحد الأطراف العربية قوة عسكرية لا يستهان بها، وبالتالي تحرر العمل الثوري الفلسطيني من اعتبار أن الأسلوب العسكري هو الوسيلة الوحيدة للتحرر(3).

---

(1) عماد جاد، مرجع سابق، ص 264.

(2) حسن أبو طالب، مرجع سابق، ص 48.

(3) حسن أبو طالب، مرجع سابق، ص 47.

الفصل الثاني

الحالة العملية لصنع القرار الفلسطيني

إن موضوع دراسة الباحث هي عملية صنع القرار الفلسطيني، وما يمثله القرار الفلسطيني من أهمية بالغة في حياة الشعب الفلسطيني، ولمعرفة أهمية هذا القرار، فلقد خصص الباحث حالة عملية لموضوع الدراسة في محاولة لفهم وتحليل عملية صنع القرار الفلسطيني، وهي قرار توقيع اتفاق إعلان المبادئ عام 1993، والذي يتكون من بعض وأربعين فقرة، ومن ثم التركيز على فقرة الانسحاب من (غزة – أريحا أولاً) كمؤشر على هذه الحالة العملية، ودراسة هذه الفقرة من الجوانب التي من شأنها أن توضح الصورة الحقيقية والموضوعية في كيفية اتخاذ القرارات الفلسطينية التاريخية.

المبحث الأول

السياق التاريخي لفكر التسوية في القرار الفلسطيني

عندما نتناول تفاعلات النظام السياسي الفلسطيني لا يصح أن نغفل مكوناً هاماً وحاضراً في هذه التفاعلات الحاصلة، لأن بناء وانشطار هذه التفاعلات هو نتيجة طبيعية بل ومنطقية لملمح النظام السياسي الفلسطيني الذي تغلب عليه السمة (الثورية الرفضوية).

ومن المعروف أن كل نظام سياسي تحيط به فضاءات داخلية وخارجية تمثل مدخلات للنظام التي تتفاعل بداخله المكونات والعناصر الأساسية والتي تنتهي بقرارات (مخرجات النظام)، وهذه المخرجات هي الاستجابة الايجابية أو السلبية لمطالب تلك الفضاءات الداخلية أو الخارجية.

من هنا عند تناولنا تفاعلات النظام السياسي الفلسطيني، لا يصح أن نغفل السمة الأساسية الجوهرية لهذا النظام وهي (الثورية الرفضوية) والتي تعتبر المكون الهام والحاضر في عمليات تفاعل النظام وطبقاً لهذه القاعدة سيتم التعرض لأهم التفاعلات المتعددة الأوجه والأشكال في النظام السياسي الفلسطيني، والتي دفعت صانع القرار للانتقال من الفكر الثوري في الممارسة كخيار وحيد

وأوحد لتحرير فلسطين، إلى الخيارات السياسية المتعددة كوسيلة إلى تحرير فلسطين، وعلى هذا سنحاول فهم كيفية تغلغل الحلول السلمية في فكر القيادة الفلسطينية من خلال الظروف المحلية والدولية الدافعة بهذا الاتجاه، ومدى استجابة القيادة الفلسطينية لمنطق الخيارات السياسية كبديل للخيار العسكري، ومدى تأثير الخيارات السياسية على إستراتيجية النظام السياسي الفلسطيني ذا السمة (الثورية)، ولقد مثلته هذه الخيارات السياسية المطروحة (من عمليات التفاعل السياسي) في النظام الفلسطيني، ولمعرفة هذا التأثير سيتناول الباحث بعض قرارات المجلس الوطني الفلسطيني الحاسمة كمؤشر للتعرف على العلاقة التي تربط قرارات المجلس الوطني (كمخرجات) بهذه الخيارات السياسية (كمدخلات).ولإيضاح مدى استجابة صانع القرار الفلسطيني لهذه المطالب، وما مثلته هذه الاستجابة من تغيير حتمي في سلوك صانع القرار باتجاه هذه الخيارات السياسية، سيتم تقسيم بعض مقررات المجلس الوطني الفلسطيني (كمؤشر)، والتي تقترن بقبولها الحلول السلمية إلى خمسة محاور أساسية وهي الآتي:

أولاً: قرارات ركزت على الكفاح المسلح والثورة العسكرية كطريق للتحرير وهذه القرارات كانت مخرجات المجلس الوطني في دوراته الخمسة الأوائل 1964-1968.

ثانياً: طرح مفهوم الدولة الديمقراطية العلمانية 1969-1973.

ثالثاً: تبني البرنامج المرحلي (ذي النقاط العشر) 1974-1976.

رابعاً: قرارات الغموض السياسي وعدم وضوح الرؤية السياسية 1977-1982.

خامساً: قرارات القبول بالحل المبني على وجود دولتين تتعيشان معاً بسلام 1983-1988.

سادساً: الانتفاضة الفلسطينية ديسمبر 1987.

قبل تناول هذه المراحل والمحاور الخمسة لمقررات المجلس الوطني كمؤشر على مدى التغير الذي لامس عقل صانع القرار الفلسطيني، لابد من التأكيد على حقيقة مهمة وهي ارتباط نهاية كل قرارات مرحلة سابقة ببداية قرارات مرحلة قادمة، وفي المُجمل حُكمت هذه المراحل الخمس

بعوامل وحيثيات متنوعة على الصعيد الفلسطيني والعربي والدولي، وكان لها أثرٌ في تبديل مواقف واستراتيجيات صانع القرار الفلسطيني.

المحور الأول: مقررات الدورات الخمس الأوائل للمجلس الوطني (1964-1968):

وهي تؤكد على أن مصير الشعب الفلسطيني لا يمكن أن يحل إلا عن طريق قوة البندقية، وأن الثورة العسكرية هي الكفيلة لإزالة العدوان الإسرائيلي وتطهير فلسطين من الصهيونية العالمية، وأن النضال لتحرير فلسطين تزاوج مع الخيار العسكري، ومع هذه (القرارات) تزامنت والإستراتيجية الفلسطينية مع وقائع تاريخية عديدة تعبر عن حقيقة هذه الإستراتيجية وهي:

1. هزيمة الجيوش العربية عام 1948 وما تبعها من انكسار ولد الانفعال الثوري.
2. قيام (م.ت.ف) 28 مايو 1964 على قاعدة الاستقلالية الفلسطينية ضمن إطار القومية العربية الداعية لاقتلاع الوجود الإسرائيلي.
3. انطلاق الرصاصة الأولى لحركة (فتح) التي مثلت الانطلاقة الفعلية للثورة الفلسطينية المسلحة 1965/1/1.
4. هزيمة حزيران 1967 وما تبعها من رفع شعار إزالة آثار العدوان الإسرائيلي.
5. نتائج هزيمة حزيران 1967 والتي تمثلت في تصاعد المقاومة المسلحة الفلسطينية داخل فلسطين وخارجها،عن طريق انطلاق فصائل مقاومة جديدة بجانب حركة (فتح) مثل الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين.
6. معركة الكرامة وما حملت معها من نتائج إيجابية على الصعيد المعنوي والمادي للمقاومة الفلسطينية والعربية بإلحاق الأذى بالجيش الذي لا يقهر.
7. الاعتراف بحركة (فتح) من قبل مصر (بعد معركة الكرامة) واستلام هذه الحركة زمام الأمور في (م.ت.ف) وما ترافق مع هذا الاستيلاء من تغييرات جوهرية في الميثاق القومي الفلسطيني الذي أصبح الميثاق الوطني الفلسطيني.

يلاحظ أن مخرجات النظام السياسي الفلسطيني (قراراته) في هذه المرحلة تتـواءم وطبيعـة الأحداث الواقعة على ساحة المواجهة بأن تكون ذات سـمة ثوريـة ورفـضوية للحلـول الـسلمية والاستسلامية كافة.

المحور الثاني: طرح مفهوم الدولة الديمقراطية العلمانية (1969–1973):

والذي تبني طرح هذا المفهوم هو حركة (فتح) في 1969/1/26 في مؤتمر دولـي لنـصرة الشعوب العربية بالقاهرة، وقد تم تداول هذا المفهوم من قبل الجبهة الديمقراطية عـام 1968، ولكـن حركة (فتح) هي التي بادرت إلى اقتراحه، وجوهر هذا المفهوم أن من حق اليهودي أن يعـيش فـي فلسطين إذا كان يعمل ضد الصهيونية الاستعمارية التي تعتبر أداة للامبرياليـة العالميـة، أو حتـى اليهودي الذي تحرر من هذه الأفكار الصهيونية[1].

وكان هذا المفهوم نتاج عدة عوامل منها: اعتراف وإقرار الدول العربية بوجـود إسـرائيل كأمر واقع ومسلم به، وانه لابد من طرح صيغة معقولة ومقبولة عربياً على الصعيد الـدولي الـذي أصبح مدافعاً عن وجود هذا الكيان.

- تحمل حركة (فتح) مسؤولية المنظمة وما فرضته التزامات هذه المسؤولية بالتعامل مع الواقـع الجديد بحنكة سياسية.
- احتلال قطاع غزة والضفة الغربية والقدس واعتقاد المنظمة الجازم (حركة فتح) طبعاً بأنـه لا يمكن حسم مسألة الوجود الإسرائيلي على قاعدة (الثأر)، خـصوصاً بعـد هزيمـة حزيـران 1967[2].

ولقد تم تبني خيار التجمع الديمقراطي في الدورة السابعة 1-1969/2/4 فعلياً، ولقـد عبـر طرح هذا المفهوم عن بدايات التحول الفلسطيني في ثوابته الأساسية، إلا أن قرارات صـانع القـرار ظلت متمسكة بالأداة (الثورية) الرافضة لأنصاف الحلول الاستسلامية للتعامل مع القضية الفلسطينية.

---

(1) ماهر الشريف، البحث عن كيان، مركز الأبحاث والدراسات الاشتراكية في العالم العربي، نقوسيا، 1995، ص 184.
(2) مرجع سابق، ص181-182.

وهذا ما نلمسه من رفض صانع القرار المطلق لمشروع روجز الذي قبله عبد الناصر عام 1970، كما أن أحداث أيلول الأسود 1970 وخروج قوات المقاومة الفلسطينية من الأردن عام 1971 لعبت دوراً في تصليب الثوابت الفلسطينية ضد مشاريع التسوية المطروحة.

ولكن في هذه المرحلة نجد أن الشعور بالمسؤولية تسرب لعقلية صانع القرار الفلسطيني، ليشكل بداية فهمه الموضوعي بأن (مشروعه الثوري) يصطدم ليس فقد بالمجتمع الدولي بل بالمجتمع العربي الذي سلم بالوجود القاطع لإسرائيل، وهذا ما تبين من قبول عبد الناصر لمبادرة روجز 1970، وأحداث أيلول وإخراج المقاومة الفلسطينية عام 1971 التي برهنت على ضرورة حماية الوجود الإسرائيلي وعدم التعرض إليه من خلال عدم انطلاق الهجمات الثورية من الأراضي العربية، أو بالحفاظ عليه عبر قبول هذه المبادرات.

وفي هذه المرحلة نبتت نوايا صانع القرار باتجاه الحلول السلمية، وهيأته نسبياً لإمكانية القبول بها في المراحل القادمة، وهذا ما اتضح في تفريق صانع القرار الفلسطيني ما بين اليهودية والصهيونية، كمبرر بالقبول الإسرائيلي في فلسطين في المستقبل، وما يؤكد هذا هو فتح قنوات اتصال مابين قادة (فتح) وما بين ما يسمى بالقوى الديمقراطية اليهودية في إسرائيل 1977(1).

المحور الثالث: يتناول هذا المحور قرار البرنامج المرحلي ذا النقاط العشر في الدورة (12) للمجلس الوطني 1-8 حزيران 1974.

ارتبطت هذه المرحلة عن سابقاتها بتفاعلات وسمات ناتجة عن دخول متغيرات إضافية على ساحة الصراع العربي الإسرائيلي بما فيها الطرف الفلسطيني، وأبرز هذه المتغيرات هو انتصار العرب في حرب أكتوبر 1973 وما وفر هذا الانتصار من جهود لتحريكها باتجاه الحلول السلمية، وهذا ما عبر عنه أنور السادات بالقول:" إنها حرب تحريكية".

---

(1) حسين غازي، ياسر عرفات والحل الصهيوني لقضية فلسطين، بدون ناشر، دمشق، 1999، ص 82.

لقد ساهم هذا الانتصار في إعطاء النظام الفلسطيني أدوات لم تكن في جعبته من قبل وهي الاعتراف بشرعيته التاريخية على الشعب الفلسطيني من قبل المجتمع العربي أولاً ثم المجتمع الدولي ثانياً. لذا فاعتبرت قرارات الدورة (12) للمجلس الوطني 1974 نقطة التحول في اتخاذ القرار الفلسطيني لما يمكن أن نسميه البداية الجادة في التخلي تدريجياً عن الهدف الاستراتيجي لصالح التكتيكات السياسية، بمعنى القبول بالبراغماتية السياسية (الخيارات السياسية) والابتعاد عن الراديكالية السياسية (ثوابت النضال الفلسطيني).

ومن أبرز مقررات هذا المجلس في الدورة (12) هو البرنامج المرحلي ذو النقاط العشر (ملحق 2) وجوهره الدعوة لإقامة سلطة وطنية شعبية مستقلة على أي جزء من الأراضي الفلسطينية يتم تحريرها، بالرغم من تأكيده على حق الشعب الفلسطيني في النضال بالوسائل كافة وعلى رأسها الكفاح المسلح ورفضه القاطع لقرار (242).

- جاء هذا (البرنامج المرحلي) نتيجة حتمية لوعي صانع القرار بأن الثورة (عاجزة) عن تحرير فلسطين، وبأن الأنظمة العربية عاجزة أو حتى غير راغبة في محاربة إسرائيل، في ظل فرضية إمكانية فقدان الدعم اللوجستي والمادي من الأنظمة العربية، حتى لمشروع وطني فلسطيني في إطار دولة في الضفة الغربية وقطاع غزة، بعدما تبنت هذه الأنظمة في قمة الجزائر 26 نوفمبر 1973 المنهج المرحلي للأمة العربية، والذي يعني فعلياً انتقال الأنظمة العربية إلى دور المتعاطفين، وما عزز هذا الدور الجديد هو نشاط مفهوم القطرية للدولة في الوطن العربي، الذي أنتج قراراً بأن (م.ت.ف) هي الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني في قمة الرباط 1974 وإدراك صانع القرار بأن هذا الاعتراف ليس تمجيداً في (م.ت.ف) بقدر ما هو التخلص من أعباء القضية الفلسطينية.
- غياب الإقليم الخاص، وما ترتب على هذا الغياب من حضور قوي لتأثيرات الفضاء الاستراتيجي الإقليمي والدولي على مواقف وتحركات المنظمة، الذي أفضى إلى محدودية إمكانيات المنظمة

على صياغة إستراتيجية ناجعة لمواجهة التفوق العسكري الإسرائيلي (النوعي) انطلاقاً من تمركزها خارج إقليمها[1].

- الاعتراف بـ (م.ت.ف) كممثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني دولياً وعربياً حتى أنها أصبحت عضواً مراقباً في الأمم المتحدة حتم عليها التزامات معينة من جهة، ومن جهة ثانية كان عليها لزاماً استثمار هذا الاعتراف سياسياً ولكسب التعاطف الدولي لنصرة الشعب الفلسطيني.
- التقارب الفلسطيني – السوفياتي في ظل سياسات الاستقطاب بين ثنائي القطبية (الولايات المتحدة الأمريكية – الاتحاد السوفيتي) بل وتبني طرح السوفيات لمؤتمر جنيف عقب حرب 1973.
- التكوين الائتلافي للمنظمة أعطى المنظمة جرأة على أخذ مواقف حاسمة عند المفترقات التاريخية للقضية الفلسطينية باعتبارها ممثلة لأطياف الشعب الفلسطيني، والتي نجحت حركة (فتح) في تجير هذا التمثيل الشمولي للشعب لرؤيتها السياسية وممارستها الديكتاتورية الديمقراطية على الفصائل الفلسطينية[2].

هذه العوامل مثلت مدخلات النظام السياسي الفلسطيني في هذه المرحلة التي تم ترجمتها لمخرجات (قرارات) الدورة (12) للمجلس الوطني، التي حملت في أطيافها رغبة المنظمة في تولي دور المركز السياسي الموجه والممثل للتطلعات وحقوق الشعب الفلسطيني في ظل الاعتراف الدولي والعربي الذي حظيت به (م.ت.ف)، في مقابل عدم اعتراف الولايات المتحدة وإسرائيل بالمنظمة وممارسة هذا الدور من خلال:

- الدعوة إلى البرجماتية السياسية للمحافظة على البقاء الحيوي وتامين سلامة البناء الذاتي الفلسطيني في ظل هذه الظروف وتطويرها.
- قبول إقامة سلطة وطنية فلسطينية في أي جزء يتم تحريره.

---

(1) جميل هلال، النظام السياسي الفلسطيني بعد أوسلو، ص 57-72.

(2) مرجع سابق، ص 70.

- الإقرار ضمنياً بأن الأراضي الفلسطينية هي ما نصت عليه قرارات الأمم المتحدة (242، 338).
- إن اصطلاح الكفاح المسلح أصبح ثانوياً مقابل الدبلوماسية السياسية، إلا أنه بقي أحد الخيارات المفتوحة أمام الشعب في نضاله.

المحور الرابع: مقررات المجلس الوطني الفلسطيني (1977-1982):

شهد هذا المحور تراجعاً فكرياً وعملياً باتجاه التسوية، وتقارباً باتجاه التحجر الثوري كخيار أوحد لمقررات المجلس الوطني في هذه المرحلة، لما فيه من حيثيات لها أثر كبير في هذا التراجع الفكري والعملي عن الالتزام بالبرنامج المرحلي، وهذا التراجع له أسباب وفرت الأرضية الداعمة للإستراتيجية الثورية الفلسطينية مرة أخرى وهي كالآتي:

1. استمرار الولايات المتحدة وإسرائيل بعدم الاعتراف بالمنظمة كممثل للشعب الفلسطيني، واعتبارها منظمة إرهابية تحاول (إسرائيل وأمريكا) كلاهما تغيب العنصر الرئيسي في جوهر الصراع العربي – الإسرائيلي، وتسويق الأفكار بأن القضية الفلسطينية ليست هي عقدة هذا الصراع كما يعتقد بعض المتابعين، وهذا ما برز في مفاوضات كامب ديفيد المصرية – الإسرائيلية بالحديث عن خيار الحكم الذاتي الفلسطيني بدون تمثيل للوجود الفلسطيني في هذه المفاوضات، وتغيب المنظمة في الحديث عن خيار الاتحاد الكونفدرالي مع الأردن أيضاً دون إشراك الفلسطينيين في المشاريع السلمية المطروحة، مما أثار غضب المنظمة وهذا ما أكدت عليه في مقررات عام1977.
2. إقحام المنظمة في الحرب الأهلية اللبنانية التي لم تكن طرفاً فيها، واستغلال هذه المشاركة الفلسطينية في ظل الوضع الاجتماعي الهش في لبنان وتصويرها أنها هي الطرف الجوهري في حدوث هذا الصراع من جانب، ومن جانب آخر تكثيف الهجمات الإسرائيلة على لبنان من أجل تكريس هذا التصور بأن هذه الهجمات بحاجة إلى قرارات.

3. الانشقاقات الفلسطينية – الفلسطينية التي ساهمت في إضعاف حركة المنظمة باتجاه أي فعل ثوري أو حتى سياسي، فكانت الضرورة الملحة تفرض على المنظمة أن تجبر هذا التصدع الإيديولوجي في الرؤى السياسية من خلال التأكيد على أن المقاومة المسلحة هي السبيل الوحيد لتحرير فلسطين.

4. اتفاقية كامب ديفيد المصرية – الإسرائيلية وما تبعها من أثار وكأنها تقول (مصر) للفلسطينيين إنه مقابل مطالبتكم باستقلالية القرار الفلسطيني وحل قضيتكم في إطار هذه الاستقلالية نحن نقول (مصر) باستقلالية القرار المصري[1]، فكان من أهم تداعياتها السلبية والملامسة لجوهر الصراع هو إسقاط البعد القومي للصراع العربي الإسرائيلي، ولقد تم رفضها في مقررات المجلس الوطني التي اعتبرها تشكل اعتداءً على الشرعية الفلسطينية والعربية والدولية وما تشكله من أخطار مصيرية على قضية فلسطين وقضية التحرر الوطني العربية[2].

5. الترحيب العربي بمبادرة برجينف فبراير 1981، وترحيب المنظمة بهذه المبادرة في قراراتها في الدورة (15) ابريل 1981 ولكن بحماس المتقيد.

وخلاصة هذه المقدمات أصبحت المنظمة تواجه الموقف التالي:-

1. قطيعة فلسطينية – فلسطينية.

2. قطيعة فلسطينية – عربية، منها سوريا ولبنان بكامل، وفلسطينية – أردنية، وغياب أي فعالية جدية في العلاقات الفلسطينية – المصرية بسبب استمرار مصر خارج مؤسسة القمة العربية[3].

كانت هذه المقدمات نتيجة طبيعية لتشبث صانع القرار الفلسطيني برفض أي خيارات سياسية بدون أن يكون هو العنصر الفاعل والطرف الرئيسي فيها، لذا نجد أن قرارات المنظمة كانت ذات نتيجة عكسية لهذه المقدمات، فهذه الأحداث والضغوطات دفعت صانع القرار إلى فهم هذه الحيثات

---

(1) إبراهيم ابراش، مرجع سابق، ص 16.

(2) ماجد الزبيدي، مرجع سابق، ص 60.

(3) خالد الحسن، عبقرية الفشل، سلسلة دراسات 34، دار الكرمل، عمان، 1987، ص 145.

والمتغيرات الضاغطة هي محاولة للإقصاء العمدي للمنظمة عن أي دور يمكن أن تلعبه في أي تسوية سياسية قادمة، وسلب منها استقلالية قرارها الذي انتزعته بقوة المقاومة.

فما كان على صانع القرار إلا أن يتخذ خطوات عملية لتفويت الفرصة على من يحيكون هذه المؤامرة باتجاه الحلول السلمية، التي اعتبرت طوق النجاة للمنظمة لعدم وئدها لأن هذه الحلول السلمية أضحت رغبة عربية ملحة أكثر منها رغبة إسرائيلية ودولية، وهذا ما جاءت في مقررات المجلس الوطني في دورته (15).

المحور الخامس: القبول بالحل المبني على وجود دولتين تتعيشان معاً بسلام 1983-1988:

تمثل هذه المرحلة العلامة الفارقة للتحول الفعلي في مقررات المجلس الوطني الفلسطيني، لصالح تبني الإستراتيجية السياسية بدلاً من أن تكون تكتيكياً في ظل الإستراتيجية الثورية للكفاح من أجل تحرير فلسطين، ولهذا التحول دوافع شكلت في مجملها تبني القيادة الفلسطينية لهذه الخيارات السياسية أبرزها:-

- خروج مصر من ساحة المواجهة المباشرة عبر نافذة اتفاقية كامب ديفيد، وهي ذات الوزن الثقيل على هذه الساحة، وانشغال العراق بالحرب العراقية - الإيرانية وتكريس أدواته القتالية في هذه الحرب، وانشغال سوريا بترتيب الأوضاع الداخلية في بلادها، وما زاد الطين بلة طرد القوات الفدائية الفلسطينية من لبنان وقبلها من الأردن.
- الانشقاقات المتتالية لحركة (فتح) وما لها من دواعي التأثير على المنظمة، بحيث شهدت أخطر وأبرز هذه الانشقاقات عام 1983، والتي ألقت بظلالها على وحدة الصف والكلمة وفعالية المنظمة في التعاطي مع الأحداث الراهنة.

هذان العاملان السابقان شكلا منعطفاً بدخول القضية الفلسطينية نفقاً جديداً، في ظل هذه المعطيات تم استثمار ضعف المنظمة دولياً وعربياً، لإحياء مبادرة الأمير فهد، وهذا ما حصل في

قمة فاس في الرباط التي كرست فعلياً قطع طريق الكفاح المسلح على المنظمة، بعد فقدان المقاومة الفلسطينية القواعد الارتكازية في دول الطوق (لإسرائيل) استحالة استمرار النضال المسلح.

لذا نجد أن المنظمة تعاملت مع هذه المعطيات في مقرراتها 22-1984/11/28 بحيث أكدت على قبول مبادرة الملك فهد، والتأكيد على مفهوم الشرعية الدولية كأساس لحل القضية الفلسطينية وعلى أساس قرارات الأمم المتحدة المتعلقة بفلسطين في إطار مؤتمر دولي تشارك فيه الدولتان العظيمتان، تحت رعاية الأمم المتحدة بحضور جميع الأطراف المعنية مما في ذلك (م.ت.ف) على قدم المساواة ولأول مرة لم ترفض قرار 242 ولم يتم التنديد باتفاقية كامب ديفيد.

وهذه القرارات حملت توجهاً في الإستراتيجية العملية لـ (م.ت.ف) من خلال استبدالها بالشرعية التاريخية للشرعية الدولية، في محاولة منها لإحباط مؤامرات القضاء على (م.ت.ف) وعلى ثورة شعب من خلال التجاوب مع مبادرة الملك فهد. ولقد أكد أبو إياد أن قبول مقررات فاس العربية كانت مقبولة وذلك: "لأنها ليست خياراً فلسطينياً، بل لأنها خيار عربي فرض علينا"[1]. تلا هذا العام الاتفاق الفلسطيني – الأردني 1985/12/13 على قاعدة التوجه نحو التسوية الأمريكية وعلى مبدأ الأرض مقابل السلام.

هذه المبادرة العربية وهذا الاتفاق الفلسطيني – الأردني، قد دفع وعي المنظمة إلى أن الحل الآن أصبح بيد أمريكا، لذا رغبت المنظمة أن تتعامل مع أمريكا بدون وسطاء، وهذا الوعي كان نتاج قناعة راسخة بأن قمة فاس لا ترهن عليها المنظمة لأنها لا تمتلك أدوات التنفيذ، بعكس المبادرة الأمريكية، من هنا كان التوجه إلى الساعد الأمريكي[2].

---

(1) إبراهيم ابراش، مرجع سابق، ص 22.

(2) نزيه أبو نضال وعبد الهادي النشاشيبي، البرنامج الوطني الفلسطيني بين نهجي التحرير والتسوية، دار الحقائق، بيروت، 1984، ص 12.

وهذا ما عبر عنه خالد الحسن أحد قيادي حركة فتح "أن مشروع فاس يفتقد إلى الميكانزم اللازم لعملية التسوية، غير أن هذا الميكنزم موجود في مشروع ريغن الذي طرح في عام 1988"[1]، وهذا ما قاله السادات في عبارته المشهورة وفي مرات عديدة أن 99% من الحل في يد أمريكا"[2].

هذه المقدمات دفعت قيادة المنظمة إلى التوجه فعلياً إلى الأمريكان وهذا ما أكده صقر أبو فخر أن ياسر عرفات كان يريد الاتصال بالأمريكان بأي طريقة، لأنه يعي أن (100%) من الحل بيد أمريكا وليس (99%) كما قال السادات[3].

لكن إزاء لقاء فتح هذا الحوار الفلسطيني – الأمريكي، كان له التزامات وواجبات على المنظمة أن تفي بها وتنفيذها، إذ إن الولايات المتحدة وضعت شروطاً أربعة لفتح الحوار مع المنظمة التحرير والاعتراف بها، وأهم هذه الشروط الاعتراف صراحةً بقراري (242 و 338) ونبذ العنف والإرهاب بأشكاله كافة، والاعتراف بوجود إسرائيل وضمان أمنها وبقائها دون تهديد.

وللتجاوب مع هذه الشروط، كانت قرارات المجلس الوطني (19) 1988 في الجزائر تحمل توجهاً في الإستراتيجية العملية لـ (م.ت.ف) من خلال استبدالها عباءة الحقوق التاريخية والشرعية للشعب الفلسطيني، بعباءة الشرعية الدولية وقراراتها المنصوص عليها، وهذا ما جاء في فحوى البيان السياسي للدورة (19) فأكد عزم (م.ت.ف) للوصول إلى تسوية سياسية شاملة للصراع العربي الإسرائيلي في إطار ميثاق الأمم المتحدة وقراراتها الصادرة بهذا الشأن في إشارة (242، 338). وهذا ما أكده ياسر عرفات (أبو عمار) في 12/14 في العام نفسه على الرغبة الفلسطينية في السلام وان هذه الرغبة هي إستراتيجية وليست تكتيكاً مؤقتاً وأن تقرير مصير الشعب الفلسطيني وبقاءه، لا يعني تدمير بقاء الإسرائيليين[4] هكذا أصبحت الحلول السلمية والخيارات السياسية خلفية صانع القرار

---

(1) هالة مصطفى، الفلسطينيون أمام الحل الأردني، مجلة السياسة الدولية، ع (82)، أكتوبر 1985، ص 29.

(2) صقر أبو فخر، برنامج مشاهد وآراء بعنوان أمريكا ومنظمة التحرير العلاقات السرية، قناة العربية، 2005/12/8، الساعة التاسعة بتوقيت عمان.

(3) صالح القلاب، برنامج مشاهد وآراء، مرجع سابق.

(4) محمود عباس، طريق أوسلو، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، 1994، ص 183.

الفلسطيني للتعامل مع الصراع الإسرائيلي، وبناءً على هذه الخلفية بنى قراراته المصيرية بقبوله بوجود دولتين تعيشان بجوار بعضهما بعضاً بسلام، ومؤشر هذا القبول هو إعلان استقلال دولة فلسطين من الجزائر عام 1988، وهو تأكيد على تقبل صانع القرار الفلسطيني وجود دولة فلسطينية على جزء من أرض فلسطين التاريخية في حدود عام 1967.

تعبر هذه المحاور الخمسة السابقة منحى القضية الفلسطينية في إطار الحلول السلمية والتي عبرت عنها القرارات السياسية الصادرة عن دوائر صناعة القرار، والتي تبنت الخيارات السياسية مقابل تخليها عن الخيار الثوري للنضال الفلسطيني، وأعطت للخيارات السياسية شرعية موازنة للخيار الثوري والعسكري بل أكثر.

المحور السادس: الانتفاضة الفلسطينية ديسمبر 1987:

على الصعيد الفلسطيني:

أدخلت الانتفاضة داخل الأراضي المحتلة، الفكر السياسي الفلسطيني مرحلة جديدة من التفاعلات، بحيث خلقت على أرض الواقع حقائق لا يمكن تجاهلها لا فلسطينياً ولا عربياً ولا دولياً ولا حتى إسرائيلياً. فعلى الصعيد الفلسطيني حفرت في الذاكرة الفلسطينية النضالية تضحيات جسام ومقاومة كبيرة. لقد اثبت (انتفاضة الحجارة) أن الثورة الفلسطينية هي ليست ثورة كفاح مسلح فقط تخضع للتكتيات والخطط، بل عبرت عن الحالة العشوائية والتلقائية لثورة شعب بلا سلاح، وأكدت هذه الانتفاضة تغير نمط المواجهة القائم بين إسرائيل والمنظمة من جانب وانتهاء النزاع على غير الأرض العربية داخل الأراضي الفلسطينية من جانب آخر، فضلاً عما أحدثته الانتفاضة وما وفرته من جو ملائم لتفريخ حركات وفصائل مقاومة جديدة، وتصاعد نجمها مثل حركة المقاومة الإسلامية (حماس) بل لم يقف عند هذا الحد بل أصبحت تنافس قيادة المنظمة في مجالات متعددة.

أما على الصعيد العربي:

إن هذه الانتفاضة كرست مفهوم (استقلالية القرار الفلسطيني)، بحيث أن الهبة الشعبية جاءت من مناطق الاحتكاك المباشر التي لا يمكن أن تنفك عن إسرائيل، أو حتى تتعرض للضغوطات الخارجية، التي فرضت على مسيرة الكفاح المسلح من قبل الأنظمة العربية ضريبة تواجدها على بقعتها الجغرافية.

ولقد اثبت (الانتفاضة الأولى) جحود وتجلي رسمي عربي في ممارساتها الاستبدادية تجاه شعوبها المتضامنة مع (الانتفاضة) والتي تم محاصرة حركاتها التضامنية ومنعت قوافل الدعم من الوصول إلى أرض المعركة، وما أفرزته هذه الانتفاضة من جعل القضية الفلسطينية رقماً صعباً في معادلة الصراع العربي – الإسرائيلي والتي لا يمكن تجاوزه على الإطلاق، وهذا ما أكده وزير الخارجية الأمريكي جورج شولتز(1): " لقد نتج عن الانتفاضة موقف جديد كامل استطاع وحده تغيير المفهوم الأساسي عن العملية السلمية، ذلك أن مبدأ الأرض مقابل السلام الوارد في قرار الأمم المتحدة 242 لعام 1967، يفترض أن أي حل ستتم المفاوضات عليه بين الدول العربية ودولة إسرائيل، هذا المفهوم التقليدي للعملية السلمية كان يتجاهل الفلسطينيين الذين يعيشون على الأرض موضوع النقاش، ولم يكن ينظر إليهم كمجموعة تتحدث وتصوت عن نفسها".

أما على الصعيد الإسرائيلي:

برهنت الانتفاضة على مفهوم نقل الصراع من ساحة ضيقة طالما حاولت إسرائيل حصرها وتصنيفها، إلى ساحة أوسع وأفراد أكثر، وأماكن ليست شاسعة بالمفهوم الجغرافي ولكنها اتسعت عما كانت عليه بالسابق(2).

---

(1) مذكرات جورج شولتز، اضطراب ونصر، ترجمة محمود دبور وآخرون، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان 1994، الجزء الأول، ص 131.

(2) تقرير الجيش الإسرائيلي في مواجهة الانتفاضة، مجلة الدراسات الفلسطينية، 1990، ص 209.

لذلك نرى أن الانتفاضة نقلت المعركة من الساحة العربية (دول الطوق) إلى الساحة الحقيقية ساحة أصحاب الحق الشرعي في الدفاع عن النفس ضد الاحتلال.

ولقد أكد تقرير لجيش الدفاع في "مواجهة الانتفاضة الفلسطينية" إنه كان مكلفاً بإلحاق الهزيمة بالجيوش العربية كاملة خلال فترة قصيرة، بعد أن ينقل المعركة إلى (أرض العدو) ولكن الانتفاضة هي التي نقلت المعركة إلى (أرض عدوها) داخل إسرائيل من هنا تغير هذا الدور من هازم جيوش إلى مطاردة أطفال في الأزمة"[1].

وقد أكد هذا المفهوم أيضاً زئيف شيف المحلل العسكري الإسرائيلي "أن الفلسطينيين قد نجحوا في فرض ما يسمى في الحياة العسكرية بتطويق العمق الاستراتيجي الذي حصلت إسرائيل عليه من الأراضي العربية والفلسطينية"[2].

وقد كان لهذه الانتفاضة انعكاسات سياسية نذكر أهمها[3]:

1. ظهور حركة حماس وطرحها كبديل نضالي وسياسي واجتماعي وهذا الظهور لم يكن مفاجأة، بل ترجع أسبابه إلى الامتداد الطبيعي لحركة الأخوان المسلمين في مصر، وان منشأها لم يكن نتيجة عوامل خارجية أو توازنات في المحيط العربي، بالرغم مما قيل أن الإسرائيليين شجعوا في البداية هذه الحركة على النهوض والانتعاش، التي في اعتقادهم ستساعد على تقويض منظمة التحرير[4].

ولقد أكد موسى أبو مرزوق:"أن حماس كانت صاعدة وفصائل المنظمة في تراجع، هذا صحيح تماماً وكانت حماس تتقدم كبديل جديد"[5].وما كرس البديل النضالي لدى قيادة منظمة التحرير

---

(1) تقرير الجيش الإسرائيلي، مرجع سابق، ص 215.

(2) معتز سلامة، مرجع سابق، ص 114.

(3) جون والاش، جانيت والاش، الفلسطينيون الجدد، الجيل الناشئ من القادة، ترجمة هيثم حجازي، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان 1994، ص 269.

(4) توفيق أبو بكر، مسيرة التسوية السياسية 1977-1994، حوارات وشهادات، مركز جنين للدراسات الإستراتيجية، عمان، 1998، ص 45.

(5) مرجع سابق.

هوة مطالبة حركة حماس (40%) من مقاعد المجلس الوطني تمثيلاً لها بما يتوافق مع حجمها الحقيقي على الساحة الفلسطينية. وإن مفهوم "تحدي البديل النضالي" عزز خوفاً عارماً في أوساط القيادة الفلسطينية من ظهور نجم حركة (حماس) على حسابهم، هذا ما دفع المنظمة إلى إثبات تواجدها من خلال تولي زمام المبادرة باتجاه التسوية السلمية، وهذا ما أكده موسى أبو مرزوق:"أنه أشير إلى حركة حماس بأنها البديل لمجرد تخويف القيادة"[1].

إذا أحدثت حركة حماس نوعاً من التسريع في دفع عجلة المسيرة السلمية بدفع القيادة إلى هذا الاتجاه، دون تقصدها وتعمدها لهذا الدفع – حركة حماس– .

2. لقد أثبتت أن المراهنة على الشعب الفلسطيني ذخيرة نضالية تم تجاهلها عبر العقود الماضية للنضال الفلسطيني، وأكدت قدرتها على الاحتمال والصمود والتحدي، لا بل قد استطاعت أن تحيد الأسلحة العسكرية الثقيلة لاستخدامها في إنهاء المقاومة الفلسطينية، وساهمت في تسريب اليأس والقنوط داخل المؤسسة العسكرية في القضاء عليه، وهذا ما أكدته القيادة العسكرية الإسرائيلية على أكثر من لسان[2].

أما تعليق المحلل العسكري البارز فان كارفيلد "أن الجيش يواجه خطر الانحلال"، أما رئيس الأركان دان شرمون أعلن أن "حلاً سياسياً فقط سيؤدي إلى إخماد الانتفاضة ولا يمكن لأي خطوة عسكرية قاطعة ستقضي على الانتفاضة". فيما صرح وزير الدفاع إسحاق رابين أن الحل الوحيد هو "سياسي واقتراح إسرائيل للحل العسكري لا يجدي"[3].تبرهن هذه التصريحات على مدى قدرة الانتفاضة على فرض الرؤية السياسية على وجهة النظر العسكرية الإسرائيلية، التي لا ترى في أي أزمة تقع حلاً لها إلا بالحل العسكري والقوة، ومن هنا تلاقت – ما أحدثته الانتفاضة – توجهات كلا

(1) توفيق أبو بكر، مرجع سابق، ص 42.

(2) تقرير جيش الدفاع، مرجع سابق، ص 206-207.

(3) مرجع سابق.

الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي برغم اختلاف أهدافهم، ولا يتأتى حل هذا الصراع إلا عن طريق الحلول السلمية.

المبحث الثاني

مراحل صنع القرار

لقد نصت أدبيات الدراسات الأكاديمية على وجود مناهج ذات علاقة بموضوع الدراسة، وبما أن دراسة الباحث تتعلق بعملية صنع القرار، فإن لهذه العملية مناهج وأطراً عملية ينبغي إتباعها في أي دراسة ذات علاقة بعملية صنع القرار، ومن أبجديات منهج صنع القرار أن صناعة القرار تتم عبر مراحل متعددة أبرزها ما يلي:

المطلب الأول: وجود الحافز (المشكلة)

يعتبر وجود الحافز (المشكلة) أساساً عريضاً لا يتم تجاهله، ولا تتم عملية صنع القرار في أي نظام سياسي إلا بوجود الحافز في البيئة المحيطة بشقيها الداخلي والخارجي، لما يمثله الحافز كمنبه لصانع القرار يدفعه إلى اتخاذ الإجراءات اللازمة سواء بالاستجابة أو عدم الاستجابة لهذا المنبه، وفي إشارة هامة يعتبر الحافز (المشكلة) في الحالة العملية لصنع القرار الفلسطيني ليست عرضياً بمعنى أنه ليس حادثاً طارئاً، بل يعبر عن تدرج في تراكمات هذه المشكلة (الحافز)، وتنقسم هذه المشكلة (الحافز) في إطارها إلى قسمين هما: حافز ممهد، وحافز مباشر.

أما فيما يخص الحافز (الممهد): فلقد شكل عامل ضغط على سلوك صانع القرار الفلسطيني من طرفي المعادلة الخارجية (الإقليمي – الدولي)، وتداخل هذان المتغيران في حسابات صانع القرار، وهذا التداخل ناتج عن خصوصية القرار الفلسطيني، التي تتزاوج فيها العوامل الإقليمية بالعوامل الداخلية الفلسطينية، بحيث امتلك هذا (المتغير الإقليمي) أدوات التأثير الكبيرة في مكونات صانع القرار، وشكلت في مجملها مطالب تستدعي التعامل معها بايجابية منه وذلك لعدم خسارة (صانع القرار) أدوات الحياة الضرورية (دعم مالي– الرقعة الجغرافية – والدعم المعنوي).

يتضح مما سبق أن المشكلة هي ليست وليدة اللحظة أو موقف ما، بل هي إفــراز المجتمــع الدولي وما كرسه هذا المجتمع من الاعتراف بشرعية إسرائيل في قرار التقسيم 1947، وما أكد على مثل هذه الشرعية هو صدور قرارين في عام 1973 وهما (242 و 338)، وهذه الشرعية الدولية قد وجدت لها طريقاً في مشارب الأنظمة العربية المختلفة، والتي تنادت بعــد حــين بــصوت مرتفــع وتجرأت على الاعتراف بالأمر الواقع (وجود إسرائيل).

ولقد تكرست هذه المشكلة (الحافز) عبر تداعيات أخذت مساحة أكثر من خمــسة وعــشرين عاماً كان صانع القرار الفلسطيني ما بين مطرقة حروب الإبادة وسندان المشاريع السليمة والتأهيــل السياسي، وصولاً إلى أن هذه المشكلة بحاجة للتعامل والتعاطي معها من خــلال إجــراءات تنفيذيــة تتواءم والمسلمات والثوابت الدولية المطروحة.

تمثلت المشكلة (الحافز) الأساسية بالنسبة لصانع القرار الفلــسطيني فــي احــتلال الكيــان الصهيوني لأرضه واغتصابها، واعتراف المجتمع الدولي بهذا الكيان القائم عبر قرار التقــسيم عــام 1974، وعجز الأنظمة العربية عن القيام بأي دور فاعل في اجتثاث هذا الكيان القائم، بل لــم يــصل هذا العجز إلى هذا الحد ولكنه وصل إلى حد التسليم بوجوده كأمر واقع، وما عــدا المتغيــر الــدولي والإقليمي معه يقبل بإزالة إسرائيل عن الخارطة السياسية والجغرافية في الوطن التــاريخي للــشعب الفلسطيني.

ولقد ألقى المجتمع الدولي وفيما بعده تخلت الأنظمة العربية عن محــاذيرهم تجــاه الكيــان الناشئ في أرض فلسطين، وسلمت القوة العسكرية العربية بأنها لم تعد قادرة على سحق إسرائيل.

ولتعقد المشكلة بالنسبة لصانع القرار واصطدامها بإستراتيجية النضالية (الثورية)، كان لهــذا التعقيد مظاهر وحيثيات أدت إلى تحفيز صانع القرار إلى إسقاط خياراته العسكرية، مقابــل تنــصيب الخيارات السياسية على عرش الخيارات التي يمتلكها صانع القرار الفلــسطيني، ومــن أهــم هــذه المظاهر:

- الاعتراف الدولي بإسرائيل كحقيقة قائمة عن طريق قرارات المجتمع الدولي.
- نتائج هزيمة حزيران 1967 التي أفرزت معطيين هما:

– إظهار وتأكيد حالة العجز الرسمي العربي على إلحاق هزيمة بإسرائيل.

– إسقاط الخيار العسكري كسبيل لحل الصراع من حسابات صانع القرار العربي.

- الاحتضان الرسمي العربي لمشاريع التسوية السياسية (مبادرة روجز، 1970، مبادرة بريجنيف، 1981، مبادرة الملك فهد في الرباط، 1982).
- فقدان صانع القرار الفلسطيني القواعد الارتكازية المادية والمعنوية لأي مشروع ذات صبغة نضالية ثورية.
- انشطار الأنظمة والمحاور العربية نحو جبهة الحرب العراقية - الإيرانية وترتيب البيت السوري، وتجميد عضوية مصر، والحرب الأهلية اللبنانية.
- غياب وتجميد عضوية مصر في قمة بغداد 5-2/نوفمبر 1978 لما لها من ثقل.
- قبول الملك حسين 1985 بقراري: 242 و 338 وأعقبه اتفاق الملك حسين - بيرس وزير خارجية ائتلاف حكومة العمل والليكود في لندن 11ابريل 1987[1].
- الاتفاق اللبناني – الإسرائيلي تحت إدارة شولتز وزير الخارجية الأمريكي في أيار / مايو 1983، ولقد فرض هذا الاتفاق فرضاً على لبنان تحت وطأة الدبابات الإسرائيلية[2].
- المحاولات الجادة والمساعي المبذولة من (أمريكا – إسرائيل) لتجاوز (م.ت.ف) في أي تسويات سياسية قادمة باعتبارها منظمة إرهابية، وهذا ما عبر عنه رونالد ريغن رئيس الولايات المتحدة الأمريكية "بأن خروج القوات الفلسطينية من لبنان فتح الطريق لتناول عام لموضوع الشرق الأوسط وتسوية القضية الفلسطينية"[3].

---

(1) ممدوح نوفل، طبخة أوسلو، ص 25.

(2) نايف حواتمة، أوسلو السلام الآخر المتوازن، دار الجليل للنشر، عمان، 1998، ص 20.

(3) مرجع سابق.

وهذا ما تركه (اتفاق حسين – بيرس في لندن) من انطباع أن مؤتمر للسلام واجهته مفاوضات ثنائية بوفد أردني فلسطيني ولا يشترط مشاركة (م.ت.ف).

وقد تم تكريس هذا المفهوم في القمة العربية نوفمبر 1987، بحيث جرت ضغوط على عواصم عربية للقفز عن منظمة التحرير كممثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني، وهذا ما كان في البيان السياسي للقمة العربية باللغة الانجليزية، الذي خلا من أية إشارة واضحة لدور ومكانة (م.ت.ف) [1].

تبني المجلس الوطني في الجزائر عام 1988 خيار التسوية السلمية الذي يعترف بوجود دولتين، أما على أرض فلسطين وكان هذا هو الحافز العريض (الممهد) لنضج صانع القرار الفلسطيني من أجل التحرك نحو تبني الخيارات السلمية.

أما فيما يخص القسم الثاني من إطار المشكلة (الحافز) المباشر فكان على النحو الآتي:

- هذا الحافز موضوعياً لا ينفصل عن القسم الأساسي (للحافز الممهد)، ولكن يمكن القول بأنه له الأثر الواضح في سلوك صانع القرار بدفعه إلى اتخاذ جملة من القرارات الفعلية استجابةً لهذا المنبه.
- دعوة الفلسطينيين إلى المشاركة في مؤتمر مدريد 13 تشرين الثاني 1991 في إطار التمثيل الأردني – الفلسطيني المشترك، وهي نطفة الانطلاق والانخراط الفعلي في المفاوضات السلمية.

أما عن الأسباب الجوهرية لفتح قناة أوسلو السرية كبديل للوصول إلى اتفاق فهي كالآتي:

أولاً: بالنسبة للجانب الإسرائيلي: أصبح يدرك بأن القرار بيد القيادة الفلسطينية في تونس وليس بيد الوفد الفلسطيني المشارك في مفاوضات واشنطن، وذلك عبر تأكيد الوفد الفلسطيني أن مرجعيته هي القيادة في تونس، وتصلب الوفد الفلسطيني في هذا الإطار مما أعطى مؤشراً

(1) ممدوح نوفل، مرجع سابق، ص 25.

حقيقياً على حقيقة طالما أغلفها الإسرائيليون أو بمعنى أدق تناسوها وهي أن القرار بيد عرفات.

وهذا ما أكده شمعون بيرس في كتابه "الشرق الأوسط الجديد" إنه لم يكن صعباً علينا أن نفهم أن صنع القرار الفلسطيني بيد عرفات، وقد استخدم الرئيس الفلسطيني مفاوضات واشنطن لتكون له اليد العليا على خصومه"[1].

ثانياً: بالنسبة للجانب الفلسطيني فتتمثل الحوافز والمشكل الأساسي لديه، والذي دفعه اتجاه القناة السرية (أوسلو) وهي:

أ- هاجس القيادة الفلسطينية في تونس من ظهور قيادة بديلة، وخصوصاً بعد صعود نجم حركة (حماس) من جانب، والخشية من أن يتحول دور الوفد الفلسطيني في واشنطن تحت المحاولات الأمريكية والإسرائيلية المتكررة بإغرائهم وبدعم استقلاليتهم واحتوائهم من جانب آخر، وتمثلت هذه المحاولات في: التدخل في تكوين الوفد الفلسطيني وطرح الصيغ والمشاريع على فيصل الحسيني لقبولها دون رجوعه للقيادة في تونس، فضلاً عن المظاهر الرسمية البرتوكولية في استقبال الوفد الفلسطيني وعلى رأسهم فيصل الحسيني من قبل وزير الخارجية الأمريكية كريستوفر آنذاك.

ب- المحاولات الأمريكية الإسرائيلية لإنكار المرجعية الدولية لمفاوضات واشنطن، معتبرة أن الاتفاق الذي سيتم التوصل إليه من قبل الطرفين حول الوضع النهائي (في واشنطن) سيشكل الأساس للقرارين (242-338)، وحاصراً التفاوض في المرحلة الانتقالية في نقل الصلاحيات الإدارية المدنية الإسرائيلية كالصحة والتعليم[2].

---

(1) حسين شريف، فلسطين من الحروب التوسعية لتحقيق إسرائيل الكبرى حتى انتفاضة الأقصى وتوابعها 1948-2002، الجزء الرابع، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ص 945.

(2) سميح شبيب، البحث عن صيغ سياسية وتنظيمه جديدة، شؤون فلسطينية، ع 244-245، تموز، آب 1993، ص 106-108.

وهذا ما أكده محمود عباس القيادي في حركة (فتح)، بأن تبني إدارة الرئيس بيل كلنتون في الجولة العاشرة من مفاوضات (واشنطن) قد ساهم في إعطاء دفعة قوية لمفاوضات (القناة السرية) في أوسلو التي بدأت بداية غير رسمية 21 كانون الثاني 1993، ثم أخذت طابعها الرسمي في جولتها السادسة 21 أيار في العام نفسه[1].

ج- فكرة إجراء مفاوضات سرية موازية لمفاوضات واشنطن قد طرحت لأول مرة بعد إعلان نتائج الانتخابات الإسرائيلية 23 حزيران 1992[2]، وهذا ما أكده قرار الكنيسيت 18 كانون الثاني 1993 برفع حظر الاتصال مع (م.ت.ف) [3].

د- اقتصار مفاوضات واشنطن على الشكليات دون أن تراعي المضمون، وأن المفاوضات تحولت إلى مفاوضات طرشان وكان مدعاة للتفكير في أسلوب آخر، يدخل مباشرة إلى المضمون وإلى إطار إعلان مبادئ. وخصوصاً أن الوفد الفلسطيني في واشنطن لم يحقق أي تقدم حتى الجولة التاسعة[4].

هـ- لقاء أحمد قريع مع يائير هيرشفيليد عضو حزب العمل الأكاديمي في جامعة حيفا في لندن 1992/12/4[5]، والاستنتاج من قبل الزعامة الفلسطينية أن هذا اللقاء تم بناءً على طلب بيرس ويوس بيلين الوزرين في الحكومة الإسرائيلية آنذاك.

هذه العوامل شكلت في مجموعها حوافز جوهرية، لتحرك صانع القرار الفلسطيني الجاد إلى العودة إلى الخارطة السياسية بقوة بعدما شطبت القيادة الفلسطينية من الخارطة الجغرافية، وكان لهذا التحرك نحو فتح القناة استجابة خوفاً من الانقراض السياسي بعدما تآكلت وانقرضت الخيارات السابقة للقيادة الفلسطينية، وهذا ما عبر عنه المجلس المركزي في 7-10/ مايو 1992، في بيانه السياسي أن

---

(1) محمود عباس، مرجع سابق، ص 177-220.

(2) مرجع سابق.

(3) ممدوح نوفل، مرجع سابق، ص 45.

(4) محمود عباس، مرجع سابق، ص 183.

(5) أحمد قريع، مرجع سابق، ص 53.

الاشتراك في المفاوضات هو تعبيرُ عن طموحات وآمال وأهداف جماهيرنا في الداخل والخارج والقدس[1].

المطلب الثاني: إدراك صانع القرار الفلسطيني الحافز

هذه المرحلة مرتبطة ارتباطاً لا انفصام فيه بنشأة الحافز، إذ لا تعتبر نشأة الحافز كافية لانطلاقة عملية صناعة القرار، وإذا لم يدرك صانع القرار هذا الحافز فلن يكون لديه أي تأثيره، وتتضح عملية إدراك صانع القرار للحوافز الممهدة والحوافز المباشرة في ترجماته ورؤاه السياسية لهذه الحوافز، فبالنسبة للحافز (الممهد) كانت رؤية صانع القرار الفلسطيني في التعاطي والاستجابة للحوافز الناشئة، وهي ما عبرت عنه القيادة الفلسطينية بتبنيها برنامج المرحلية عام 1974 وتبني قرارات قمة فاس 1982، مروراً بقبوله في الدورة (19) للمجلس الوطني في الجزائر بوجود دولتين على أرض فلسطين، وصولاً إلى قرار الدورة (20) للمجلس الوطني في المشاركة بمؤتمر مدريد 1991.

بينما إدراك صانع القرار الفلسطيني الحافز (المباشر) فكان على النحو الآتي:

تولد القناعة التامة لدى صانع القرار الفلسطيني، وأيضاً لدى صانع القرار الإسرائيلي، بأن مؤتمر مدريد ومفاوضات واشنطن ليست إطاراً صالحاً للعمل لاعتبارات عديدة، أبرزها أن مسرح المفاوضات تحت الأضواء، وأن كل موقف يحسب له ألف حساب، فالسمة الرئيسية لهذه المفاوضات كانت التمسك بالثوابت الوطنية التي تعتبر الحاجز والحد الفاصل وعلى أساسها تدور المفاوضات. فمن هنا أدرك صانع القرار الفلسطيني ضرورة وجود قنوات جانبية ستكون أكثر فاعلية. وهذا ما صرح به عرفات لتري لارسن أنه:"لا أفق لمفاوضات واشنطن إذا لم تتوافر لها قناة خلفية بين أصحاب القرار من الطرفين"، واستعرض عرفات تاريخ المفاوضات الدولية آنذاك تجربة فيتنام والجزائر وكامب ديفيد[2].

---

(1) البيان الختامي الصادر عن أعمال المجلس المركزي، الهدف، ع 1100، مايو 1992، ص 18.

(2) ممدوح نوفل، مرجع سابق، ص 50.

لقد عمدت القيادة الفلسطينية إلى إرباك الوفد المفاوض في واشنطن وشل فاعليته لإقناع الآخرين (الأمريكان والإسرائيليين) بأن الحل يكمن في التفاوض المباشر مع قيادة (م.ت.ف)، [1] هذه السياسة التي اعتمدها صانع القرار الفلسطيني لإيصال المعلومة للطرف الآخر فكانت تلك الإستراتيجية أفضل مؤشراً على وعي وإدراك صانع القرار للحوافز والعمل على استثمارها واستغلالها.

أما الإدراك الثاني والاهم لصانع القرار الفلسطيني هو أن الانتخابات الإسرائيلية أبرزت موجات من (الدعاية الانتخابية للأحزاب الإسرائيلية) وبخاصة حزباً العمل وميرتس الذان دعوا إلى السلام الحقيقي مع الفلسطينيين، وإلى فتح حوار مباشر والتفاوض مع المنظمة، بل وامتدت هذه الدعاية إلى الاعتراف بحق وتقرير المصير للشعب الفلسطيني في برنامج حزب (ميرتس) وثيق العلاقة بحزب (العمل)، هذه التصريحات والدعايات قد أدركها صانع القرار الفلسطيني، بحيث تلخص الموقف الفلسطيني من الانتخابات أن فوز (الليكود) مصيبة وأن فوز حزب (العمل) يفتح الآفاق[2].

ومن الأسباب التي أفرزت هذه النظرة الإسرائيلية الجديدة (للمفاوضات مع الجانب الفلسطيني)؛ هو نتيجة تصاعد أعمال الانتفاضة داخل الأراضي المحتلة، والتي أثارت تناقضاً رئيسياً في الأوساط الحزبية في إسرائيل، ولذا عمدت القيادة الفلسطينية إلى استغلال هذه (الرؤى الإسرائيلية) وتوظيفها في فتح القناة السرية لمفاوضات أوسلو.

أما الإدراك الثالث والذي لا يقل أهمية عن الإدراكيين السابقين وهو وعي صانع القرار الفلسطيني، بالحاجة الأمريكية الملحة لمفاوضات السلام، وهذا ما يفسر لها حرص الولايات المتحدة على فتح حوارات معها في السابق، خصوصاً بعد انهيار الاتحاد السوفيتي وانتهاء حالة الاستقطاب من جانب، ومن جانب آخر زيادة القيمة الإستراتيجية للدول العربية وخاصة البترولية منها بعد حرب الخليج، ففرضت هذه الحرب ضرورة حتمية على صانع القرار الأمريكي تتمثل بضرورة طرح

(1) حيدر عبد الشافي، مرجع سابق.

(2) ممدوح نوفل، مرجع سابق، ص 40.

مبادرة سلمية لحل مشكلة الشرق الأوسط حتى لا تظهر بمظهر أنها تكيل بمكيالين، وهذا ما نشاهده فعلاً عندما ضغطت الولايات المتحدة على الطرف الإسرائيلي وأرغمته على المشاركة في مؤتمر مدريد وهذه شكلت سابقة فريدة من نوعها(1).

ولذا ذهب الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات بطرح نظريته والتي تنص على "أن الولايات المتحدة الأمريكية مستعدة للضغط على إسرائيل، وتسليمه الأراضي المحتلة بالطريقة التي جعلت ايزنهاور يضغط على إسرائيل عام 1956، لإعادة قناة السويس إلى مصر"(2).

هكذا شكلت الادراكات الثلاثة في مجموعها تحرك صانع القرار الفلسطيني اتجاه فتح القناة السرية في أوسلو للمفاوضات، هذا الإدراك لصانع القرار الفلسطيني عبر عن موضوعيته ولفهم الأحداث، والحيثيات التي تجري والتعامل معها بايجابية تحت مظلة وخيار الشرعية الدولية "خيار الحلول السلمية".

المطلب الثالث: مرحلة تجميع المعلومات وتفسيرها

لقد حظيت المعلومة الفلسطينية بخصوصية ما في ظل النظام السياسي الفلسطيني (ذا الطابع الثوري)، الذي ألقى بظلاله على كيفية تناول المعلومة وكيفية التعاطي معها، وبحيث أفرزت خصوصية هذا النظام عوامل تحكمت في توجهات ومراحل المعلومة، من ناحية نضجها وتكوينها وإخراجها للنشر.

أولاً: لقد امتلكت منظمة التحرير الفلسطينية مراكز للأبحاث والمعلومات وأدوات وأساليب نشر المعلومة من صحف ومجلات وإذاعات، إلا أن هذه المكونات التي إنوجدت تحت مظلة المنظمة كانت متعددة الأوجه والأهداف التي تصبو إلى تحقيقها، وذلك مرده لتعدد الإعلام التنظيمي لكل فصيل بما يخدم منهاجه وأفكاره الإيديولوجية، وهذا ما يعطي مؤشراً إلى على الكثير من الجهد الذاتي الفلسطيني في كيان موحد لمعلومة لتوظيفها واستغلالها، فكل فصيل يتسابق في استثمار المعلومة التي

---

(1) أحمد نافع، الطريق إلى مدريد، وكالة الأهرام للتوزيع، القاهرة، 1993، ص 115.

(2) John Wallach and Janet Wallach, Arafat in the Eyes of the Beholder (London: Heinem, 1990), p. 105.

امتلكها لتسخيرها بما يخدم مصالحه الإستراتيجية، مما أدى إلى أن تصبح المعلومة مؤطرة أيدلوجياً قاصرةً على أهداف مرحلية لكل فصيل، وهذا ما أبرزته انتقادات الجبهة الشعبية بأن الإعلام الموحد – وهو مركز المعلومات التي أنشأته المنظمة لخدمة القضية الفلسطينية وبرمتها –. بأنه إعلام (فتح) وارتكز هذا الإعلام على أجهزة إعلام (فتح) الحزب الحاكم في المنظمة، باعتبار أن الإعلام الموحد هو مهمته الأساسية هو إعداد خلاصة التقارير للقيادة الفلسطينية، والتي تساهم في تشكيل وجهات النظر لصانع القرار الفلسطيني[1].

ثانياً: إن صاحب القرار لم يكن ليرغب في الاستفادة من الرأي الصافي والصريح لرجال الفكر، فكان يعتمد على إبعاد أصحاب الفكر عنه وعن العمل السياسي الذي يخوضه، فكانت سمته في التعامل معهم هو الاستخفاف والاستهزاء بشأنهم، وهذا ما عبر عنه أنيس صايغ المفكر الفلسطيني البارز:"بأن الاستخفاف والاستهزاء هو سمة صانع القرار مع المفكر حينما يستعمل الوسائل العلمية لمعالجة الأحداث"[2].

وهذا ما انتقده خالد الحسن بأن المعلومة الفلسطينية لا تقوم على أساس الدراسات الميدانية المستفيضة والمتكاملة لكل ساحة، وتنظيم المعلومة وفق نتائج هذه الدراسات من حيث المضمون[3].

وذلك ما أكده أيضاً المجلس الوطني في دورته (18) ابريل 1987 على افتقار المعلومة الفلسطينية إلى المنهجية والموضوعية والاستقلالية.

ثالثاً: إصرار صانع القرار الفلسطيني دوماً على رفض الثقافة والفكر ما لم تكن في خدمته وخدمة أفكاره السياسية، وليست في خدمة الحقيقة الموضوعية. لذا بقي في الثورة الفلسطينية، خطان متوازيان لا يلتقيان هما:(صانع القرار السياسي – المفكر السياسي، القرار السياسي– السياسية)[4].

(1) عصام فرج، مرجع سابق، ص 27.
(2) أنيس صايغ، مرجع سابق، ص 33.
(3) خالد الحسن، مرجع سابق، ص 154.
(4) أنيس صايغ، مرجع سابق، ص 70.

فأبو عمار لم يمكن يريد مركزاً بحثياً فلسطينياً مستقلاً، بل كان يريد مركزاً يتبع له شخصياً ولأفكاره ولنظرته إلى الأمور، وكان يضع في مركز الأبحاث من يشاء ويخرج منه من يشاء، إذا لم يتفق وهواه(1).

والشاهد على ذلك هو عندما كان أنيس قاسم مستشاراً قانونياً للوفد المفاوض في واشنطن، رأى أن هناك عبارة لابد من شطبها هي "المطالبة بوضع الأراضي الفلسطينية تحت الوصاية الدولية"، وذلك لأن نصوص قرارات الأمم المتحدة تكفي لإظهار الحقوق، إلا أن أبا عمار لم يقتنع (وهو ليس خبيراً قانونياً طبعاً) ذهب واتصل بمحامٍ في لندن وأقنعه ببقاء العبارة(2).

هذه العوامل السابقة قد أنتجت ظاهرة ألقت بظلالها على عملية المفاوضات في أوسلو وهي:

السرية: فلقد كانت سمة اتخاذ القرار السياسي في هذه الحالة السرية، وليس المدولات والمشاورات، وقد كانت مقتصرة على كلٍ من: ياسر عرفات، محمود عباس، أحمد قريع، حسن عصفور، ياسر عبدربه، محمد أبو كوش ثم بدلاً منه ماهر الكرد(3).

ولقد ترتب على هذه الظاهرة ملامح عدة:

الملمح الأول: إن صانع القرار الفلسطيني استبعد كل المختصين والمعنيين وذوي الخبرة في مجالات التفاوض واختزلها في أشخاصهم.

الملمح الثاني: انفصال العملية التفاوضية برمتها عن القيادة وعن القاعدة الجماهيرية العريضة، هذا أفضى إلى إفراغ المفاوضات من جوهرها الشمولي.

الملمح الثالث: افتقار العقيدة التفاوضية، وهذا ما عبر عنه أنيس قاسم: "لا أذكر أنه كان هناك في أي مرحلة، وضوح التفكير الاستراتيجي لدى القيادة"(4).

---

(1) أنيس صايغ، مرجع سابق، ص 74.

(2) توفيق أبو بكر، مرجع سابق، ص 68.

(3) محمود عباس، مرجع سابق، ص 183.

(4) توفيق أبو بكر، مرجع سابق، ص 698.

الملمح الرابع: ضعف الوفد الفلسطيني المفاوض لافتقاره إلى فريق ومعمل منظم لتعبئته الطاقات الفلسطينية من ذوي الخبرة والاختصاص.

لقد قال أبو مازن "إن الوفد الإسرائيلي المفاوض يمتلك التجربة، وبالإضافة إلى استناده إلى أطقم كثر، متخصصة قادرة على أن تزوده بكل المعلومات والتحليلات والأفكار والبدائل، بينما وفدنا لا يملك مثل هذه التجربة، وليس لدينا الإمكانيات المتوفرة للإسرائيليين، وإن توفرت فلا نستطيع الاستفادة منها بشكل مباشر، لأننا فرضنا على هذه المفاوضات نطاق السرية والكتمان، فلم تعرض نصوص الاتفاق على مستشارين قانونيين خشية تسريبها، فاعتمادنا على خبرتنا وتجربتنا في التعامل مع النصوص، فلا أستطيع أن أصف نفسي خبيراً قانونياً"(1).

ويعقب حكم بلعاوي على الذين شاركوا في هذه المفاوضات بأنهم ليسوا خبراء في اللغة وحتى القانون والمفاوضات وفي الأمن، وأن المفاوضات ليست لعبة(2).

ولإيضاح هذه النقطة نسرد حادثة تؤكد على إقصاء دور المختصين والأكاديميين من هذا الخصوص، وهو مراجعة المستشار القانوني لنصوص الاتفاق، فلقد تم استدعاء طاهر شاش إلى أوسلو ليلة التوقيع على الاتفاق، بحيث وصل عصر يوم الخميس 1993/8/19 وتم توقيع الاتفاق الساعة الواحدة والنصف من صباح اليوم التالي 8/20(3).

الملمح الخامس: حدوث الخلل البنيوي في إمكانية معالجة الأمور والأحداث أثناء المفاوضات، وإعطاء الصورة الواضحة للأولويات الوطنية والقصور في الأداء التفاوضي، وهذا ما تؤكده حادثة يرويها أبو علاء:"طالبت بيرس بضرورة أن تبادر إسرائيل إلي إعادة المبعدين وإطلاق سراح المعتقلين، وكف الممارسات القمعية بحق الشعب الفلسطيني...الخ، فرد عليه بيرس قائلاً: هل

---

(1) محمود عباس، مرجع سابق، ص 242.

(2) ممدوح نوفل، قصة اتفاق أوسلو، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، 1995، ص 74.

(3) محمود عباس، مرجع سابق، ص 242.

لديك قوائم بأسماء المبعدين والمعتقلين، فاعتذر أبو علاء عن ذلك، ووعده بأن يرسل هذه القوائم في أسرع وقت ممكن(1).

الملمح السادس: تلقي الوفد الفلسطيني للمقترحات وللأسئلة وللخيارات الإسرائيلية وجعله في حالة انتظار دائم، لإدراك صانع القرار الإسرائيلي بأن هذه المفاوضات يمكن التنصل منها بسهولة تامة، وهذا ما أكده أبو علاء بأن نقطة الضعف الوحيدة تكمن في سريتها ويمكن أن ينكروها أي وقت يشاؤون(2).

يستنتج في ضوء الملامح السابقة أن المعلومة داخل النظام السياسي الفلسطيني تفتقد الإستراتيجية العلمية والموضوعية القابلة للتطبيق، وعدم القدرة على التخطيط وتوظيف المعلومات والاستفادة منها بفعل الإقصاء المتعمد من قبل صانع القرار الفلسطيني على مراحل الثورة الفلسطينية، لأنه ناصب العداء والجفاء والقطيعة لهذه المعلومة.

المطلب الرابع: مرحلة البحث عن البدائل واتخاذ القرار

عند الحديث عن هذه المرحلة من مراحل صنع القرار الفلسطيني، يجب علينا أن نأخذ في الاعتبار عدة عوامل منها الأثر الكبير في نهج وجوهر هذه المرحلة، والتي أعدمت البدائل لدى القيادة الفلسطينية، وهي كالآتي:

1. غياب الترابط والاتصال الموضوعي والمنهجي المباشر ما بين المرحلة السابقة (مرحلة تجميع المعلومة وتفسيرها) وما بين هذه المرحلة، وتكمن أهمية هذا الاتصال ما بين المرحلتين في الأهمية البالغة للمرحلة السابقة في تحديد واجبات هذه المرحلة، لأن وضع البدائل أمام صانع القرار يعتمد على الكثافة النوعية والكمية للمعلومات التي تم جمعها وفرزها وتصنيفها حسب الأهمية والأولوية الوطنية. وهذا ما علق عليه حيدر عبد الشافي بالقول: لم يكن هناك فريق

---

(1) أحمد قريع، مرجع سابق، ص 263.

(2) محمود عباس، مرجع سابق، ص 196.

مفكر حتى يدرس كل ما له علاقة بكفاحنا بعمق، ويقرر خيارات مختلفة يضعها أمام القيادة السياسية كي ينير لها الطريق أين تذهب وماذا تفعل؟![1].

2. تطور الفكر السياسي الفلسطيني، وما كرسه هذا التطور من تقليص البدائل المتاحة أمام صانع القرار، فلقد شهد التاريخ الفلسطيني تطورات عديدة في مراحل نضاله وممارساته العملية لتحرير أرضه، ومن أهم هذه التطورات في مراحله المختلفة، هو اتخاذ خطوات فعلية وعملية اتصفت (بالتدريجية) باتجاه الحلول السلمية.

3. استبدال الحقوق الشرعية والتاريخية للشعب الفلسطيني بالشرعية الدولية، والتي أفرزت قرارات جديدة تمثل ثوابت وحقوق الشعب الفلسطيني غير تلك الحقوق.

4. التراجع الضمني في أولوية أهمية القضية الفلسطينية على الأجندة الإقليمية والدولية، ففي الأجندة الإقليمية تنافست عوامل أخذت مكان الصدارة فيها على سبيل المثال لا الحصر، وهي تحرير الكويت وبناء المنظومة الأمنية من خلال إقامة تحالفات دفاعية وإستراتيجية، أما الأجندة الدولية فاعتبرت أن الصراع العربي – الإسرائيلي يمكن أن يجد له مخرجاً وحلاً بعيداً عن القضية الفلسطينية، باعتبار أن هذه القضية عامل عدم استقرار في المنطقة، وتحول القضية الفلسطينية من قضية عادلة إلى مشكلة عصية عن الحل.

5. اتخاذ هذه المفاوضات سمة وطابع الفردية والسرية، وهو مخالف لما تم التوافق عليه عربياً، بإلا يتم توقيع اتفاق في مسار معين من المفاوضات دون المسارات الأخرى، وألا يكون هناك مفاوضات سرية.

6. المشاريع والمبادرات السلمية التي طرحت على مر السنين قيدت وضيقت الرؤية السياسية لدى صانع القرار الفلسطيني والعربي، وحصرتها في نطاق هذه المبادرات.

---

(1) حيدر عبد الشافي، إشكالية العمل الوطني الفلسطيني، مركز البحوث والدراسات الفلسطينية، نابلس، 1993، ص 13-14.

7. ضعف الإمكانيات المادية والمعنوية للوفد الفلسطيني، الذي جعل في حالة انتظار دائم لما يتم طرحه من قبل الوفد المفاوض الإسرائيلي[1].

8. إصرار صانع القرار الفلسطيني على التوصل إلى صيغة تفاهم واتفاق مع الجانب الإسرائيلي، وهذا ما أكده محضر اللقاء في 1993/1/21 في مدينة سابسبورغ النرويجية، حيث أكد أبو علاء بالقول للإسرائيليين:"لقد تم اتخاذ القرار الحاسم من جانبنا بالوصول إلى سلام"، وهذا ما علق عليه حيدر عبد الشافي قائلاً:"لقد قررنا التفاوض حتى النهاية ومهما كان الثمن"[2].

9. إن الإطار السياسي لمفاوضات أوسلو هو رسائل الدعوة التي وجهت للأطراف المعنية بالمفاوضات وسائل الضمانات التي قدمت لهذه الوفود، والتي تعتمد في جوهرها بالنسبة للفلسطينيين على حدود الرابع من حزيران 1967.

إن لهذه العوامل السابق ذكرها، تأثيراً مباشراً على حيثيات هذه المرحلة من مراحل صنع القرار الفلسطيني، فغياب المعلومة وتفسيرها عن ساحة صانع القرار، والقرارات الدولية مثل (242، 338) التي أصبحت ثوابت لا يمكن تجاوزها، والوضع الإقليمي والدولي وانعكاسه على القضية الفلسطينية، والمفاوضات السرية، كل هذه العوامل ساهمت في عدم إمكانية طرح بدائل وخيارات متعددة أمام صانع القرار الفلسطيني، الذي جمد خياراته العديدة، واختزال خياره في الإستراتيجية التفاوضية التي تعتمد أصلاً على مقررات المجتمع الدولي.

وفيما يخص الحالة محل الدراسة وهي الاتفاق على فقرة الانسحاب من (غزة – أريحا أولاً) كانت المشاهد على النحو الآتي: إن مقترح الانسحاب من غزه هو مقترح إسرائيلي، صرف لم يكن طرحه عبر قناة المفاوضات سواء تلك التي كانت في واشنطن أو تلك التي كانت في أوسلو، بل أن

---

(1) أحمد قريع، مرجع سابق، ص 168.

(2) محمود عباس، مرجع سابق، ص 187، وانظر أيضاً حيدر عبد الشافي، إشكالية العمل الوطني، مرجع سابق، ص 14.

جذوره ترجع إلى شمعون بيرس عام 1982 عندما طرحه عطفاً على ذلك الاقتراح الذي تم تداوله في كامب ديفيد 1978[1].

وأصبح هذا المقترح متجذراً في مكنونات صانع القرار الإسرائيلي على مر الأعوام المتتالية خصوصاً بعد انطلاقة الانتفاضة الأولى ديسمبر 1987، فلقد بات بأن الإسرائيليين سواء في السلطة أو في الأحزاب أو في الشعب أو حتى في المؤسسة العسكرية قد اقتنعوا غالبيتهم بعدم جدوى البقاء في غزة[2].

وما عزز هذا الاعتقاد وهذا الموقف ما نشرته صحيفة (معاريف الإسرائيلية) لاستطلاع للرأي العام الإسرائيلي، في صيف 1993، أفاد بأن (77%) منهم موافقون على الانسحاب من غزة في إطار اتفاق شامل، أو حتى في إطار تفاوضي أو من جانب واحد[3].

ويضيف أحمد قريع بالتعليق على هذا الطرح الإسرائيلي لمسألة الانسحاب من قطاع غزة: "مطالبتنا بالانسحاب كانت بناء على استغلال النفور الإسرائيلي من غزه، والاستياء والرغبة بالتخلص منها بأي وسيلة"[4].

هذا الحديث يؤكد أن هذا الطرح لم يكن طرحاً فلسطينياً أو حتى أنه كان مدرجاً على جدول أولويات صانع القرار الفلسطيني، بل هو مؤشر على تلقي الوفد المفاوض الاقتراحات الإسرائيلية. أما فيما يخص الشطر الآخر من الانسحاب الإسرائيلي فهي مدينة أريحا، وقد جاء هذا الطرح بناء على طلب الجانب الفلسطيني، ولكن السؤال المطروح كيف تم طرح هذا المطلب، ويرد علينا أبو مازن بالقول أن فكرة أريحا جاءت كما يلي: عندما استمع أبو عمار إلى تقرير الوفد حول موافقة إسرائيل المبدئية على الانسحاب راح يطلب طلبات أخرى مثل أن غزة لا تكفي، لا بد أن ينسحبوا من مكان

---

(1) أبو علاء، مرجع سابق، ص 69.

(2) ممدوح نوفل، مرجع سابق، ص 80.

(3) محمود عباس، مرجع سابق، ص 295.

(4) أحمد قريع، مرجع سابق، ص 83.

آخر في الضفة الغربية حتى لا يقال أن الحل يشمل غزه ولا يشمل الضفة، ولذلك لابـد أن نطالـب بالانسحاب من أريحا مثلاً"[1].

هذه الفقرة السابقة تعطي صورة واضحة المعالم على كيفية ورود طرح مدينة أريحـا، فلـم تكن هناك جهات مختصة تحدد ما هي المدينة الفلسطينية ذات الأولوية والحاجة الملحـة لانـسحاب القوات الإسرائيلية منها، فكان من الواضح جداً أن مقترح مدينة أريحـا هـو مـن بـاب اسـتطلاع واستكشاف الرأي الإسرائيلي على هذا الطرح، بل وعلى العكس فقد ربط أبو عمار مـسألة اسـتلام قطاع غزة بالانسحاب من مدينة أريحا، وهذا ما قاله أبو عمار:"إسرائيل تريد التخلص من غزة، وأنا مستعد لأخذها منهم وتحمل وزرها شريطة أن يعطونا معها أريحا"[2].

ويضيف أحمد قريع متحدثاً:"أن طرح مدينة أريحا هو حتى لا يشعر أهل الضفة بـأن شـيئاً يصير ضد مصالحهم ورغباتهم، فلابد من شيء يقابله، وخوفاً من أن تتحول غزة أولاً، إلى غزة أولاً وأخيراً"[3].

ومن الجدير ذكره، أن هذا الطرح قد تمت الموافقة عليه من قبل الجانب الإسـرائيلي، لعـدة أسباب، أن الانسحاب سيكون في حدود مدينة أريحا وليس محافظة أريحا، وهذا يعني أنه إنـسحابٌ رمزيٌ[4]، فضلاً عن السبب الأهم كما يعتقده شمعون بيرس في كتابه (الشرق الأوسـط الجديـد)، أن مدينة أريحا قريبة من نهر الأردن وهذا يفتح المجال إلى حل مفضل في المستقبل بالنسبة لإسـرائيل، وهو إقامة اتحاد كونفدرالي بين الضفتين الشرقية والغربية، إضافة إلى هذه الأسباب هو عدم وجـود مستوطنات يهودية[5].

---

(1) محمود عباس، مرجع سابق، ص 298.
(2) ممدوح نوفل، مرجع سابق، ص 80.
(3) أحمد قريع، مرجع سابق، ص 153.
(4) ممدوح نوفل، مرجع سابق، ص 82.
(5) حسين شريف، مرجع سابق، ص 954.

من هنا يتلمس الباحث من مجال الانسحاب من غزه وأريحا أولاً أربعة أبعاد هي:

الأول: إن فكرة الانسحاب من الأراضي الفلسطينية لم تكن من خيارات صانع القرار الفلسطيني، بل على العكس كانت تحمل في ثناياها مؤشرين الأول: يتعلق بمسألة الانسحاب من قطاع غزة وهو مقترح إسرائيلي محض، وترغب إسرائيل في التخلص من عبئه، والثاني: يتعلق بمسألة الانسحاب من مدينة أريحا والتي أتت وليدة الصدفة الكاملة، وليست وليدة الأهمية الإستراتيجية لهذه المدينة. نستخلص من هذا الواقع أن الموافقة الإسرائيلية لم تكن بناءً على الرغبة والحاجة الفلسطينية بالانسحاب من قطاع غزة وأريحا معاً.

الثاني: إن الانسحاب من قطاع غزة وأريحا بالتحديد لم تشكل في يوم من الأيام رؤية صانع القرار الفلسطيني، بل كان سقف هذه الرؤية هو حدود عام 1967 القائمة على الشرعية الدولية.

الثالث: إن الطرح الفلسطيني لمدينة أريحا كان بحاجة إلى موافقة إسرائيلية، فبدونها لا يمكن أن تكون حقيقة قائمة بذاتها، باعتبار أن الانسحاب من أريحا يعتمد على قرار الحكومة الإسرائيلية، لذا نجد أن الموافقة الإسرائيلية هي الجوهر لأي طرح فلسطيني يمكن أن يقوم وينشأ ويكون حقيقة على أرض الواقع.

الرابع: أن صانع القرار الفلسطيني لم يمتلك أي قائمة من الخيارات والبدائل يمكن استخدامها في هذا المفاوضات.

المطلب الخامس: مرحلة تنفيذ القرار

المقصود بهذه المرحلة هو مرور القرار بالقنوات الرسمية لأجهزة صنع القرار الفلسطيني المختلفة، لإضفاء الشرعية والإلزامية عليه، لذا سيتم استعراض الإجراءات والوقائع التي سلكها صانع القرار الفلسطيني من أجل الموافقة عليه في دوائر النظام السياسي الفلسطيني، ومن نافلة القول أن اتفاق (غزة – أريحا أولاً) مر بعدة خطوات من أجل إقراره وهي على النحو الآتي:

الخطوة الأولى:

التعتيم والتضليل الذي اكتنف هذه المفاوضات، بحيث اتسمت بدرجة عالية من السرية الكاملة، وعلى اثر هذا لم يكن الصف الأول من القيادات الفلسطينية المتقدم على اطلاع بهذه المفاوضات وما نتج عنها من اتفاق إعلام المبادئ حتى تم تسريب أخبار الاتفاق عبر وسائل الإعلام المرئية والمقروءة. والشاهد في ذلك ما عبر عنه أحمد قريع بأن اجتماع اللجنة التنفيذية للمنظمة واللجنة المركزية لحركة (فتح)في 1993/9/2 تحت قيادة (ياسر عرفات) كانت سمة هذا الاجتماع التعويم والإنكار والتضليل الصريح، فبدلاً من أن يتحدث أبو عمار عن الاتفاق الذي تم توقيعه بالفعل، ذهب يتحدث عن ورقة مصرية قدمت للولايات المتحدة الأمريكية، وقد تم الموافقة عليها من قبل إسرائيل. ويزيد أبو علاء بالتعليق:"لم يدرك هؤلاء المجتمعون ما حدث في الواقع السياسي إلا بعد تسريب الأنباء لهذا الاتفاق"[1].

وهذا ما أكده محمود عباس(أبو مازن) من ناحية أخرى بالقول "إنه في تلك الأثناء وقبل الكشف عن العملية كلها، عقدت دورة اجتماعية للقيادة الفلسطينية من اللجنة المركزية لحركة (فتح) واللجنة التنفيذية، وقد كنت متردداً في وضع الأوراق على جداول أعمال اللجنة خوفاً من التسريب، لذلك لجأت إلى الحيلة للتخلص من الحديث، وهكذا أفضت الاجتماعات دون أن أتفوه بكلمة واحدة عن الاتفاق"[2].

ومن المعروف أن المهمة الأولى بعد توقيع الأحرف الأولى من إعلان المبادئ في أوسلو 1993/8/20، هو دعوة اللجنة التنفيذية والمجلس الوطني أو حتى المركزي للانعقاد لاطلاعهم على هذا الاتفاق والتصويت عليه، لكن ما حدث هو غير ذلك، فلم يقف الحد بالنسبة لصانع القرار الفلسطيني إلى السرية الكاملة حتى أنجزت المفاوضات بتوقيع الأحرف الأولى، بل شهدت الأمور تأخيراً غير منطقي من أجل ضمان الموافقة على تمرير هذا الاتفاق عبر الأوساط القيادة، وارتخاء

(1) أحمد قريع، مرجع سابق، ص 266-270.
(2) محمود عباس، مرجع سابق، ص 305.

الصدمة التي أحدثتها الاتفاقية لديهم، وبالفعل تم دعوة اللجنة المركزية لحركة (فتح) لانعقاد 2-1993/9/3، ودعوة اللجنة التنفيذية في 1993/9/9 والمجلس المركزي في 10-1993/10/11.

الخطوة الثانية:

تمثل بإنعقاد اللجنة المركزية لحركة (فتح) في ذلك التاريخ، ومن المعروف أن اللجنة المركزية لحركة (فتح) تتكون من (16) عضواً قيادياً، وقد كانت مهمة اللجنة المركزية الموافقة على هذا الاتفاق ومن ثم عرضه على الأطر القيادية الفلسطينية العليا المختلفة.

ويأتي سبب دعوة اللجنة المركزية للانعقاد والموافقة لما تمثله هذه الحركة من العمود الفقري لمنظمة التحرير، بل أن نتائج اجتماع اللجنة المركزية لحركة (فتح) هي المؤشر على الموقف الفلسطيني اللاحق وهي الأساس في تقرير الموقف الفلسطيني، فالاتفاق من الناحية الرسمية هو ما بين المنظمة وإسرائيل، ولكنه في الواقع هو ما بين حركة (فتح) وإسرائيل، فأطر المنظمة ومؤسساتها أصبحت منذ زمن أطراً فتحاوية أكثر منها أطراً وطنية. وهذا ما أكده كثير من الدبلوماسيين الغربيين والعرب بأن "نتائج الاجتماعات هذه هي جوهر الموقف الفلسطيني"[1].

ولكن قد طغت على هذه الاجتماعات خلافات بين رئيس الدائرة السياسية لمنظمة التحرير وأمين سر اللجنة المركزية فاروق القدومي وبين الأكثرية المؤيدة لخيار (غزة – أريحا أولاً) إلا أن هذه الخلافات لم تتسم بأي نوع من أنواع الصدام، واكتفى بعدم رغبته في التوقيع على هذا الاتفاق. ويرى القدومي أن اللجنة المركزية لفتح اضطرت لهذا المخرج – وهو الموافقة على الاتفاق – لحفظ ماء الوجه[2].

وتجدر الإشارة هنا إلى أن أعضاء اللجنة المركزية الذين حضروا الاجتماع هم (14) عضواً وذلك بسبب تغيب كل من خالد الحسن وهاني الحسن. ولقد كان من بين الحضور المؤيدين لهذا الاتفاق : ياسر عرفات، محمود عباس، انتصار الوزير، محمد غنيم، (وهو أحد الصقور)، ونبيل

(1) ممدوح نوفل، مرجع سابق، ص 189.

(2) حسين أبو شنب، الاتفاق الفلسطيني الإسرائيلي، الرأي والرأي الآخر، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1995، ص 151.

شعث، ونصر يوسف. ومن أبرز من عارضه هم: فاروق القدومي وعباس زكي ومحمد جهاد، وصخر حبش[1].

الخطوة الثالثة:

تمثل في انعقاد اجتماع اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير في يومي 8-1993/9/9 بعد عشرين يوماً من توقيع اتفاق الأحرف الأولى من إعلان المبادئ في أوسلو، بحضور نصاب من أعضائها وغياب كل من شفيق الحوت ومحمود درويش من المستقلين وقبل الكشف عن اتفاق أوسلو بشهر لأسباب متعددة، وقد لحقهم عبدالله الحوراني وهو من المستقلين، الذي أعلن رفضه الإتفاق وعدم شرعية البحث فيه، وجمد عضويته من اللجنة التنفيذية[2].

وكذلك فعل عبد الرحيم ملوح ممثل الجبهة الشعبية في اللجنة التنفيذية، وتيسر خالد ممثل الجبهة الديمقراطية، ومحمود إسماعيل ممثل الجبهة العربية فيها، وأن فاروق القدومي أعلن معارضته الإتفاق، وصوت ضده، وأن جمال الصوراني من المستقلين امتنع عن التصويت، وأن الأب ايليا خوري من المستقلين لم يحضر[3].

وأما الذين وافقوا على الاتفاق وصوتوا له من أعضاء اللجنة التنفيذية وكانوا هم: ياسر عرفات رئيسها، ومحمود عباس وهما من فتح، وسمير غوشة ممثل جبهة التحرير، وسليمان النجاب ممثل الحزب الشيوعي، وجاويد الغصين رئيس مجلس الصندوق القومي، وياسر عمرو، ومحمد زهدي النشاشيبي وهما من المستقلين[4]، وهكذا كان مجموع من صوت للاتفاق تسعة أعضاء من أصل ثمانية عشر عضواً في اللجنة التنفيذية انتخبهم المجلس الوطني في الدورة (22) عام 1991، وهؤلاء التسعة الموافقون من بين خمسة عشر حضروا الاجتماع.

---

(1) خالد الحسن، حول اتفاق غزة – أريحا أولاً، دار الشروق، عمان، 1994،، ص 292.

(2) أحمد الدجاني، شهادتي عما جرى في اجتماع المجلس المركزي الفلسطيني، 1993، جريدة الرأي الأردنية، 1994/11/8، الشهادة الثانية.

(3) مرجع سابق، ص 42-43.

(4) مرجع سابق.

ولقد أثيرت أيضاً الخلافات في هذا الاجتماع ما بين المؤيدين والمعارضين للاتفاق، إلا أن هذه المعارضة لم يكن لها فاعلية كاملة وأصداء مرجوة في ظل سيطرة أبي عمار على مقاليد السلطة بأشكالها وأنواعها كافة، بل إنه عندما احتدم النقاش حول مسألة السرية لهذه المفاوضات وأن الاتفاق يمثل الحدود الدنيا للحقوق الشرعية للشعب الفلسطيني، لجأ أبو عمار إلى فض الاجتماع بحجة أنه مرهق ومتعب في حين أنه ذهب ليلتها للتوقيع على رسالة الاعتراف المتبادل 9/9 العامنفسه[1]. ويصف أبو مازن أن اللجنة التنفيذية واللجنة المركزية لحركة فتح والمعارضة الفلسطينية بأنها الأضعف بتاريخ النضال الفلسطيني[2].

هكذا تم إقرار اللجنة التنفيذية لهذا الاتفاق بفض الاجتماع دون الموافقة الرسمية والنهائية على الاتفاق التاريخي، وهكذا تم تمريره سواء برضا المؤيدين أو بمعارضة المعارضين له.

الخطوة الرابعة: انعقاد المجلس المركزي الفلسطيني في 10-1993/10/11:

جاء انعقاد هذا الاجتماع بعد 40 يوماً من توقيع الإعلان والاتفاق في أوسلو، في حين انعقد الكنيست الإسرائيلي للموافقة على هذا الاتفاق في 21-1993/9/22، وكان عدد أعضاء المجلس المركزي هو (110) أعضاء، ولكن غالبيتهم من ممثلي حركة فتح ومؤيديها، والنسبة الأكبر غياب الأعضاء هم من فئة الفصائل المعارضة ومن فئة المستقلين الذين أعلنوا معارضتهم لهذا الاتفاق، فكان غياب ممثلي الجبهة الشعبية والديمقراطية فضلاً عن ممثلي فصيلي (القيادة العامة) و (الصاعقة) اللذين يقاطعان أعمال المجلس منذ عام 1984 في الدورة (17) للمجلس الوطني، هؤلاء لهم (10) أصوات[3].

وكان من الحاضرين ممثلون عن جبهة النضال الشعبي والحزب الشيوعي وجبهة التحرير الفلسطينية وجبهة التحرير العربية، وممثلين عن الاتحادات الشعبية والعسكريين الموالين لعرفات.

---

(1) ممدوح نوفل، مرجع سابق، ص 239.

(2) مرجع سابق، ص 258.

(3) أحمد صدقي الدجاني، مرجع سابق، ص 42-43.

ولقد كانت نتيجة التصويت في المجلس المركزي على النحو الآتي: (63) عضواً موافق على الاتفاق و (8) أعضاء معارضين، وكان من بينهم شفيق الحوت وصالح البرغوثي، عبد المجيد التايه، ومحمد ملحم، ونادر التميمي، وإبراهيم العتر، وأبو العباس وأحمد الدجاني.

وامتنع عن التصويت (9) أعضاء هم فاروق القدومي وصقر حبش وعباس زكي، من أعضاء اللجنة المركزية لحركة فتح، وجمال الصوراني وياسر عمرو من اللجنة التنفيذية، وسمير أبو غزالة وسلوى أبو خضر من قيادات اتحاد المرأة[1].

ولقد تم إثارة المعارضة المؤسسة الفلسطينية، ولكن قد اختزلت وحجمت هذه المعارضة في نقطة جوهرية، وهي مسألة هل من صلاحية واختصاص المجلس المركزي مناقشة وإقرار هذا الاتفاق، أم أنه ليس من صلاحية بل من اختصاص المجلس الوطني الفلسطيني فانقسمت الآراء على هذه النقطة إلى ثلاثة مواقف وهي:

الأول: موقف الرفض ومنطقه أنه لا يجوز ولا يحق للمجلس المركزي إقرار الاتفاق وفقاً لميثاق المنظمة ونظامها الأساسي، في حين يعتبره مكتب رئاسة المجلس الوطني يراقب ويتابع تنفيذ قرارات المجلس الوطني بما يعهد إليه، والمادة السادسة من اختصاصات المجلس المركزي تنص على التزام المجلس في ممارسة اختصاصاته وأعماله بوجه عام بقرارات المجلس الوطني، ولا يجوز له تعديلها أو إلغاؤها أو تعطيلها أو اتخاذ قرارات تتناقض معها أو تتجاوزها، وتكون جميع قراراته في إطار مقررات المجلس الوطني[2].

وهو ما عبر عنه الشيخ عبد الحميد السائح رئيس المجلس الوطني والمجلس المركزي، بالقول: "إنه ليس من حق اللجنة التنفيذية التنازل عن شبر واحد من أرض فلسطين، كما ليس من حق اللجنة التنفيذية التعديل في ميثاق منظمة التحرير"[3].

---

(1) أحمد الدجاني، الحلقة السادسة 1994/11/17، مرجع سابق، ص 27-28.

(2) دائرة الدراسات والتوثيق في المجلس الوطني الفلسطيني، القرارات القانونية الصادرة عن المجلس الوطني الفلسطيني (1964-1991)، منظمة التحرير الفلسطينية، دار الكرمل للنشر، عمان مارس 1990، ص 72.

(3) خالد الحسن، مرجع سابق، ص 353.

وهذا التصريح أتى عقب مناقشة المجلس المركزي لاتفاق أوسلو ووثيقة الاعتراف المتبادل.

الثاني: وافق على مناقشة المجلس المركزي للاتفاق والتصديق عليه، لأن صلاحيات المجلس تمكنه من التصديق على الاتفاق، لأن من اختصاصاته في المادة السادسة أيضاً تنص على أن من صلاحياته أن ينظر المجلس في أية أمور أخرى يحيلها له المجلس الوطني واللجنة التنفيذية(1)، وهذا ما تم بالفعل في وجهة نظر أصحاب هذا الموقف، بأن اللجنة التنفيذية وجهت دعوة لانعقاد المجلس المركزي لمناقشة الاتفاق وإقراره لأنه لا يتعارض ولا يتناقض مع مقررات المجلس الوطني منذ عام 1974 والتي تنص أهم مقرراتها على إقامة سلطة وطنية على أي جزء يتم تحريره.

الثالث: هو أكثر اعتدالاً والباحث يرى فيه الإجراء الصحيح القانوني، أن للمجلس حقاً في مناقشة هذا الاتفاق بناءً على دعوة اللجنة التنفيذية، ولكنه من حيث واقع الحال لا يعتقد أن (أنظمة المنظمة تنص على أن المجلس المركزي حق وصلاحية في إقرار هذا الاتفاق، لأنه بحاجة إلى إجماع وطني شامل أو على الأقل حضور ثلثي أعضاء المجلس الوطني، باعتباره الجهة الوحيدة المخولة في تقرير الاتفاق لما يترتب عليه من تقرير مصير الشعب الفلسطيني بأكمله، فهو ليس من حق المجلس المركزي، وهو الصورة المصغرة للمجلس الوطني فكيف له أن يبت ويأخذ على عاتقه المصادقة على توقيع الاتفاقية، وعلى وثيقة الاعتراف المتبادل.

يتضح للباحث من خلال الحيثيات السابقة عدة محاور:

- غياب شبه كامل للمعارضة عن مناقشة هذا الاتفاق في اللجنة المركزية لحركة فتح واللجنة التنفيذية في المجلس المركزي.
- عدم امتلاك المعارضة أدوات فاعلة للتأثير على هذه المصادقة.
- المعارضون من اللجنة التنفيذية واللجنة المركزية لحركة فتح قد امتنعوا عن التصويت في المجلس المركزي.

---

(1) دائرة الدراسات والتوثيق في المجلس الوطني الفلسطيني، مرجع سابق.

- أغلبية الأعضاء الحاضرين هم ممن يطلق عليهم الموالون لـ ياسر عرفات وإرادته سواء كانوا من المستقلين أو الفتحاويين أو بعض الفصائل.
- ضمان صانع القرار الفلسطيني الموافقة والمصادقة على هذا الاتفاق. وهذا ما عبرت عنه صحيفة (هيرالد تربيون) عن اجتماع المجلس المركزي "بأنه لم يكن هناك شك بأن رئيس اللجنة التنفيذية سوف يربح تصويت المجلس، وذلك لغياب الفصائل المعارضة ومقاطعتها الاجتماع"(1).

المطلب السادس: مرحلة تقييم القرار

تمثل المرحلة الأهم لقياس مدى نجاح القرار أو فشله من حيث التطبيق، فهذه المرحلة عبارة عن عملية استرجاعية تستكشف ردود الأفعال الموضوعية على القرار الذي اتخذ في دوائر صناعته، وسيعتمد الباحث في هذه المرحلة على رصد الآراء المؤيدة لهذا القرار والآراء المعارضة له، بحيث تعطينا صورة نستطيع من خلالها تقييم هذا القرار الإجرائي.

أولاً: المؤيدون: بحيث يقيمه أبو علاء ويقول إن الاعتراف الإسرائيلي المقترح بحق (م.ت.ف) إنما ينطوي على قبول ضمني بجدول أعمال المنظمة السياسي و يقع على رأس أهدافها حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير(2).

أما أبو مازن فيقول في هذا الصدد موجهاً حديثه لأبي علاء لقد صنعت المفاجأة وحققت ما لم يخطر بالبال"، أو يحلم به صانعو التاريخ ومهما حاول بعضهم النيل منه والتقليل من أهميته، إلا أنه وضع شعبنا على أول طريق الاستقلال، وتأسيس الكيان وبناء المجد(3).

وفيما يتعلق بردود الأفعال المؤيدة من الفصائل الفلسطينية الأخرى، نجد أن اللجنة المركزية لحزب الشعب الفلسطيني يرى أن الاتفاق مشحوناً بالاحتمالات الايجابية، بحيث يحدد الاتفاق هدف

---

(1) أحمد الدجاني، الحلقة السابعة 1994/11/20، مرجع سابق، ص 34-35.

(2) أحمد قريع، مرجع سابق، ص .

(3) مرجع سابق، ص

التفاوض في المرحلة النهائية بتنفيذ قرار مجلس الأمن 242[1]، والذي يعني الانسحاب الكامل من الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967.

أما الاتحاد الديمقراطي الفلسطيني (فدا)، أعرب عن تأييده للاتفاق وقال أنه ميدان جديد من الصراع في سبيل الاستقلال والحقوق الوطنية[2]. ويقول محمود عباس عضو اللجنة التنفيذية:"إن المنظمة حصلت من الإسرائيليين في (إعلان المبادئ) على أمور كثيرة كانوا يعتبرونها من المحرمات"، معداً في هذا السياق قرارهم بوجود الشعب الفلسطيني.

ثانياً: المعارضون: لقد عبر فاروق القدومي على هذا الاتفاق "بأنه شهادة وفاة للشعب الفلسطيني، ولذا وقفت موقف المعارض حفاظاً على العهد"[3].

أما الشيخ عبد الحميد السائح فلقد عبر على أن الاتفاق مرفوض وغير شرعي وليس من حق التنفيذية التنازل عن شبر واحد[4].

ولقد أضاف خالد الحسن بأنه:"لا يحق لأي جهة بما في ذلك المجلس الوطني الموافقة على اتفاق إلا إذا اقترنت هذه الموافقة بقبول ناتج عن استفتاء الشعب الفلسطيني في المخيمات وداخل وخارج الوطن المحتل[5]. ولقد عقب نايف حواتمة بالقول أن:"إسرائيل مُنحت ثاني أكبر نصر في تاريخ الصهيونية بعد ولادة الدولة العبرية بهذا الاتفاق"[6].

أما عباس زكي وصخر حبش العضوان البارزان في الجنة المركزية فقد تحدثا:"أن ما جرى استغفالاً لأعضاء اللجنة المركزية"[7].

(1) ماهر الشريف، مرجع سابق، ص 423.
(2) مرجع سابق، ص 425.
(3) حسين أبو شنب، مرجع سابق، ص 216.
(4) خالد الحسن، مرجع سابق، ص 349.
(5) حسين أبو شنب، مرجع سابق، ص 222.
(6) نايف حواتمة، مرجع سابق، ص 108.
(7) حسين أبو شنب، مرجع سابق، ص 224.

أما فيما يخص تعقيب الباحث على اتفاق إعلان المبادئ(اتفاق أوسلو) فهو كالآتي:

1. إنه لا يمكن مطالبة الحركة الوطنية الفلسطينية بمختلف اتجاهاتها الإجماع على تأييد الاتفاق أو حتى رفضه.
2. إن الاتفاق كان نتاج الحسابات والموازين والقوى الدولية والإقليمية.
3. عدم قراءة الفصائل الفلسطينية الاتفاق فهو ينطلق من العناوين الأساسية لردود الأفعال على الاتفاق وهي كالآتي:

(1) تعقيب الباحث من المؤيدين للاتفاق:

أ- إن الاتفاق كان نتاح الحسابات والموازين والقوى الدولية والإقليمية.

ب- المراهنة على الولايات المتحدة والدول الإقليمية وحتى إسرائيل ذاتها في تحقيق عملية السلام.

ج- إن الاتفاق لم يكن يمتلك آلية التنفيذ، والضمان لهذه الآلية، بحيث تم تعويم المسائل الإجرائية وهذا ما تم بالفعل.

د- تم تأجيل البحث في أهم القضايا الجوهرية كالقدس واللاجئين والمستوطنات وتقرير المصير.

هـ- سلب الاتفاق كثيراً من مقومات السيادة الفلسطينية في أشكال الأراضي، والمعابر، والعلاقات الخارجية.

أما تعقيب الباحث على المعارضين للاتفاق، فيتركز رأيه للمعارضة الفلسطينية، على الاتفاق أنها:

1. لم تكن معارضة الفصائل الفلسطينية (للاتفاق)، منطلقة من زاوية الحسابات والموازين الدولية، بحيث أغفلت هذا العامل، وبالتالي كانت نظرتها ضيقة الأفق.

2. إن اعتراض الفصائل داخل منظمة التحرير، هو ليس اعتراضاً على مبدأ العملية السلمية، بقدر ما هو اعتراض على البيئة المحيطة بالاتفاق، وهذا ما عبرت عنه الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، "وإن الظروف الدولية والإقليمية المحيطة بعملية السلام ليست مناسبة"[1].

3. إن الفصائل المعارضة داخل المنظمة لم تكن تمتلك القدرة في التأثير على القرار السياسي الفلسطيني، إضافة إلى افتقادها القاعدة الجماهيرية من خلال تراجع شعبيتها وسط الشارع الفلسطيني من جانب، ومن جانب آخر الرؤية الإستراتيجية.

4. الشريحة الإسلامية المعارضة للاتفاق، كانت خارج مظلة منظمة التحرير وما زالت، فلا تمتلك حق الاعتراض على الاتفاق داخل أجهزة صنع القرار الفلسطيني.

وبالتالي في ضوء ما سبق ذكره، نجد أن المعارضة الفلسطينية لصانع القرار كانت عبارة عن "معارضة وهمية" ليس لها أي تأثير على قرار اتفاق إعلان المبادئ.

(1) صبحي عسلية وآخرون، مرجع سابق، ص 87.

الفصل الثالث

تأثير (اتفاق أوسلو) على الأداء الاقتصادي الفلسطيني

الواقـع أن الاقتـصاد الفلسطيني وقع تحت تأثير الإحتلال المباشر لعقود عديدة، بالتالي فإن القطاعـات الإقتـصادية قـد وقعـت هي الأخري تحت هذا التـأثير، وقد برزت جراء الممارسات الإسـرائيلية وقائع وحقائق لايمكن تجاهلها ،فمن مصادرة الأراضي والسيطرة علي الموارد الطبيعية وصولا إلي عرقلة النشاط الإقتصادي برمته وشل فاعليته.

فقـد ظلـت الممارسات الإسرائيلية تطبق إلي أن جاء اتفاق اوسلو والذي بدوره أفرز أيضا وقائع جديدة كان له تأثيراته الإيجابية والسلبية علي حد سواء، من هنا سيعتمد الباحث في هذا الفصل علـي إيضاح هذه الوقائع الجديدة بعد الانسحاب الإسرائيلي عام 1993، حسب كل نشاط وكل قطاع اقتـصادي، ومـا هـو مقـدار التغير الحاصل جراء توقيع إتفاق أوسلو على القطاعات والمؤشرات الإقتصادية الفلسطينية.

المبحث الأول

القطاعات الإقتصادية الفلسطينية الرئيسية

المطلب الأول: القطاع الزراعي

أولاً: قطاع الزراعي قبل اتفاق أوسلو

يمثل القطاع الزراعي بؤرة الارتكاز في البنية الاقتصادية بالنسبة لغالبية الدول النامية (العالم الـثالث)، وذلك نتيجة لسببين يعززان هذا الاعتماد، الأول منه افتقار الدول النامية إلى أي قطاع آخر مـتطور يمكن أن تعتمد عليه، والثاني مقدرة هذا القطاع في خلق ودفع التنمية الاقتصادية إلى الإمام من خلال تحسين مستوى معيشة الأفراد وتوفيرها فرص للعمل والتقليل من الظواهر السلبية التي

يمكن أن تعتري أي اقتصاد مثل (البطالة)؛ والعمل على رفع الإنتاج القومي والمحلي، من هنا تعتبر الزراعة العمود الفقري للاقتصاد الفلسطيني منذ وقبل الاحتلال الإسرائيلي لعام 1967، حيث ساهم قطاع بنحو (20%-30%) من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (1967-1992) إلا أن سياسات الاحتلال أدت إلى انخفاض نصيب الزراعة في الناتج المحلي الفترة من (1970-1976) إلى (26%، 19%) على التوالي خلال الفترة 1980-1987 وانخفضت قدرة القطاع الزراعي على تلبية الطلب المحلي من السلع الزراعية خصوصاً الغذائية، حيث بلغت الفجوة في الاستهلاك المحلي نحو (85%) للقمح، (75%) للحبوب العلفية (84%) للأسماك، و (42%) للحوم الحمراء والحليب[1].

واتبعت سلطات الاحتلال عدة سياسات نظامية استهدفت تقليص القطاع الزراعي الفلسطيني من أهمها[2]:

1. مصادرة الأراضي الفلسطينية: وقد بدأت عملية المصادرة منذ الأيام الأولى للاحتلال حين أقدمت سلطاته على مصادرة الألف الدونمات من أراضي الأغوار الخصبة لتقيم عليها عشرات المستوطنات الزراعية والأمنية، وقد أدى ذلك إلى تجريد الآلاف المزارعين من أراضيهم، وبعد ذلك امتدت عمليات المصادرة إلى المناطق الجبلية في الضفة ثم السهل الساحلي في جنين وطولكرم وقلقيلة، أما في قطاع غزة فقد ركزت سلطات الاحتلال على مصادرة أراض أخذت شكلاً دائرياً من الساحل مروراً بجنوب القطاع الأمر الذي أدى إلى السيطرة على شاطئ البحر بكامل.

وقد بلغ جمالي مساحة الأراضي التي صادرتها إسرائيلي من الضفة حتى نهاية 1987 (2.268.500) دونم أو (52%) من إجمالي مساحة الضفة الغربية وقد تمت المصادرة على النحو التالي: (1.106000) دونم باعتبارها ارض تابعة للدولة، (47.000) دونم تمت مصادرتها لأغراض

---

(1) منظمة التحرير الفلسطينية، دائرة الشؤون والتخطيط، البرنامج العام لإنماء الاقتصاد الوطني الفلسطيني للسنوات 1994-2000، المجلد الثاني، تموز 1993، ص 655.

(2) عماد جاد، مرجع سابق، ص 178-182.

عامة، (60.000) دونم باعتبارها أملاك غائبين، و (5000) دونم بالشراء (مع وجود حالات تزوير كثيرة). أما في قطاع غزة فقد تم خلال نفس الفترة مصادرة (144.4) ألف دونم أو (44.4%) من إجمالي مساحة القطاع، وقد تم تشييد عشرات المستوطنات على هذه الأراضي بلغت في نهاية 1986 (185) مستوطنة في الضفة الغربية و (31) مستوطنة في قطاع غزة.

2. السيطرة على الموارد المائية: تحظى الضفة الغربية بموارد مائية وفيرة بالمقارنة مع باقي مناطق الشرق الأوسط، فنحو (68%) من مساحتها تحظى بمعدل سنوي من الأمطار يزيد عن (300) ملم، ويقدر الاحتياطي القابل للاستغلال من المياه بنحو (650) مليون متر مكعب، ويقدر أن الضفة تزود إسرائيل من خلال هذه الأحواض بحوالي ثلث استهلاكها من المياه المقدر بـ (1920) مليون متر مكعب، ويستهلك العرب ما بين (100-110) ملايين متر مكعب من المياه سنوياً، أو ما يوازي (5%) من الاستهلاك الإسرائيلي للمياه، وتأتي مياه الضفة من الآبار الارتوازية والينابيع ويوجد نحو (300) ينبوع يضخ ما بين (50-60) مليون متر مكعب ويتجمع في آبار السطح نحو (6) ملايين متر مكعب.

ولقد حددت سلطات الاحتلال سقفاً لكمية المياه التي يمكن ان يستخدمها الفلسطينيون، فاتجهت إلى سحب كميات ضخمة من مياه الضفة والقطاع، في الضفة قامت شركة "مكيروروت الإسرائيلية" منذ عام 1968 بحفر (34) بئراً تضخ ما بين (30-45) مليون متر مكعب (وهي أكثر من ثلثي كمية المياه التي تضخها الآبار الفلسطينية مجتمعة وعددها (300) بئر كذلك سمحت سلطات الاحتلال للمستوطنات اليهودية بحفر الآبار التي تعتمد على تقنيات متقدمة تمكنها من سحب كميات هائلة من المياه وانعكس ذلك مساحة الأراضي المروية في الضفة مقارنة بإسرائيل، إذ بلغت في الضفة عام 1985 (5%) من إجمالي مساحة الأراضي مقابل (45%) في إسرائيل.

3. تبوير الأراضي الزراعية الفلسطينية: حيث أقدمت سلطات الاحتلال على اتخاذ إجراءات عديدة للتضييق على المزارعين العرب وذلك بإجبارهم على الزراعة في مناطق معينة أو منعهم من

زراعة محاصيل معينة واستبدالها بزراعة محاصيل أخرى أقل لإنتاجية، ويدخل في هذه السياسة إصدار الأوامر العسكرية التي تحظر على المزارعين العرب زراعة محاصيل معينة مثل الأمر العسكري رقم (1039) في مطلع عام 1983 والذي نص على منع زراعة الأشجار المثمرة في الضفة الغربية والقطاع دون إذن من الضابط الإسرائيلي المسؤول على الزراعة في الإدارة المدنية ويحرم على أي شخص نقل أي نبتة أو تطعيم الأشجار المثمرة بدون إذن خاص من السلطات.

4. إغلاق الأسواق الإسرائيلية أمام المنتجات الزراعية العربية، حيث أغلقت إسرائيل أسواقها أمام المنتجات العربية من الضفة والقطاع المحتلين ودفعت المنتجين إلى تصديرها عن طريق الأردن الذي يتمتع باكتفاء ذاتي، لاسيما في مجال الحمضيات وكان ذلك نوعاً من الضغط على مزارع الأراضي المحتلة للتخلي عن زراعة الحمضيات تمهيداً لإخراجه من النشاط الزراعي.
5. إغراق الأسواق في الضفة والقطاع بالمنتجات الإسرائيلية المدعومة والرخيصة نسبياً لمنافسة المنتجات الزراعية الفلسطينية في أماكن إنتاجها مما يجبر قطاعات واسعة من المزارعين على ترك هذه المنتجات.
6. محدودية مصادر التمويل، حيث تنعدم في الأراضي المحتلة البنوك الزراعية فقد قامت سلطات الاحتلال بإغلاق المصارف والبنوك الفلسطينية والعربية التي كانت قائمة قبل الاحتلال، بناءً على الأمرين العسكريين رقمي 7 و 194 لعام 1968 وحالت دون افتتاح مصارف جديدة، ومن ثم قضت على كل إمكانية لإيجاد فرص للتمويل، هذا في الوقت الذي حرصت فيه البنوك الإسرائيلية على افتتاح فروع لها في المدن المحتلة، مما اضطر الفلسطينيين للاعتماد عليها، وتضع هذه البنوك شروطاً قاسية للاقتراض منها رهن الأراضي والحصول على فوائد باهظة تتراوح ما بين (40-100%)، الأمر الذي يؤدي إما لعزوف المزارع أو لتنازل المزارع عن أرضه للبنك في حالة عجزه عن السداد.

7. إهمال الخدمات والأبحاث الزراعية: فقد وضعت دائرة الزراعة في الضفة والقطاع تحت سلطة الحكم العسكري، وقد تولى هذه المهمة ضابط قيادة متخصص ومنح بموجب أمر عسكري من قائدي المنطقتين جميع الصلاحيات التي كان يتمتع بها وزير الزراعة في الأردن بالنسبة للضفة وفي مصر بالنسبة للقطاع، وقد عمد المسؤول العسكري الإسرائيلي إلى ذلك من خلال:

- خفض ميزانية الدائرة من (94) مليون شيكل عام 1968-1969 إلى (11) مليوناً عام 1980-1981، وكذلك ميزانية البحث العلمي من (1.666) مليون شيكل عام 1971-1972 إلى (0.075) مليون شيكل عام 1980-1981.
- تقليص الخدمات الإرشادية التي تقدمها الدائرة الزراعية.
- حل جهاز البحث العلمي الذي كان قائماً قبل الاحتلال بحجة الاستعانة بالجهاز الإسرائيلي الأكثر تطوراً الأمر الذي كان يهدف إلى خلق تبعية عملية للمركز الإسرائيلي.
- إهمال التعليم الزراعي، فحتى عام 1986 لم يسمح لأي من الجامعات المحلية بإنشاء كلية للزراعة الأمر الذي أدى إلى استمرار التخلف الواضح في المستوى التعليمي للعاملين في هذا القطاع.

ملامح القطاع الزراعي

أولاً: مساحة الأراضي المزروعة:

انخفضت مساحة الأرض المزروعة من (2.168.000) مليون دونم في عام 1964 إلى (1.858.400) مليون دونم عام 1968 أي أنها تقلصت بعد الاحتلال مباشرة بمقدار (309600) دونم أي بنسبة (14.3%)[1]، وقد استمر هذا الانخفاض كطابع مميز لأداء القطاع الزراعي الاقتصاد، حتى وصلت هذه المساحة إلى (1879000) مليون دونم عام 1985 انخفضت بمقدار (289000) دونم عما كانت عليه عام 1968.

---

(1) المركز الجغرافي الأردني، الحقوق التراكمية للشعب الفلسطيني، دراسة غير منشورة، عمان 1985.

ثانياً: مساحة الإنتاج النباتي:

رغم اتجاه الأرض الزراعية للانخفاض حيث انخفضت من نحو (1.9) مليون دونم عام 1966، إلى نحو (1.8) مليون دونم عام 1989، إلا أن كمية الإنتاج ومستوى الإنتاجية كان في تحسن وزيادة نسبية كما هو واضح من خلال ملاحظة ما يتضمنه الجدول (2) عن مساحة الأراضي المزروعة، وإنتاجها قبل وبعد الاحتلال، والذي يوضح أنه بالنسبة للمحاصيل الحقلية فقد ارتفعت إنتاجية الدونم من (71.94) كجم، دونم في عام 1966 إلى دونم في عام 1968 كجم دونم عام 1981، ثم انخفضت إلى 96.3 كجم دونم عام 1985.

جدول رقم (2)

المساحة المزروعة والإنتاج النباتي في الأراضي المحتلة لسنوات مختلفة (المساحة – ألف دونم، الإنتاج – ألف طن)

البيان	1966		1981		1988		1989	
	المساحة	الإنتاج	المساحة	الإنتاج	المساحة	الإنتاج	المساحة	الإنتاج
محاصيل حقلية	852	61.3	564.1	95.2	518.1	49.8	562.1	71.7
أشجار مثمرة	822.4	120.6	1076.4	435.8	1.77.4	413.8	1098.2	342.5
خضروات	227.4	171.2	163.5	275.9	210.4	308.9	213.7	333.3
إجمالي	1901.8	353.1	1804	553.7	1805.9	772.5	1874.0	747.5

المصدر: وزارة الزراعة الفلسطينية، غزة، 2002.

ثانياً: قطاع الزراعة بعد اتفاق أوسلو

استطاع القطاع الزراعي والذي يتضمن الزراعة والصيد والغابات تحقيق بعض الانجازات خلال هذه الفترة والذي يمكن إجمالها في الآتي[1]:

[أ] على المستوى المؤسسي:

حيث تم إنشاء مكتب لمديرية الزراعة في الضفة الغربية ودعم وتطوير ستة مكاتب أخرى في سائر محافظات الضفة الغربية وقطاع غزة، وتأهيل وتزويد وزارة الزراعة ودوائرها في

---

(1) منظمة التحرير الفلسطينية، السلطة الوطنية الفلسطينية، مجلس الوزراء، "تقارير الوزارات"، الأمانة العامة لمجلس الوزراء، 1998، ص 173-189.

المحافظات المختلفة بالمعدات والأجهزة من حسابات ووسائل اتصال ووسائل نقل وبعض الآليات الزراعية، إنشاء أربع وحدات ورش صيانة في مراسي الصيد البحري في قطاع غزة لخدمة حركة الصيد، علاوة على إنشاء غرف تبريد ومركز للبيع ومركز لتدريب الصيادين وإرشادهم.

[ب] على المستوى الإنتاجي والخدمات المرتبطة:

حيث تم تحسين الخدمات البيطرية والصحة الحيوانية على المستوى الإداري والفني من خلال زيادة عدد الأطباء البيطريين وتوزيعهم على مختلف محافظات الضفة الغربية وقطاع غزة، والاهتمام ببناء طاقات الإرشاد الزراعي حيث بلغ عدد المرشدين الزراعيين المؤهلين (261) مرشداً زراعياً، وإنشاء سبع وحدات للإرشاد الزراعي في مختلف محافظات الضفة والقطاع، إضافة لقيام وزارة الزراعة بإصدار (40) نشرة زراعية إرشادية، كذلك فقد تم إنشاء محطة للثروة الحيوانية وإعادة تأهيل المشاتل المنتجة للشتلات الرعوية، وتم تفعيل "المركز الوطني للبحوث الزراعية" من خلال تعيين مجموعة من الباحثين من حملة الماجستير والدكتوراه.

علاوة على تطوير أبحاث الإرشاد التسويقي بالتعاون بين وزارة الزراعة الفلسطينية والصندوق الدولي للتنمية الزراعية (IFAD) لمساعدة الأسر الفقيرة من الريف الفلسطيني، إضافة لتوقيع اتفاقيات التعاون الزراعية مع الأردن ومصر وروسيا الاتحادية، وهولندا والمغرب والجزائر.

[ج] الإنتاج الزراعي:

أما بالنسبة للإنتاج الزراعي الفعلي، فمن خلال المسح الشامل الذي قامت به دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية عن الإنتاج الزراعي وتوزيعه الجغرافي لأعوام الدراسة، من هنا سيتم استعراض التوزيع الجغرافي لعام 1997، لإمكانية الوقوف واستخلاص المؤشرات التالية:

[د] الإنتاج النباتي:

حيث بلغت مساحة الأرض المزروعة فعلياً نحو (1.835) مليون دونم منها نحو (1.6515) مليون دونم في الضفة الغربية بما يمثل (90.0%) من إجمالي المساحة المزروعة في حين تقتصر

المساحة المزروعة في قطاع غزة على نحو (0.1835) مليون دونم وما يمثل نحـو (10.0%) مـن إجمالي المساحة، هذا في الوقت الذي بلغ فيه إجمالي هذه المساحة نحو (1.879) مليون دونـم عـام 1985 أي أن المساحة المزروعة قد تقلصت خلال الفترة بنسبة (2.3%) عن مـستواها عـام 1985 مما انعكس تلقائياً على تدهور متوسط نصيب الفرد من الأرض الزراعية من (1.39) دونم في عـام 1985 إلى (0.88) دونم عام 1997، إضافة للانخفاض الحاد لهذا المعدل في قطـاع غـزة مقارنـة بالضفة الغربية كما سبق الإشارة[1]، وهذا ما يوضحه الجدول رقم (3).

جدول رقم (3)

التغيرات الأساسية على القطاع الزراعي في الأراضي الفلسطينية 2002/1993

المساحة بالدونم والقيمة بالألف دولار أمريكي

قيمة الإنتاج الزراعي في فلسطين للأعوام 99/95

المحافظة	الإنتاج النباتي				
	95-96	96-97	97-98	98-99	99-2000
قطاع غزة	97325	139882	0.835	128618	487237
الضفة الغربية	381237	336072	1.6515	279548	137779
المجموع الإجمالي	478562	475954	183500	408166	629334

المصدر: مركز المعلومات الوطني الفلسطيني، 2002.

(1) نواف أبو شمالة، مرجع سابق، ص 175.

جدول رقم (4)

أهم المؤشرات الزراعية (1994-2000)

المتغير	/1993 1994	/1994 1995	/1995 1996	/1996 1997	/1997 1998	/1998 1999	/1999 2000
المساحة المزروعة الكلية	1827003	1904925	1829880	1834658	1861380	1612013	1836761
مساحة الخضروات	191660	197752	190984	185812	206249	158401	173862
مساحة المحاصيل الحقلية	478434	563152	520110	510568	490131	328882	469682
أعداد الأبقار	16470	18024	19312	20976	22050	23858	23688
أعداد الأغنام	521685	445151	634489	504903	537998	504078	566409
أعداد الماعز	259202	252235	272636	267101	755159	295033	308845
أعداد الدجاج اللاحم (ألف طير)	28421	28564	25558	35505	38550	48418	43457
أعداد الدجاج البياض (ألف طير)	1778	1413	1638	1976	2061	2059	2518
قيمة الإنتاج النباتي	340591	404670	478562	475954	611248	408166	629334
قيمة إنتاج الخضروات	134181	180592	152396	216177	539208	214401	235747
قيمة إنتاج المحاصيل الحقلية	26160	51839	44466	60660	104556	32729	69385
قيمة إنتاج أزهار القطف	1253	4325	7804	7853	7476	5959	4318
قيمة الإنتاج الحيواني	235581	244721	275729.	310556	342369	352473	350483
إجمالي قيمة الإنتاج الزراعي	576172	649391	754291	786510	953617	760639	979817

المصدر: المركز الوطني الفلسطيني للمعلومات، 2000.

المحاصيل الحقلية[1]:

وبالنسبة لهذه السنة (1997) فقد بلغ إجمالي المساحة المزروعة (49013) دونم وما يمثل (62.7%) من إجمالي المساحة في الوقت الذي بلغت فيه كمية الإنتاج نحو (104.555) ألف طن وما يمثل (10.6%) فقط من إجمالي كمية الإنتاج، وبذلك فقد بلغ متوسط نصيب الفرد السنوي من المحاصيل الحقلية نحو (50.6) كجم وذلك مقابل بلغ هذا المعدل (22.4) كجم / فرد كمتوسط سنوي للفترة 1990-1993 ويعود هذا الارتفاع لزيادة الإنتاجية من (169.8) كجم / دونم كمتوسط للفترة 1990-1993 إلى (213.3) كجم / دونم عام 1997 وللإيضاح انظر جدول رقم (5).

---

(1) نواف أبو شمالة، مرجع سابق، ص 176.

بلغ إجمالي المساحة المزروعة بالخضروات (206249) دونم أي ما يمثل (11.3%) من إجمالي المساحة المزروعة في الوقت الذي بلغ فيه الإنتاج من الخضروات نحو (539.208) ألف طن وبما يمثل (54.9%) من الإنتاج، وقد بلغ متوسط الفرد من إنتاج الخضروات (261.2) كجم / للفرد سنوياً، وذلك مقابل (233.1) كجم / فرد كمتوسط سنوي للفترة 1990-1993، وذلك لارتفاع نسبة الأراضي المخصصة لزراعة الخضروات مقابل المحاصيل الأخرى وقد ارتبط هذا الأمر بسياسات الاحتلال الإسرائيلي التي أخلت بهيكل الإنتاج الزراعي الفلسطيني خلال التأثير في مستوى ربحية كل مكون من مكونات الإنتاج الزراعي.

جدول رقم (5)

إجمالي مساحة الأرض المزروعة والمحاصيل وتوزيعها النسبي لعام 1997

البيان	المساحة (بالدونم)	النسبة لإجمالي المساحة	الإنتاج (بالطن)	النسبة لإجمالي الإنتاج
محاصيل حقلية	490131	%26.7	104556	%10.6
خضروات	206249	%11.3	539208	%54.4
أشجار مثمرة	1137326	%62.0	343170	%34.8
الإجمالي	1833706	%100.0	986933	%100.0

المصدر: دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية، الإحصاءات الزراعية، رام الله – فلسطينية، ديسمبر 1998، ص 3، 7، 61،46.

الإنتاج الحيواني(1):

يلاحظ من الجداول رقم (6) ما يلي:

1. بلغ إجمالي عدد الأبقار (20845) رأس وبما يمثل نحو (3179) طن في حين بلغ عدد رؤوس الأغنام والماعز (755159) رأس وبما يمثل نحو (17683) طن.

أما الدواجن فقد بلغ عددها (3707500) طير وبما يمثل (60187) طن في الوقت الذي بلغت فيه الثروة السمكية (3788) طن وبذلك يلاحظ أن متوسط الفرد من اللحوم في الضفة والقطاع قد انخفض من (43.1) كجم لكل فرد عام 1993 إلى (41.1) كجم لكل فرد عالم 1997.

(1) نواف أبو شمالة، مرجع سابق، ص 176.

جدول رقم (6)

الإنتاج الحيواني في الضفة الغربية وقطاع غزة للعام 1997

البيان	إجمالي العدد	إجمالي الكميات (ألف طن)
الأبقار	20845	3179
الأغنام والماعز	755159	176583
الدجاج	37075000	60187
الأسماك	-	3788
إجمالي كمية اللحوم الحمراء والبيضاء)	-	84837
الحليب (ألف لتر)	-	113502

المصدر: دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية، الإحصاءات الزراعية، رام الله، فلسطين، ديسمبر، 2000، ص 34-35.

2. أما بالنسبة لإنتاج الحليب فقد بلغ إنتاجه (113502) ألف لتر وبذلك فإن متوسط نصيب الفرد في الضفة الغربية وقطاع غزة يصل إلى نحو (55) لتر لكل فرد سنوياً، محققاً ارتفاعاً عن مستواه عام 1993، البالغ نحو (45.8) لتر لكل فرد.

المطلب الثاني: القطاع الصناعي

أولاً: القطاع الصناعي قبل أوسلو

يعتبر قطاع الصناعة في أي بلد متقدم محور الرفاهية والازدهار لاقتصادها القومي، وهو مؤشر يقاس به مدى تقدم وتأخر الأمم، ومع ذلك فإن القطاع الصناعي الفلسطيني يصنف ضمن منظومة الدول النامية، فضلاً عن رزوحه تحت وطأة الاحتلال، لذا فإنه يواجه مشاكل متعددة ومتراكبة نتيجة هذا الاحتلال وممارساته ومن أبرز هذه المشاكل:

1. عدم توفر الموارد الطبيعية والقيود الهيكلية: حيث يعاني القطاع الصناعي الفلسطيني من نقص الموارد الطبيعية وأهمها الأرض والمياه (كما ذكرنا سابقاً) وبالتالي عدم توفر المواد الخام اللازمة محلياً وعدم كفاية الأرض المتاحة لتلبية الطلب عليها وعدم التوزيع المنصف لموارد المياه، كما أن إهمال هذا القطاع على مدة (25) سنة من الاحتلال أدى إلى حرمانه من القوى

العاملة الفنية الكافية والمؤهلة، والافتقار إلى المدارس الفنية المتخصصة لتلبية تلك الاحتياجات[1].

2. السياسات والممارسات الإسرائيلية: تمكنت إسرائيل عن طريق الأوامر العسكرية من السيطرة على مسار وسرعة قطاع الصناعة التحويلية والاستخراجية، ويتجلى ذلك في عدة أشكال منها: مصادرة الأراضي، وفرض قيود على الموارد الطبيعية ولاسيما المعادن والموارد المائية، ورفض منح التراخيص لإنشاء مصانع جديدة حتى عام 1992، وفرض قيود على حركة السلع والأشخاص وجباية الضرائب التعسفية، ومصادرة الممتلكات بجميع أنواعها المنقولة وغير المنقولة وإخضاع الواردات لضرائب ورسوم جمركية عالية، ودخول المنتجات الإسرائيلية المتمتعة بالحماية والمقدرة على التنافس، ما أدى إلى فقدان الصناعة الفلسطينية المقدرة على الصمود[2].

3. السيطرة على الاستثمار والتمويل: بتقليص القائمة التمويلية للصناعات في الضفة والقطاع من خلال إغلاق البنوك والمصارف العربية التي كانت قائمة قبل الاحتلال والتي بلغ عددها (31) فرعاً في الضفة فقط، وافتتاح فروع للبنوك الإسرائيلية بدلاً منها والتي بلغ عددها عام 1982 (27) فرعاً وكانت الفروع الإسرائيلية تشترط الحصول على موافقة الحاكم العسكري على المشروعات أولاً[3].

4. الضرائب الباهظة: حيث تفرض إسرائيل ضرائب مرتفعة على جميع قطاعات الصناعة في الأراضي المحتلة الذي يرفع من تكاليف الإنتاج ومن ثم الأسعار، مما يضعف من قدرتها على المنافسة مع مثيلتها الإسرائيلية، والذي ينعكس بدوره على تباطؤ الاستثمارات المباشرة في

---

(1) اليونكتاد، مرجع سابق، ص 17.

(2) مرجع سابق، ص 18.

(3) عماد جاد، مرجع سابق، ص 183.

فلسطين، وقد ترتب على ذلك ترسيخ ضيق القاعدة الإنتاجية وضعف إنتاجية المشروعات القائمة[1].

5. تدريب العمالة: حيث تعاني العمالة في الأراضي المحتلة من انخفاض المهارة وتدني الإنتاجية، في عام 1983 وجد أن (69%) من عمال الأراضي المحتلة لم يكملوا السنة التاسعة من التعليم، كما أن (34%) منهم اعتبروا في عداد العمالة غير الماهرة[2]، وقد سعت سلطات الاحتلال من جانبها إلى عرقلة كافة المحاولات لرفع مهارات العمال أو تدريبهم على الصناعة الحديثة بل كرست وحافظت على بدائية العديد من المنشآت الصناعية في الضفة والقطاع.

كل هذه العوامل مجتمعة ساهمت في تقليص أعداد المنشآت الصناعية في الأراضي الفلسطينية، وكانت نسبة الانخفاض كمؤشر واضح على مدى الصعوبات التي تعرض لها القطاع الصناعي. تلك الصعوبات أدت إلى انخفاض عدد المؤسسات من (5029) مؤسسة عام 1968 إلى (4256) مؤسسة 1987 أي أنها انخفضت خلال هذه الفترة بنسبة (15.37%) وبمتوسط معدل نمو سنوي (-0.87%)[3].

هيكل القطاع الصناعي:

ينقسم هيكل القطاع الصناعي الفلسطيني إلى قسمين هما:

? **الصناعات الاستخراجية** وتشمل الفروع الصناعية التالية: صناعة الكسارات، صناعة مناشير الأحجار، صناعة المحاجر.

? **الصناعات التحويلية** وتشمل الفروع الصناعية التالية، صناعة المواد الغذائية، صناعة الغزل والنسيج والملابس، صناعة المواد البناء، صناعة الخشب، صناعة البلاستيك، ومنتجاته، الصناعات الكيميائية وتشمل، صناعة الأدوية، والصابون، والورق، الطباعة...الخ.

---

(1) سلطة النقد الفلسطينية، مرجع سابق، ص 8.

(2) عماد جاد، مرجع سابق، ص 185.

(3) محمد الراعي، مرجع سابق، ص 83.

وعلي سبيل المثال لا للحصر فالصناعة الاستخراجية فرع (صناعة مناشير الأحجار): تم إنشاء هذه الصناعة بعد عام 1972 ويصل متوسط معدل الإنتاج اليومي لهذه المناشير إلى (398) متر طولي، ويتم تسويقها في الأرض المحتلة والأردن وإسرائيل، وقد بلغ عدد هذه المناشير (130) منشاراً حتى عام 1990 [1].

ثانياً: قطاع الصناعة بعد اتفاق أوسلو

تعتبر هذه المرحلة من أهم مراحل تطور ونمو القطاع الصناعي الفلسطيني، كونها تعتبر مرحلة تحول فصلي في التاريخ الاقتصادي والسياسي الفلسطيني. إذ تزامن مع توقيع اتفاق أوسلو تمتع الوزارات بما فيها وزارة الصناعة بالاستقلالية والعمل من خلال الممارسة الفلسطينية مع وجود جانب من التحفظات.

لقد تميز الإنتاج الصناعي خلال فترة الاحتلال بصغر الحجم والتذبذب من سنة إلى أخرى، فقد وصل الإنتاج الصناعي في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة عام 1985 إلى (7.6%) مليون دولار، وهو حجم صغير إذا قورن بحجم الإنتاج الصناعي لإحدى الشركات الإسرائيلية الكبرى، وفي نفس الوقت فقد شهد الإنتاج الصناعي الفلسطيني انخفاضاً في الفترة (1981-1985) قيمة حوالي (7.1%) سنوياً[2].

ولفهم مدى مساهمة القطاع الصناعي في إحداث تقدم في مسار الأداء الاقتصادي الفلسطيني بعد توقيع اتفاقية السلام 1993، علينا تتبع بعض القضايا الرئيسية التي تعطينا مؤشراً على مدى تطور ونمو هذا القطاع الصناعي.

أولاً: تطور قطاع الصناعة الفلسطينية:

إن تتبع التطورات التي تحدث في القطاع الصناعي، تعطينا من المؤشرات التي توضح طبيعة هذا التطور، ومما لا شك فيه أن قطاع الصناعات التحويلية يعتبر من أهم فروع القطاع

---

(1) سعيد الهيفيا، واقع القطاع الصناعي في الضفة الغربية وقطاع غزة، جامعة بيرزيت، فلسطين، 1989، ص 270.

(2) عبد الفتاح أبو شكر، أوضاع الصناعة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، مجلة الكاتب، ع 117، 1995، ص 14.

الصناعي الفلسطيني، إذ أن بيانات الجهاز المركزي للإحصاء تشير إلى أن قطاع الصناعات التحويلية يساهم بنحو (93.3%) من إجمالي القيمة المضافة للقطاع الصناعي لعام 2000. مما يدلل على الوزن النسبي الكبير لهذا الفرع من فروع القطاع الصناعي، من هنا فإن دراسة أوضاع القطاع الصناعي للصناعة التحويلية تمكننا من التعرف على مدى التقدم والتطور الذي أصاب هذا القطاع.

مؤشرات عامة حول تطور القطاع الصناعي الفلسطيني للأعوام (1994-2000)

هيكل القطاع الصناعي الفلسطيني بعد اتفاق أوسلو: يتكون القطاع الصناعي الفلسطيني من ثلاثة فروع أساسية وهي:

- التعدين واستغلال المحاجر.
- الصناعات التحويلية.
- إمدادات المياه والغاز والكهرباء.

وبالنظر إلى المؤشرات الرئيسية لهذه الفروع، يتضح لنا الأهمية النسبية لكل منها، حيث تشير البيانات الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني إلى أن قطاع الصناعة التحويلية يعتبر من أهم الفروع المكونة للقطاع الصناعي الفلسطيني، حيث بلغت مساهمته في التشغيل ما نسبته (10.7) [1] من إجمالي عدد العاملين في الاقتصاد المحلي خلال العام 2000 إضافة إلى حصته المرتفعة في القيمة المضافة للقطاع الصناعي التي بلغت نسبتها نحو (99.5%) خلال العام 2000، الأمر الذي يشير إلى أن الغالبية العظمى من الصناعات الفلسطينية هي صناعات تحويلية[2].

ثانياً: تطور عدد منشآت القطاع الصناعي:

من خلال جدول رقم (7) يتضح لنا أنه ارتفع العدد الإجمالي للمنشآت الصناعية من (11842) في عام 1994 إلى (14210) منشأة في عام 1998، و(14509) في عام 2000، وقد بلغ معدل النمو خلال تلك الفترة ما بين 1994-1998 نحو (20%) وبمعدل نمو مستوى قدره (5%).

---

(1) إحصاءات المراقب الاقتصادي، ماس، رام الله، ع رقم 11.

(2) وزارة الاقتصاد الوطني، إدارة السياسات والتحليل والإحصاء، دائرة الاقتصاد الوطني، تقرير حول المؤشرات الخاصة بقطاع الصناعة والتجارة الفلسطينية، مارس 2005، ص 3.

وقد توزعت هذه المنشآت على الأنشطة التالية:

1. نشاط التعدين واستغلال المحاجر: وقد بلغ عدد المنشآت العاملة في هذا المجال في عام 1994 نحو (193) منشأة ثم ارتفع العدد في عام 1998 إلى (247) منشأة، بمعدل نمو (28%) أو بمعدل نمو سنوي قدره (7%)، وارتفع عدد منشآت هذا النشاط عام 2000 إلى (2936) منشأة بوزن نسبي (2.0%) في النشاط الصناعي الكلي.

2. نشاط الصناعة التحويلية إن هذا النشاط يحتل الوزن النسبي الأكبر من حيث أعداد أما المنشآت العاملة في الصناعة، فقد بلغت نسبة المنشآت العاملة عام 2000 نحو (95%) وقد ارتفع عدد المنشآت العاملة في هذا النشاط من (9660) منشأة في عام 1994 إلى (13228) منشأة في عام 1998 بمعدل نمو (36.8%) خلال تلك الفترة وبمتوسط نمو سنوي قدره (9.2%).

أما وفي عام 2000 ارتفع عدد المنشآت إلى (13809) منشأة بنسبة مساهمة في إجمالي النشاط الصناعي (95.1%)، أما نسبة مساهمة هذا النشاط في إجمالي المنشآت الصناعية فقد بلغت في عام 1994 (81.5%) وارتفعت في عام 1998 إلى (93%).

3. نشاط إمدادات الكهرباء والغاز والمياه لقد انخفض عدد المنشآت العاملة في هذا النشاط من (1989) منشأة في عام 1994 إلى (739) منشأة في عام 1998 ومن ثم فإن نسبة المساهمة في إجمالي عدد المنشآت قد انخفضت من (16.7%) في عام 1994 إلى (5.2%) في عام 1998.

4. أما عام 2000 انخفض عدد هذه المنشآت وقد استمر الانخفاض في عدد المنشآت هذه حتى وصل عام 2002 إلى (402) منشأة وبنسبة نشاط في إجمالي القطاع الصناعي (13.5%)، وهذا مرده لاتفاقية وبروتوكول باريس الذي يشترط عدم الاستيراد إلا من خلال وعبر إسرائيل.

جدول رقم (7)

تطور إعداد المنشآت العاملة في فروع قطاع الصناعة للأعوام (1998-2000)

النشاط الاقتصادي	1994 أعداد المنشآت	الوزن النسبي	1995 أعداد المنشآت	الوزن النسبي	1996 أعداد المنشآت	الوزن النسبي	1997 أعداد المنشآت	الوزن النسبي	1998 أعداد المنشآت	الوزن النسبي	1999 أعداد المنشآت	الوزن النسبي	2000 أعداد المنشآت	الوزن النسبي
التعدين واستغلال المحاجر	193	1.6%	218	1.3	218	1.3	231	1.5	247	1.7	290	1.95	293	2
الصناعات التحويلية	9660	%81.5	10381	94.6	10395	94.8	13880	95.5	13.528	93.1	14.152	95.3	13.809	95.1
امدادات الكهرباء والغاز والمياه	1989	%16.7	677	4.1	693	3.9	327	3.00	740	5.1	407	2.7	407	100%
المجموع الكلي	11842		11276	%100	11306	%100	14438	%100	14.471	100%	14.849	100%	14.509	

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2003.

من خلال التتبع الدقيق للنسب والأرقام في الجدول السابق فإن الصناعات التحويلية تعتبر من هم فروع القطاع الصناعي من حيث التشغيل، إذ ساهمت بنسبة (96.3%) من إجمالي العمالة في القطاع الصناعي خلال العام 2000، أما الصناعات الاستخراجية (التعدين واستغلال المحاجر) فقد ساهمت بنسبة (2.1%)، بينما ساهمت صناعة إمدادات المياه والكهرباء والغاز بنسبة (1.6%) من إجمالي حجم العمالة في القطاع الصناعي خلال العام 2000[1].

وقد ارتفع العدد الإجمالي للمشتغلين في القطاع الصناعي من (50532) عام 1994 إلى (56099) مشتغلاً للعام 1998 بمعدل نمول بلغ خلال تلك الفترة نحو (26.5%) أو بمعدل نمو سنوي قدره (6.7%)، وقد ارتفع عدد المشتغلين في هذا القطاع عام 2000 إلى (796900.4) مشتغلاً بمعدل نمو سنوي (16.6%).

وعند توزيع عدد العاملين في القطاع الصناعي على الأنشطة المختلفة نجد أن (92%) (46548) عاملاً، من العاملين يعملون في نشاط الصناعة التحويلية لعام 1994، حيث ارتفعت هذه النسبة للعام 1998 إلى (95.5%) (65099) عاملاً وفي المقابل انخفضت نسبة العاملين في نشاط إمداد الكهرباء والغاز والمياه من (5.6%) للعام 1994 إلى (2.5%) للعام 1998، أما نسبة العاملين في الصناعات الاستخراجية فتراوحت من (2.2%) لعام 1994 و (2.3%) لعام 1998[2]، كما هو مبين في الجدول التالي.

---

(1) محمد الراعي، القطاع الصناعي الفلسطيني: إمكانيات المنافسة وآفاق التطوير، دائرة الاقتصاد الوطني، وزارة الاقتصاد الوطني، يوليو، 2005، ص 28.

(2) أسامة نوفل، القطاع الصناعي الفلسطيني 1994-1998، دراسات وتقارير، منظمة التحرير الفلسطينية، مركز التخطيط الفلسطيني، مايو، 2000، ص 5.

جدول رقم (8)

حجم العمالة في القطاع الصناعي

السنوات	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000
العدد	50532	51940	53252	55213	56099	63415	79690

المصدر/ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني / المسح الصناعي أعداد مختلفة

انجازات القطاع الصناعي بعد توقيع اتفاق أوسلو:

إن أحد وأهم الانجازات هو الاتجاه نحو تخطيط وبناء المدن الصناعية، والتي كان مخطط لها أن تكون تسعة مدن صناعية موزعة بين الضفة الغربية وقطاع غزة وإن كانت الأولوية والتركيز على إنشاء مدن صناعية رئيسية وهي "غزة وجنين ونابلس"[1].

أولاً: منطقة غزة الصناعية:

أ- التكلفة والتمويل: تقدر التكلفة الإجمالية لمنطقة غزة الصناعية بـ (64) مليون دولار، وتم توزيع التمويل بين أربع جهات رئيسية هي (القطاع الخاص بقيادة شركة باديكو، مؤسسة التمويل الدولي (TFC)، بنك الاستثمار الأوروبي، (EIB) بـ (34) مليون دولار، والدول المانحة بـ (30) مليون دولار من خلال تمويل الدراسات الفنية ومكونات البنية التحتية المؤدية للموقع[2].

ب- البنية الأساسية: حيث يتم إنجاز الجزء الأعظم من المرافق التالية ذكرها[3]:

- حفر ثلاث آبار ارتوازية من أصل أربع آبار مقررة لتزويد المنطقة الصناعية بالمياه بمقدار (3200) متر مكعب يومياً.
- إعداد الجزء الأكبر من محطة تحلية المياه العادية والتي ستعمل بقدرة نهائية حوالي (800) متر مكعب يومياً ومد خط المجاري الواصل بين المدينة وبين محطة التحلية والبالغ طوله1 كم.

---

(1) نواف أبو شمالة، مرجع سابق، ص 183.

(2) The World Bank & The United Nations Office of the Special Coordinate or in the Occupied Territories, Donor Investment in Palestinian Development 1994-1998: The Promise, the Challenges, and the Achievements", 1999, Gaza, p. 20-28.

(3) منظمة التحرير الفلسطينية، السلطة الوطنية الفلسطينية، مجلس الوزراء، تقارير الوزراء، مرجع سابق، ص 143~155.

- دور المدينة الصناعية في الحد من البطالة، وعند تشغيل المدينة الصناعية بكامل طاقاتها، فأنها ستوفر (17000) فرصة عمل دائمة (مباشرة) وما بين (20-30) ألف فرصة عمل غير مباشرة في مجال الخدمات وعمليات التصنيع الأخرى.

ثانياً: منطقة جنين الصناعية: تتولى الحكومة الألمانية تمويل هذا المشروع وقد تم الانتهاء من الدراسات الفنية والاقتصادية للمدينة من قبل الشركة الألمانية (جيتك) باعتبارها الجهة المكلفة من قبل الحكومة الألمانية لتنفيذ المشروع، ولقد انتهت الدراسة إلى ايجابية وجدوى المشروع[1]، وقد تعطل البدء في التنفيذ لوقوع منطقة جنين في هذه الفترة ضمن التصنيف (C) والتي حسب اتفاقية أوسلو لا تخضع لمناطق الحكم الذاتي إلا بمقدار إدارة الشؤون المدنية فقط.

المطلب الثالث: المساعدات الدولية

أولاً: المساعدات الدولية قبل اتفاق أوسلو

تعتبر المساعدات الدولية أحد مصادر العملات الصعبة للدول النامية، ويتم تقديم هذه المساعدات بشكل ثنائي أو متعدد بين الدول المختلفة، والمساعدات الدولية هي عبارة عن كل المصادر الاقتصادية الحقيقية التي يتم تحويلها من دولة لأخرى، وتشمل هذه المساعدات المنح، والقروض الميسرة، التي تقدم وتحول عبر الدول، وتهدف المساعدات الدولية إلى أمور عدة، لعل أهمها يتعلق بتحقيق أهداف سياسية أو اقتصادية، فمن الأهداف السياسية مثلاً هو احتواء أسباب التوتر والعنف التي تضر بمصالح الحلفاء الاستراتيجيين وذلك عن طريق تقديم حوافز اقتصادية وإلى ما ذلك من الأهداف [2]. أما عن أهداف هذه المنح للجانب الفلسطيني، فقد اتفقت الدول المانحة على خطوط عريضة لأغراض وأهداف تقديم المساعدات الدولية للشعب الفلسطيني والتي يمكن تلخيصها بما يلي[3]:

---

(1) نواف أبو شمالة، مرجع سابق، ص 184.

(2) محمد اشتية، مرجع سابق، ص41

(3) عدنان عورتاني، الاقتصاد الفلسطيني في ظل المرحلة الانتقالية، بكدار، القدس، ط2، 1999، ص 68-69.

- دعم عملية السلام بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية عن طريق دفع عجلة التنمية الاقتصادية في المناطق الفلسطينية وتنفيذ المشاريع الاقتصادية التي من المفترض أن تعمل على تحسين مستوى المعيشة ونوعية الحياة للفلسطينيين.
- إزالة واحتواء أسباب النزاع والتوتر والعنف، وتشجيع اقتصاديات السوق وترسيخ عمل المؤسسات الديمقراطية وحماية الديمقراطية، وحماية حقوق الإنسان.
- إنشاء نظام شرق أوسطي قائم على أساس الأمن الجماعي، والاستقرار والتقدم لشعوب المنطقة، ومن ثم إلحاقها كسوق مشترك وواعد بالنظام الاقتصادي العالمي الجديد.

وإذا كان للمساعدات الدولية أهدافها الخاصة فإن للمساعدات أيضاً مصادرها المختلفة.

المساعدات المالية ما قبل توقيع أوسلو:

كانت المساعدات المالية للشعب الفلسطيني تنقسم في مصادرها إلى أقسام، ولكل مصدر هدف بمعزل عن الآخر وهي على النحو الآتي [1]:

1. اللجنة الأردنية – الفلسطينية المشتركة لدعم صمود الشعب الفلسطيني وقد تشكلت رسمياً في أعقاب مؤتمر القمة العربية الذي انعقد في بغداد عام 1978 في أعقاب اتفاقيات كامب ديفيد، وخلال السنين السبع من 1979-1986، صرفت اللجنة المشتركة مساعدات ما قيمته (714) مليون دولار [2].

(1) نواف أبو شمالة، مرجع سابق، ص 133.

(2) خليل نخلة، أسطورة التنمية في فلسطين، الدعم السياسي والمراوغة المستديمة، مواطن، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، رام الله، 2004، ص 36.

أولاً: المساعدات العربية والإسلامية:

وتنقسم المساعدات العربية إلى الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي ومقره الكويت، والذي زاول نشاطه في مطلع الثمانينات وقد بلغت قيمة المعونات المقدمة من قبل الصندوق حوالي (100) مليون دولار حتى عام 1994.

ومؤسسة التعاون ومقرها جنيف قبل انتقالها من عمان والقدس وقد بلغت معوناتها حوالي (40) مليون دولار حتى عام 1995، وبرنامج الخليج العربي لمنظمة الإنماء التابع للأمم المتحدة ومقره الرياض، وصندوق منظمة الأوبك للتنمية الدولية ومقره فينا، والبنك الإسلامي للتنمية ومقره جدة، وتشير التقديرات إلى أن المصادر العربية الإسلامية الباقية أنفقت في فلسطين في الفترة 1977 إلى عام 1992 قرابة (564) مليون دولار أمريكي [1]، ولقد نصت المساعدات المالية للشعب الفلسطيني في هذا الإطار دعم الصمود والنضال ضد الاحتلال الصهيوني، وهذا ما أكدته قرارات الجامعة العربية عام 1987 الذي اتخذ قرار بتخصيص دعم فوري قدره (128) مليون دولار للمؤسسات الفلسطينية، وتخصيص دعم شهري قدره (43) مليون دولار لمواجهة الاحتياجات الملحة وتدهور الأحوال المعيشية الفلسطينية [2].

المساعدات الدولية: وتنقسم إلى أربعة مصادر هي[3]:

أ- **المساعدات الأمريكية:** في عام 1974 صادق الكونجرس الأمريكي على قرار ينص على دعم المشروعات في المناطق المحتلة للضفة الغربية والقطاع من أجل المساعدة في بناء الدعائم الاقتصادية والاجتماعية لحفظ السلام، وقد بلغت مخصصات البرنامج خلال الفترة (1976-1984) حوالي (16) مليون دولار، وكانت تتم عملية إدارة هذه الأموال من خلال المنظمات غير الحكومية الأمريكية العاملة في الأراضي المحتلة التي تقوم باستقبال المعونات

---

(1) خليل نخلة، مرجع سابق، ص 30.

(2) قرار مجلس جامعة الدول العربية بتاريخ 1988/4/10.

(3) نواف أبو شمالة، مرجع سابق، ص 133.

الأمريكية وتوجيهاً للأراضي المحتلة، وقد استمرت الولايات المتحدة في توجيه معوناتها عبر المنظمات غير الحكومية حتى عام 1986 عندما قرر جورج بوش في يوليو 1986، إرسال المعونات الاقتصادية للأرض الفلسطيني المحتلة عبر حكومة الأردن بمعدل (4.5) مليون دولار سنوياً، وقد بلغت إجمالي المعونات الأمريكية خلال الفترة من 1976-1986 حوالي (51.6) مليون دولار، في الوقت الذي بلغت فيه المعونات الأمريكية لإسرائيل خلال نفس الفترة أكثر من (24) مليار دولار.

ب- **دول الاتحاد الأوروبي:** قدمت دول الاتحاد الأوروبي معوناتها الاقتصادية للأراضي الفلسطينية لأول مرة عام 1981، وقد أقرت هذه المعونات كالتزام سنوي بنحو (2) مليون دولار، ارتفعت إلى (7.5) مليون دولار سنوياً منذ مطلع التسعينات لتمويل المشروعات الاجتماعية والإنتاجية وتتم إدارتها من خلال المنظمات الحكومية في الأراضي المحتلة.

ج- **أجهزة ووكالات الأمم المتحدة:** تعمل في الأراضي المحتلة العديد من منظمات وهيئات الأمم المتحدة مثل (اليونسكو، اليونيدو، اليونيسف، الفاو، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، البنك الدولي، وغيره) وتركز تلك المنظمات والأجهزة التابعة لها على الخدمات الاجتماعية بالدرجة الأولى.

د- **المنظمات غير الحكومية:** تنقسم المنظمات غير الحكومية العاملة في الأراضي الفلسطينية إلى أربعة أنماط رئيسية:

- اتحادات تضم منظمات وطنية تعمل في مجال حقوق الإنسان والتنمية والمساعدات الإنسانية مثل الهلال الأحمر، والصليب الأحمر الدولي.
- وكالات دولية تم إدارتها من خلال سكرتارية موجودة في الدول الغربية مثل اوكسفام (OXFam) وكير (Car) وإنقاذ الطفل .....الخ.
- منظمات وطنية في دول العالم الثالث.
- جماعات مساعدة ذاتية على المستوى المحلي.

وفيما يلي تدفقات المعونات الأجنبية للأراضي الفلسطينية المحتلة خلال الفترة من 1980-1993، ويتضح من الجدول رقم (9) أن حجم المعونات لم يرتفع عن سقف (173) مليون دولار في سنة 1991، وما يعادله نسبة من إجمالي الناتج المحلي (8%) إلا أن هذه المعونات ترتفع تارة وتنخفض تارة أخرى متأثرة بالأحوال السياسية السائدة، وهذا يبينه قيمة المعونات الأجنبية عام 1991، حال انعقاد مؤتمر مدريد[1].

ثانياً: المساعدات الدولية بعد أوسلو

مع انطلاق عملية التسوية السلمية وتوقيع اتفاق أوسلو (1) (اتفاق إعلان المبادئ)، في البيت الأبيض بواشنطن في 13 سبتمبر 1993، بدأت الأطراف المعنية في إدراك حقيقة أن أي اتفاق لن يحظى بفرصة حقيقية لنجاحه ما لم يتضمن تحسيناً ملموساً للظروف المعيشية الصعبة التي يعيشها الفلسطيني في الضفة والقطاع، وتوفير فرص عمل لآلاف العاطلين منهم حيث وصلت نسبة البطالة في مطلع التسعينات إلى نحو (40%) في الضفة، (55%) في القطاع (70%) في مخيمات اللاجئين الفلسطينيين[2].

ولتوفير الدعم لاتفاق إعلان المبادئ دعت الولايات المتحدة الأمريكية في أكتوبر 1993، إلى عقد مؤتمر في واشنطن تشارك فيه المؤسسات والدول المانحة والتي سميت بعد ذلك "بمجموعة الدول المانحة" بهدف ضمان الالتزام بتقديم التمويل اللازم لمواجهة الاحتياجات المقدرة وتحديد الأولويات، وبرمجتها والاتفاق على الأطر المؤسسية لتنسيق العون الدولي، وإدارة عملية التحول الاقتصادي الفلسطيني في الضفة والقطاع، وقد شارك في هذا المؤتمر نحو (46) دولة ومؤسسة، وتعهدت بتقديم نحو (3.6) مليار دولار[3]، - وهذا ما يوضحه جدول رقم (14) - في الفترة 1993-1998، وهي الفترة الانتقالية للحكم الذاتي والتي تنص على خمس سنوات.

---

(1) نواف أبو شمالة، مرجع سابق، ص 13.

(2) الإدارة الاقتصادية بجامعة الدول العربية – تقرير حول واقع الاقتصاد الفلسطيني عشية تطبيق اتفاق الحكم الذاتي الانتقالي، مقدم للدورة 54 للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، سبتمبر 1994، ص 10.

(3) The Work Bank Group – A quarterly Publication – Resident Mission DEC 1997.

وكان مقدماً أمام هذا المؤتمر تقرير البنك الدولي الذي يوضح الاحتياجات الأولية اللازمة لتنمية الأراضي الفلسطينية، المسمى (تقرير الاستثمار في السلام)، علاوة على وجود البرنامج الإنمائي العام الذي تم إعداده بواسطة دائرة الشؤون الاقتصادية والتخطيط في منظمة التحرير في يوليو 1993، والذي بدأ إعداده قبل نحو عامين ونصف من تاريخ توقيع الاتفاق، إلا أن تقديرات هذا البرنامج تم تجاهلها نهائياً خلال المؤتمر من قبل الدول المانحة حيث قدرت الاحتياجات الكلية للبرنامج بنحو (11.6) مليار دولار للفترة (194-2000) [1].

بعد ذلك تم تكليف البنك الدولي في المؤتمر بإعداد برنامج تنموي للأراضي الفلسطينية، وبالفعل قامت بعثة من البنك الدولي بزيارة عمل للأراضي الفلسطينية المحتلة في 11 أكتوبر وحتى 22 نوفمبر 1993، وتم تحديد أهداف الخطة كالتالي:

1. إعداد إطار عام يحقق الاستخدام الأمثل للمعونات المقدمة لتقديمه في اجتماع المجموعة الاستشارية في باريس 16 ديسمبر 1993 والذي سيتحدد فيه قيمة الاحتياجات التنموية لأراضي المحتلة.
2. وضع أساس للاستخدام الأمثل للمعونات على المدة الطويل من خلال دراسات الجدوى الاقتصادية المرتبطة بأولويات السياسات العليا والمشروعات.
3. تحديد الاحتياجات من المساعدات الفنية اللازمة لبناء القدرة الفلسطينية المؤهلة بتصميم وإدارة البرامج التنموية [2].

(1) World Bank – Development the Occupied Territories, An Investment in peace. W.B. Washington, D.C. 1993.

(2) سمير عبدالله، ورقة عمل تقييم ومراجعة مسيرة إعادة الإعمار والتنمية منذ انطلاقة فترة الحكم الذاتي، ندوة إعادة الإعمار والتنمية في فلسطين، 7-9 نوفمبر 1995، مؤسسة التعاون، القاهرة، ص 242-257.

جدول رقم (9)

إجمالي قيمة الالتزامات والإنفاق الفعلي للمعونات الأجنبية حسب الدول والجهات المانحة لها خلال الفترة (1994-1998) مليون ($)

الجهة المانحة	الالتزامات	الإنفاق
الجزائر	4.000	4.000
الصندوق العربي	149.252	1.011
الأرجنتين	1.368	0.925
استراليا	11.205	10.837
النمسا	25.350	19.300
بلجيكا	39.080	17.263
بروناي	6.000	6.000
كندا	42.850	34.820
الصين	15.935	3.838
جمهورية التشيك	2.718	2.834
الدنمارك	80.098	60.160
مصر	17.477	15.777
بنك الاستثمار الأوروبي	142.045	5.682
الاتحاد الأوروبي	421.580	298.302
فنلندا	13.904	7.930
فرنسا	80.549	52.712
ألمانيا	355.422	270.797
اليونان	13.641	7.576
أيسلندا	0.070	0.070
الهند	2.000	1.480
اندونيسيا	2.000	0
هيئة التعاون المالي الدولي	57.800	3.800
ايرلندا	6.926	6.206
إسرائيل	77.500	17.560
ايطاليا	157.837	62.307
اليابان	357.579	321.875
الأردن	20.211	16.431
الكويت	24.000	24.000
لوكسمبورج	11.500	4.790

النرويج	246.782	244.689
البرتغال	0.825	0.570
ما بعده	2387.504	1523.509
ما قبله	2387.504	1523.509
قطر	2.500	2.500
جمهورية كوريا	4.146	3.141
رومانيا	2.880	1.800
روسيا	5.278	4.523
السعودية	208.000	139.150
اسبانيا	147.152	119.411
السويد	95.774	66.930
سويسرا	90.248	84.041
هولندا	159.359	116.637
تركيا	5.107	5.097
برنامج الأمم المتحدة الألماني (UNDP)	9.706	7.659
الإمارات العربية المتحدة	19.000	19.000
المملكة المتحدة	85.962	39.607
الولايات المتحدة الأمريكية	350.760	344.730
البنك الدولي	238.700	156.561
برنامج الغذاء العالمي (WFP)	9.333	5.755
الإجمالي	3821.409	2640.111

المصدر: **Ministry of Planning and International Cooperation "Aid Coordination Department" (MOPIC'S) 1998, Fourth Quarterly Monitoring Report of Donors Assistance. December 312, 1998, p1.**

وقد نجح المؤتمر في توفير التزامات من قبل الدول المانحة بنحو (2.5) مليار دولار لدعم الشعب الفلسطيني لمدة خمس سنوات، كما اتفق في حينه أيضاً أن تسهم الدول والمؤسسات الأوروبية

بنحو (53.8%) من هذه المساعدات، فيما تساهم الولايات المتحدة بنحو (14.5%) والدول والمؤسسات العربية بـ (12.6%)، والبنك الدولي بـ (7.4%)[1].

وتشير أرقام مصادر التعهدات التي تم الإعلان عنها في عام 1993 والتي بلغت حوالي (3.5) بليون دولار إلى أن حوالي (75%) منها أي ما قيمته (2.6) مليون دولار كما يوضحه جدول رقم ( ) تقدمت بها حوالي عشر جهات مانحة (دول ومؤسسات إقليمية) سواء مباشرة، أو عن طريق مساهماتها في صناديق فلسطينيين يديرها البنك الدولي[2].

وتشير بعض القراءات إلى أن خلال الفترة 1994-1997 تبين أن إجمالي الالتزامات بلغ حوالي (2858.9) مليون دولار مقابل (2269.2) خلال الفترة 1997-2000، أما الصرف الفعلي فقد بلغ خلال المرحلة الأولى (2029.3) مليون دولار (71%) من الالتزامات مقابل (1465.9) مليون دولار تم صرفها في المرحلة الثانية (46%) من الالتزامات[3].

المساعدات المالية حسب الجهة المانحة:

أما بالنسبة لتصنيف المعونات الأجنبية طبقاً للجهة المانحة فمن خلال الجدول ( ) والذي يستعرض هذا الأمر يمكن الإشارة إلى عدة ملاحظات يبرزها هذا الاستعراض أهمها[4]:

8. اقتصرت المساعدات العربية الموجهة للاقتصاد الفلسطيني الوليد على خمس دول عربية فقط وصندوق إقليمي عربي واحد، حيث بلغت إجمالي الالتزامات العربية (295.188) مليون دولار من السعودية وقطر والكويت ومصر والأردن والإمارات، وهو ما يمثل (7.7%) فقط من إجمالي الالتزامات الدولية، في حين بلغ الإنفاق الفعلي على الأرض نحو (220.858) مليون دولار وهو ما يمثل (8.4%) من إجمالي الإنفاق الدولي و (74.8%) من إجمالي الالتزامات

---

(1) الدائرة الاقتصادية، الاقتصاد الفلسطيني في ظل المرحلة الانتقالية 1994-1999، مركز التخطيط، منظمة التحرير الفلسطينية، غزة، ديسمبر، 1999، ص 47.

(2) محمد اشتيه، مرجع سابق، ص 90.

(3) تقرير التنمية البشرية، 2004، برنامج دراسات التنمية، جامعة بيرزيت، رام الله، 2005، ص 106.

(4) نواف أبو شمالة، مرجع سابق، ص 159.

العربية ذاتها، وقد قام الصندوق العربي بالالتزام بـ (149.252) مليون دولار ولم يتم إنفاق سوى (1.011) مليون دولار من هذا الالتزام.

وبذلك فقد بلغ إجمالي الإنفاق العربي نحو (221.869) مليون دولار فقط، هذا في الوقت الذي بلغت فيه قيمة صافي المساعدات الإنمائية العربية من خلال الفترة 1994-1998 نحو (5.052) مليار دولار من دول مجلس التعاون الخليجي وبذلك فإن الاقتصاد الفلسطيني حصل على نحو (4.4%) فقط من إجمالي العون الإنمائي العربي المقدم خلال نفس الفترة، ولو تم حصر قيمة المساعدات المقدمة من دول مجلس التعاون الخليجي فقط سيلاحظها أنها لم تقدم سوى (186.661) مليون دولار فقط وهو ما يمثل نحو (3.7%) فقط من إجمالي العون الإنمائي العربي.

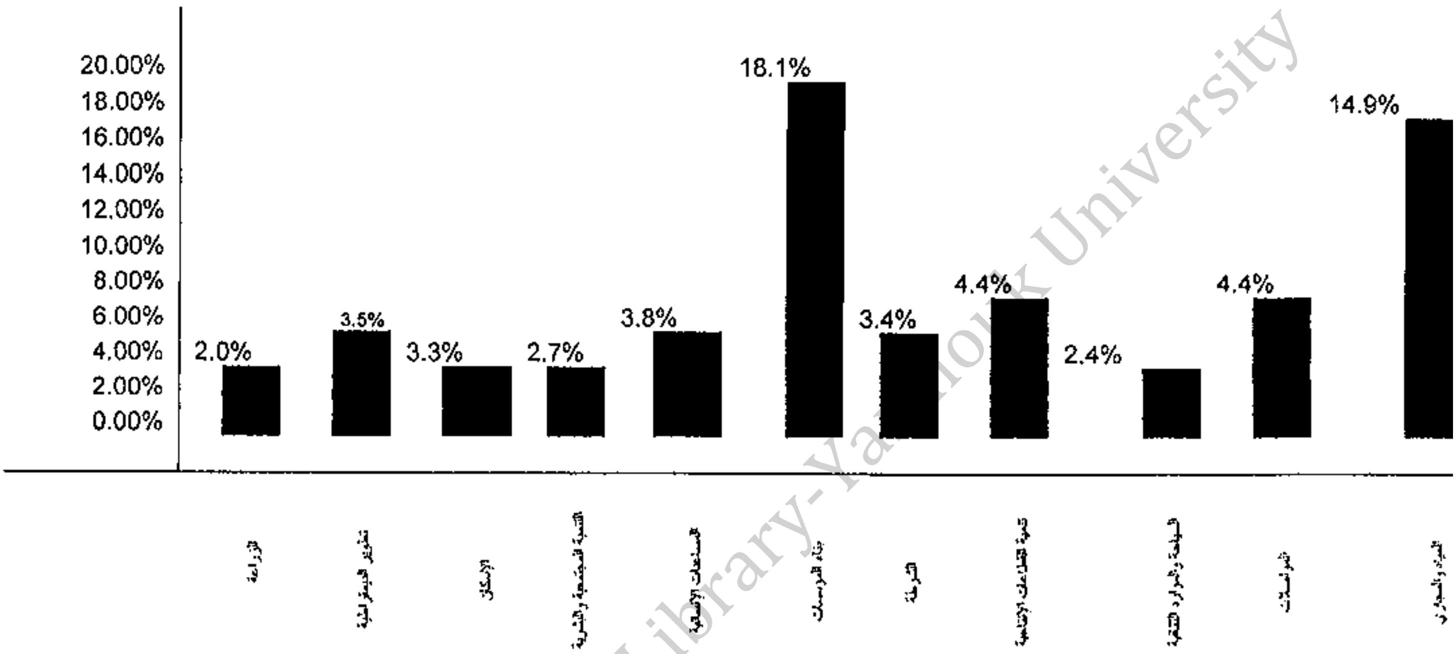
9. كان اكبر التزام مالي في برنامج المساعدات من نصيب الاتحاد الأوروبي الذي قدم التزامات نحو (421.581) مليون دولار في حين بلغ أقل التزام مالي (0.070) مليون دولار من أيسلندا.

10. بلغت قيمة اكبر إنفاق فعلي نحو (344.730) مليون دولار وكان من الولايات المتحدة الأمريكية وهو ما يمثل نحو (13.1%) من إجمالي الإنفاق ونحو (98.3%) من إجمالي التزامات الولايات المتحدة ذاتها، وقد تلتها اليابان والتي بلغ إجمالي نفقاتها الفعلي (321.875) مليون دولار، وهو ما يمثل (12.2%) من إجمالي الإنفاق الفعلي (90.0%) من التزاماتها ذاتها، في حين بلغ أقل إنفاق فعلي من اندونيسيا والتي لم تسدد شيئاً من التزاماتها.

التوزيع القطاعي للمساعدات الدولية:

تم إنفاق ما مجموعه (3316.7) مليون دولار خلال الفترة من 1994-2000 على (28) قطاعاً في الضفة الغربية وقطاع غزة، ويختلف توزيع الأموال على القطاعات بصورة واضحة، فمنها من تجاوزت حصته (18%) كبناء المؤسسات، ومنها من لم تتجاوز حصته (1%) كالاتصالات، ويستعرض الشكل البياني رقم (1) حصة القطاعات التي حصلت عليها نسبة إلى الإجمالي من التمويل، بحيث يظهر هذا الشكل تركز المساعدات الدولية في ثلاث قطاعات حازت في

مجموعها على (44.1%) من قيمة المساعدات الإجمالية، وهي بناء المؤسسات، المياه والصرف الصحي، والتعليم، كما استأثر قطاع البنية التحتية (المياه، المجاري، المواصلات، الصحة، الطاقة، والتعليم) بما نسبته (48.6%) من مجموع المساعدات.



شكل رقم (1)

التوزيع القطاعي للمساعدات الدولية

المصدر: ماس – المراقب الاقتصادي – عدد خاص 1994-2000، رام الله، ديسمبر 2001، ص 20.

ولقد تمايزت المعونة الدولية للشعب الفلسطيني في القطاعات الفلسطينية، إذ يعتبر قطاع البنية التحتية من القطاعات المهمة في الاقتصاد، لما يحققه من آثار ايجابية في العديد من المجالات الاقتصادية والاجتماعية مثل: زيادة نسبة التشغيل والحد. بالتالي من البطالة والفقر في الأراضي الفلسطينية، إلا أن ارتباطاته الأمامية والخلفية مع مختلف القطاعات الاقتصادية ضعيفة، لذا فإن ارتباطات المعونة الدولية بهذا القطاع، كما يوضح الجدول رقم (15) إلى عدم وجود صلة مباشرة بين المساعدات الدولية والقطاعات الإنتاجية الأساسية المكونة للدخل والناتج المحلي الإجمالي مثل

الزراعة إذ أن نسبته من إجمالي المساعدات لا تتجاوز (9.2%) من مجموع المساعدات المقدمة لقطاع البنية التحتية والقطاع الاجتماعي الإنساني والبناء المؤسسي مما يعكس مؤشراً واضحاً في صعوبة إيجاد علاقة بين المساعدات الدولية المقدمة وبين الناتج المحلي والقومي الإجماليين.

جدول رقم (10)

توزيع المساعدات الدولية المقدمة للسلطة الفلسطينية عبر القطاعات للفترة 1994-2000

القطاع	إجمالي الالتزام	إجمالي الصرف	النسبة المئوية
البنية التحتية	22.200.923.000	1.295.918.000	%33.3
القطاع الإنتاجي	685.675.000	360.275.000	%9.2
القطاع الاجتماعي	1.443.056.000	1.124.416.000	%28.8
البناء المؤسسي	1.226.210.000	1.009.959.000	%26
أخرى	181.932.000	106.886.000	%2.72
الإجمالي	5.737.796.000	3.897.454.000	%00

المصدر: وزارة التخطيط والتعاون الدولي، تقرير المساعدات الدولية، الربع الثالث والربع الرابع، 2001، ص 3.

إلا هذا لا يعني سلباً بالمفهوم السياسي، إذ أن هذه المعونات تعتبر منح وهبات تكون مصنفة آنفاً وحسب الأولويات الضرورية لإدامة حياة الشعب الفلسطيني، ولا يمكن الاعتراض على تصنيفها لأنها ليس من واجبات الدول المانحة تقديم هذه المساعدات إلا في ضوء ما تراه هي مناسباً للنهوض بحياة الشعب وتوفير أبجديات الحياة الكريمة للشعب الفلسطيني.

ويتضح للباحث أن المساعدات الدولية ارتبطت بتطورات عملية التسوية السياسية وتحوله عن هدفه الرئيس (الاستثمار في السلام) إلى تمويل عملية التسوية ومنع انهيارها. ولقد ساهم تدفق المعونة الدولية بعد توقيع اتفاق أوسلو[1]، على النهوض بالبنية التحتية للأراضي الفلسطينية التي كانت تعاني من نقص كمي ونوعي متراكم في جميع قطاعاتها ومرافقها، وخصوصاً قطاع الطرق والمياه والكهرباء والاتصالات والمرافق والخدمات العامة.

(1) سمير عبدالله، تجربة المعونات الدولية للشعب الفلسطيني ولعبة خلط الأوراق، مجلة الزاوية الاقتصادية، 2 حزيران، 2005، رام الله، ص 45.

باعتبار أن سياسة الاحتلال وممارساته المنهجية كانت تعمل على تهميش وتدمير هذه البنية التحتية، إذ كانت نسبة إنفاق الاحتلال عليها ما معدله (1.5%) من الناتج المحلي الإجمالي في الأراضي المحتلة عام 1967، واقل من (5%) من حصيلة الإيرادات التي كانت تحجبها سلطات الاحتلال، وإزالة هذا النقص المتراكم كانت تتطلب إنفاق استثماري فعلي لا يقل عن (10%) من الناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني أي نحو (350) مليون دولار سنوياً، ولمدة خمسة عشرة سنة[1].

ولقد أشارت البيانات أن خلال الفترة قيد البحث تم تمويل مشاريع البنية التحتية بمجموع إجمالي للإنفاق (748.2) مليون دولار وهذا يمثل (67%) مما كان مطلوباً للوصول بالبنية التحتية الفلسطينية إلى متوسط الدول النامية[2].

المبحث الثاني

تأثير(اتفاق أوسلو) على المؤشرات الاقتصادية

يرصد هذا الفصل المؤشرات الإقتصادية الكلية والقطاعية، لإيضاح مدي التغير الذي حصل بعد إتفاق أوسلو، وتحليل هذه المؤشرات الإقتصادية لإبراز مقدار ترابط الأداء الإقتصادي الفلسطيني بالحالة السياسية المحيطة به.

المطلب الأول: المؤشرات الاقتصادية الكلية والقطاعية

أولاً: الناتج المحلي الإجمالي:

يعتبر الناتج المحلي الإجمالي مقياساً تجميعياً للإنتاج الذي يتم خلال فترة زمنية محددة، وهو عبارة عن قيمة السلع والخدمات النهائية التي أنتجت خلال سنة.

لقد شهدت بداية العملية السلمية نمواً اقتصادياً مرتفعاً بلغ عام 1994 (10.5%)[3] وعام 1995 (20.2%)، كما هو موضح في الجدول رقم (11).

---

(1) المراقب الاقتصادي، ماس 1994-2000، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس) رام الله، 2001، ص 24.

(2) مرجع سابق.

(3) سلطة النقد الفلسطينية، التقرير السنوي الثاني، 1996، ص 6.

جدول رقم (11)

المؤشرات الاقتصادية الكلية

السنة	الناتج المحلي الإجمالي	التغير	الناتج القومي الإجمالي	التغير	نصيب الفرد من الناتج المحلي	التغير	نصيب الفرد من الناتج القومي	التغير
1994	2975.00		3531.00		1329.00		1578.00	
1995	3574.90	0.202	4235.20	0.199	1495.80	0.126	1772.10	0.123
1996	3896.00	0.090	4509.40	0.065	1537.40	0.028	1779.10	0.004
1997	4173.10	0.071	4905.90	0.088	1499.50	-0.025	1762.80	-0.009
1998	4484.50	0.075	5427.00	0.106	1547.70	0.032	1889.60	0.072
1999	4954.00	0.105	6124.70	0.129	1640.60	0.060	2028.30	0.073
2000	5251.20	0.060	6492.20	0.060	1702.50	0.038	2104.50	0.038

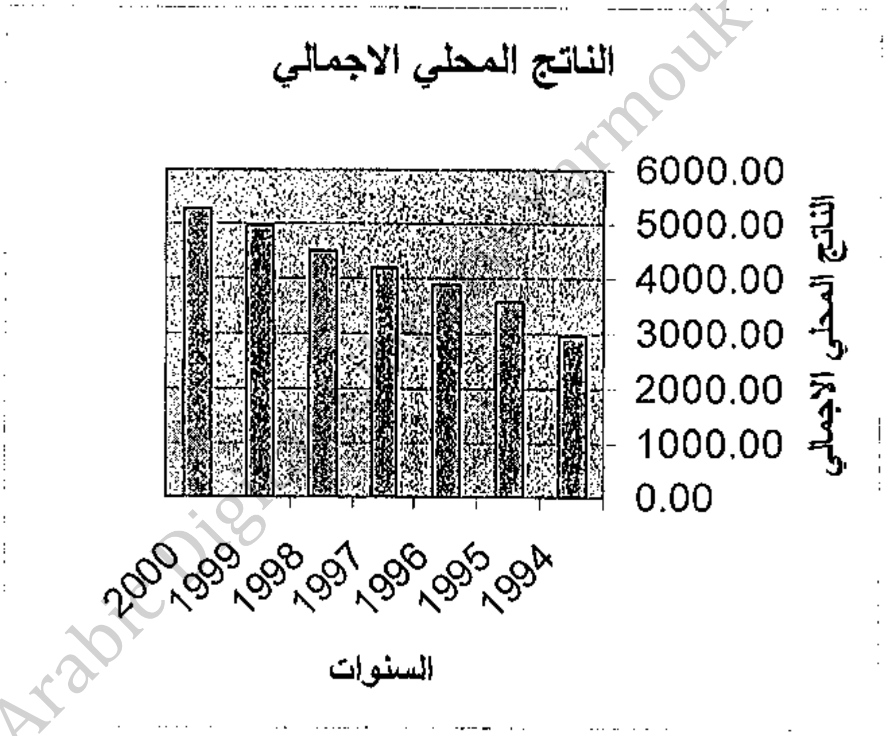
المصدر: الجهاز المركزي الفلسطيني للإحصاء، سنة 2003.

إلا أن هذه النمو لم يستمر طويلاً، لعدم وفاء إسرائيل بالاتفاقات الموقعة معها، واستغلالها للأوضاع الاقتصادية كوسيلة ضغط على الفلسطينيين، مما أدى إلى تراجع النمو الاقتصادي، بعكس ما كان متوقعاً، ففي عام 1996، كانت أكثر سوءاً نتيجة الأحداث السياسية، والتي تجسدت في اغتيال إسرائيل للمهندس يحيى عياش، وما نبع هذا الاغتيال من عمليات فدائية داخل الخط الأخضر، واغتيال رئيس الوزراء الإسرائيلي رابين.

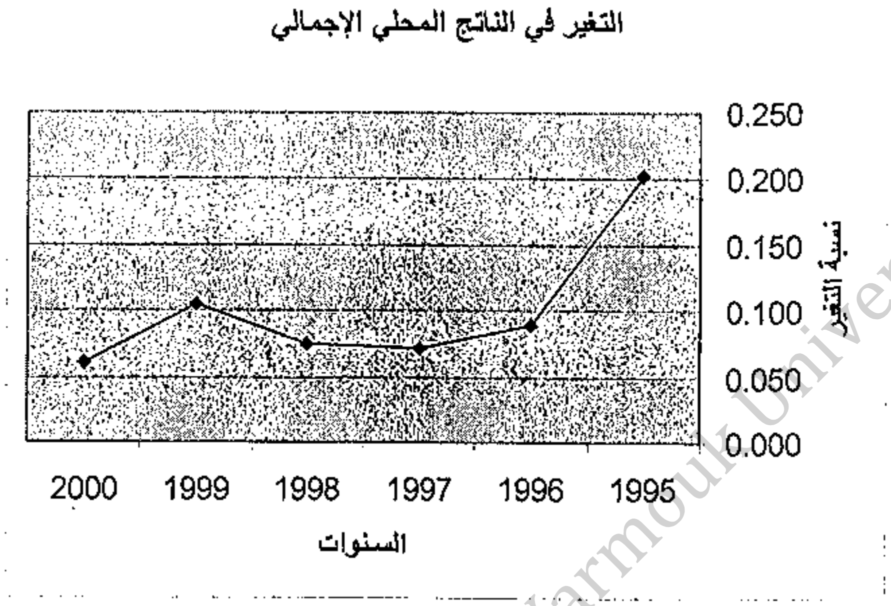
وقد انطوى على هذه الأحداث إغلاقات إسرائيلية للمعابر، والتي ساهمت في تعطيل العملية الإنتاجية للاقتصاد الفلسطيني، وذلك لاعتماد القطاعات الإنتاجية الفلسطينية بشكل كبير على الاقتصاد الإسرائيلي، فضلاً عن مماطلة إسرائيل في تنفيذ الالتزامات إلى وقعت عليها في إطار اتفاق أوسلو وما تبعه من اتفاقيات، ولقد استمرت إسرائيل اعتماد الحصار الاقتصادي، والحصار الأمني في تعاملها مع المناطق الفلسطينية، وقد أدى ذلك إلى استلاب المكاسب الاقتصادية، التي حققها الاقتصاد الفلسطيني في بداية فترة الدراسة، لهذا نجد أن نسبة التغير في الناتج المحلي في نموه، أصبحت سالبة واخذ بالتراجع، كما يظهر الشكل رقم (2) والشكل رقم (3) خلال أعوام 1996-1997-1998، فقد بلغ الناتج المحلي الإجمالي على التوالي (3896.00) و (4173.10) و (4484.50) مليون دولار، وبمعدل تغير (9%) و (7%) و (7.5%) فيما كان معدل التغير عام 1995 (20.2%)، برغم ما

سبق، إلا أن الناتج المحلي الإجمالي ،قد ارتفع بصورة كبيرة خلال الفترة (1994-2000)، على الرغم من المشاكل والتطورات السياسية التي شهدها الاقتصاد الكلي الفلسطيني، والمتمثلة بالحصار الإسرائيلي الذي عطل الاقتصاد الفلسطيني لفترات متباعدة أحياناً، ومتصلة أحياناً أخرى، ففي ظل ما سبق نجد أن الناتج المحلي ارتفع من (297500) مليون دولار إلى (525120) مليون دولار، بمعدل نمو سنوي بلغ (12.3%).

شكل رقم (2)



شكل رقم (3)

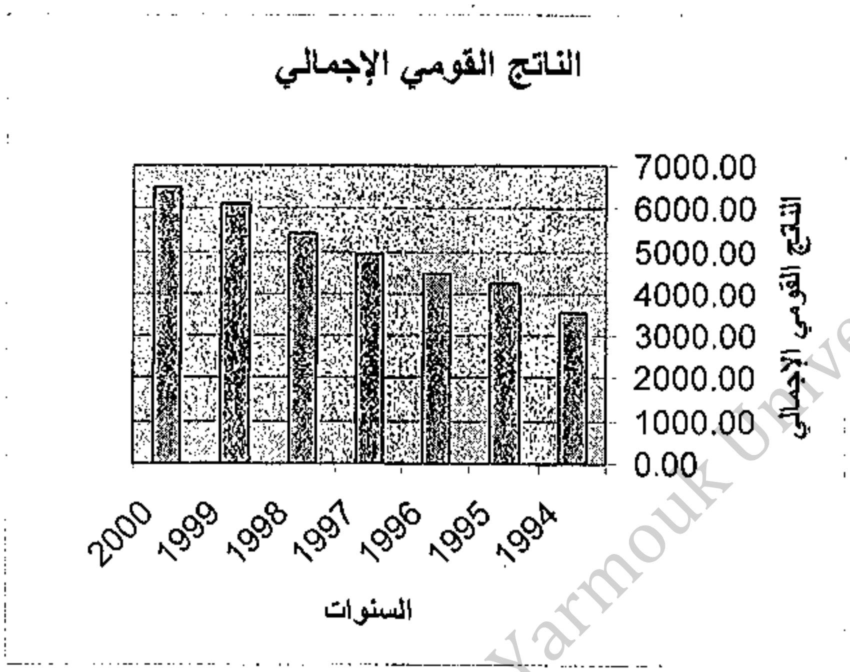


ثانياً: الناتج القومي الإجمالي:

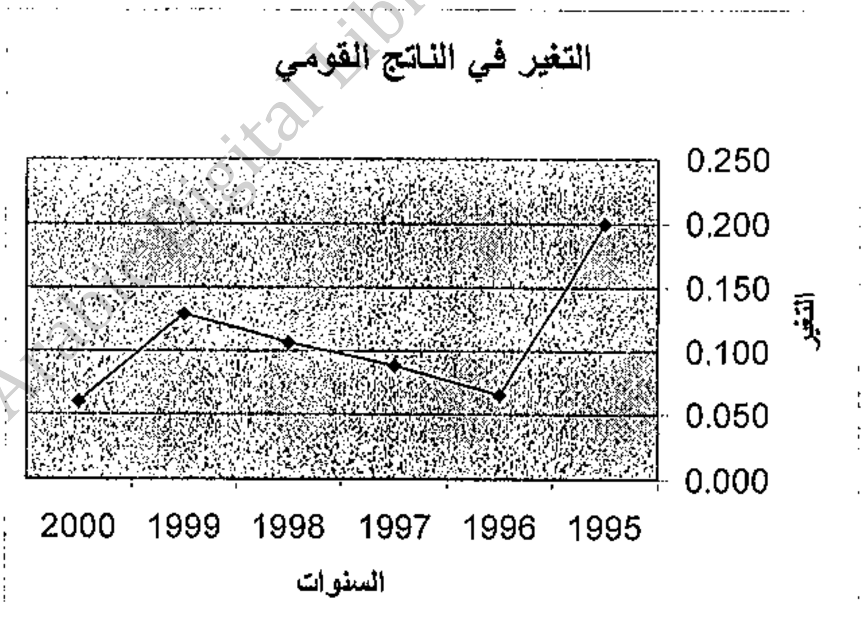
وهو عبارة عن قيمة السلع والخدمات النهائية التي أنتجت خلال سنة، إضافةً إلـى صـافي تحويلات العمالة من الخارج.

تشير بيانات الناتج القومي الإجمالي إلى تحقيق نسب نمو مرتفعة أحياناً، وتراجـع أحيانـاً أخرى، فقد بلغت نسبة النمو بنحو (19.4%) كما يوضحه الشكل رقم (4) وهذا مـرده إلـى عمليـة السلام والتي ساد من خلالها جواً للهدوء النسبي، وهذا ما انعكس على مقدار النمو في الناتج القـومي الإجمالي، ولكن تحقيق النمو في الناتج القومي لم يستمر طويلاً، فقد شهد تراجعاً واضحاً فـي عـام 1996 وصل إلى (6.5%)، وهذا التراجع في النمو كان مرده لنفس الأسباب التي أدت إلـى تراجـع نمو الناتج المحلي خلال فترة الدراسة، كم تم ذكره آنفاً، إلا أنه في عامي 1998 و 1999 قـد طـرأ تحسناً على نسب النمو في الناتج القومي وصل إلى (10.6%) و (12.4%) على التوالي كما يظهـر الشكل رقم (4).

شكل رقم (4)



شكل رقم (5)



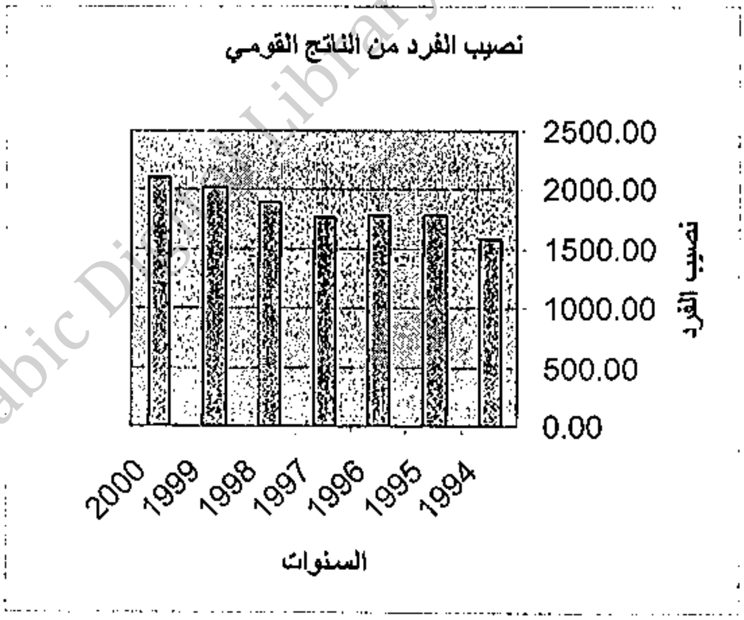
ومن خلال ملاحظة الجدول رقم (16) فإننا نتلمس بأن هناك نسبة نمو في النـــاتج القــومي المحلي، خلال الفترة (1994-2000)، بحيث وبلغ معدل النمو السنوي (12%).

ثالثاً: نصيب الفرد من الناتج المحلي والناتج القومي الإجماليين:

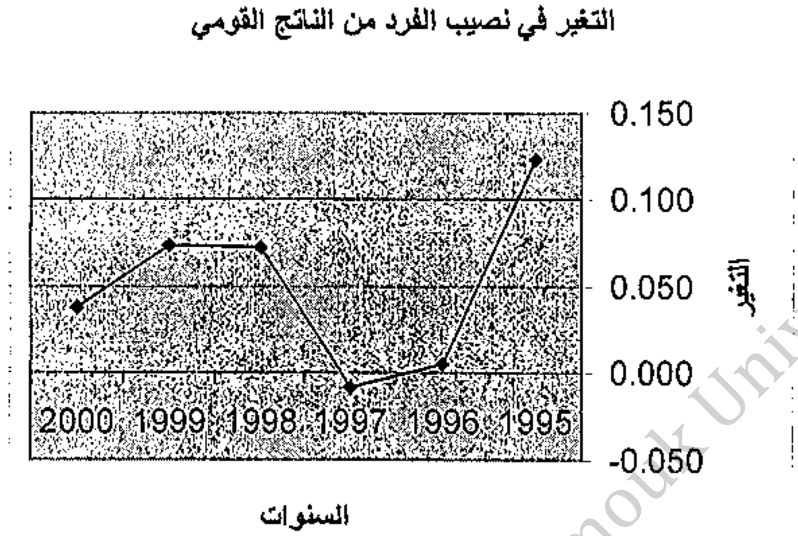
أ- نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي:

تشير بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، أن متوسط الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، قد ارتفع بنسبة (11.3%)، أي بمعدل نمو سنوي بلغ (5.4%)، بحيث ارتفع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي من (1329) دولار عام 1994 إلى (1702.5) دولار عام 2000، كما يوضحه الشكل رقم (6)، بينما يوضح الشكل رقم (7) معدل النمو والتغير في نصيب الفرد من الناتج المحلي، بحيث وصلت نسبة النمو عام (1994-1995) إلى (12.6%)، بينما كان أدنى مستوى له عام 1996-1997 بمعدل نمو (2.5-%).

شكل رقم (6)



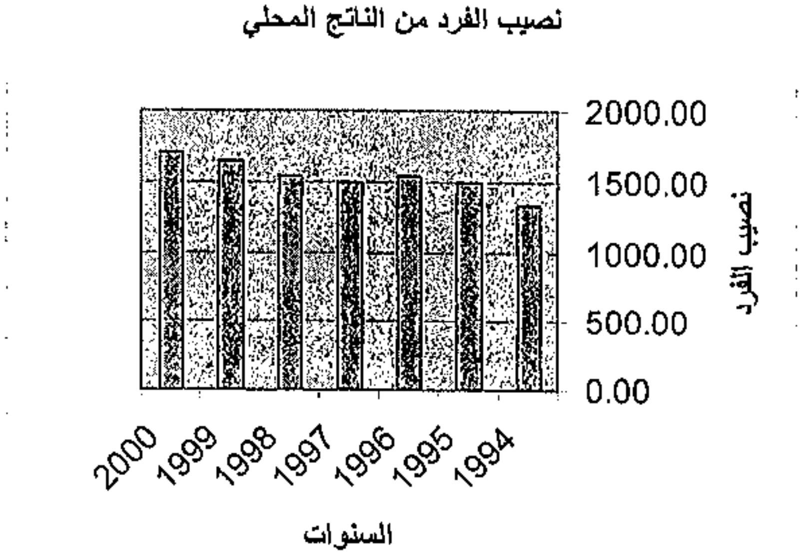
شكل رقم (7)



ب- نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي:

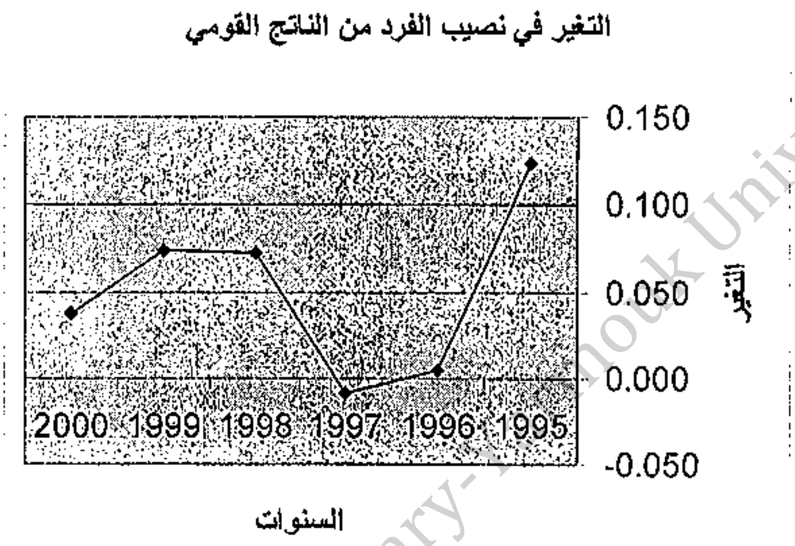
أما فيما يخص نصيب الفرد من الناتج القومي، فإن البيانات جدول رقم (12) تشير إلى ارتفاع مستوى نصيب الفرد بنسبة (21.2%) أي بمعدل سنوي بلغ (3.9%)، بحيث ارتفع نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي الحقيقي من (1578.00) عام 1994 إلى (2104.50) عام 2000، كما يوضحه الشكل رقم (8).

شكل رقم (8)



بينما يشير الشكل رقم (9) إلى أن نصيب الفرد من الناتج القومي كان في أدنى مستوى لـه عام 1997، بحيث بلغ معدل النمو (0.09-%).

شكل رقم (9)



رابعاً: التضخم:

نظراً لارتباط الاقتصاد الفلسطيني المباشر بالاقتصاد الإسرائيلي، فمن الطبيعي أن يتأثر بالتضخم الموجود في إسرائيل، لأن الجانب الفلسطيني لا يمتلك أدوات السياسية المالية والنقدية في الحد من ظاهرة التضخم، ولاسيما أن العُملة هي عملة إسرائيلية وليست فلسطينية، ومع هذا، فإن معدلات التضخم في الأراضي الفلسطينية اتجهت إلى الانخفاض خلال الفترة (1994-2000) كما يتوضح من الجدول رقم (13).

جدول رقم (12)

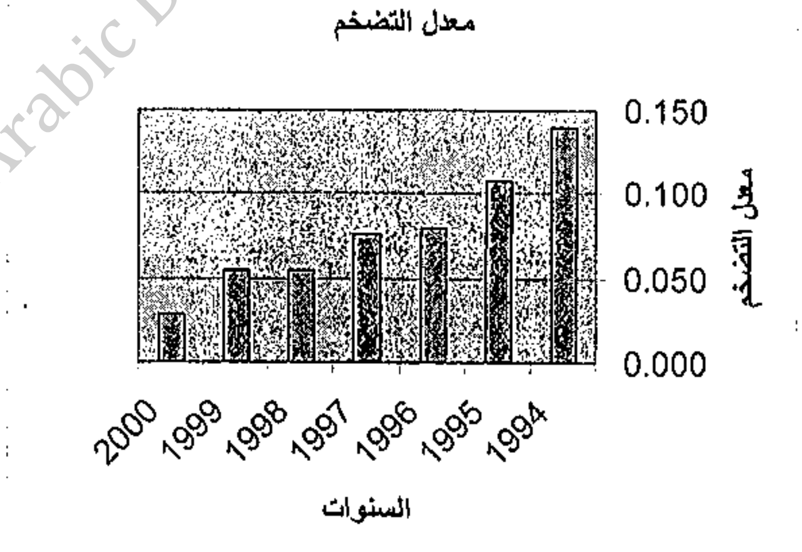
نسب التضخم والبطالة

السنة	بطالة	التغير	تضخم	التغير
1994	0.247		0.140	
1995	0.290	0.174	0.108	-0.229
1996	0.238	-0.179	0.079	-0.269
1997	0.203	-0.147	0.076	-0.038
1998	0.144	-0.291	0.055	-0.276
1999	0.120	-0.167	0.055	0.000
2000	0.140	0.167	0.028	-0.491
المتوسط (1995-2000)		-0.074		-0.217

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2003.

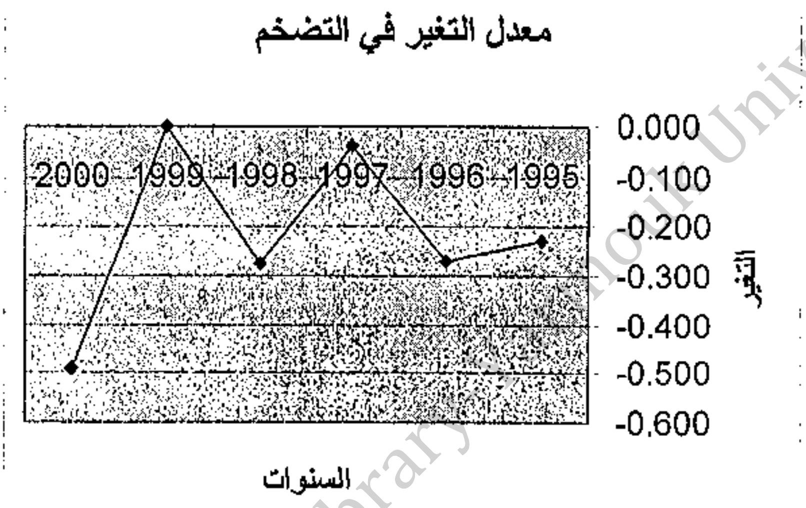
فبعد أن كان معدل التضخم حوالي (14%) عام 1994، تراجع معدلها في كل من الأعـــوام السنة التالية حتى أن وصل إلى (2.8%) عام 2000، و يظهر الشكل رقم (10) هذا الانخفاض بشكل واضح.

شكل رقم (10)



أما الشكل رقم (11) فيظهر مدى التغير الذي حدث خلال فترة الدراسة في التضخم بحيث وصل نسبة التغير عام 1996 إلى (26.9%) بينما وصل إلى أدنى مستويات عام 1999 إلى صفر بالمائة.

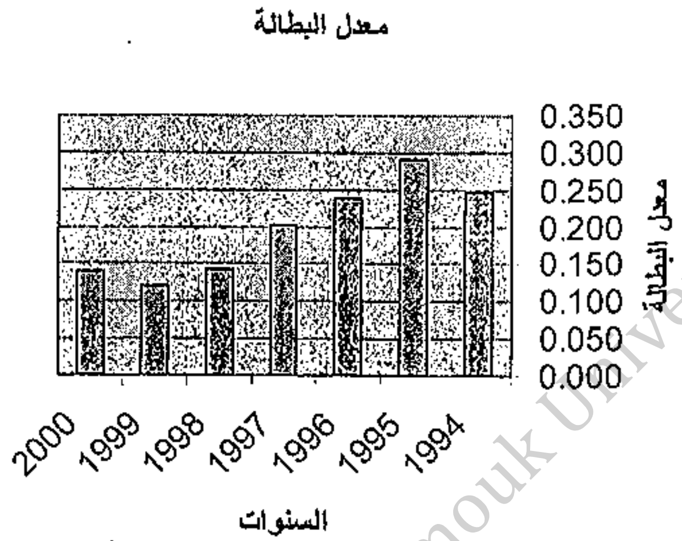
شكل رقم (11)



خامساً: البطالة:

تمثل ظاهرة البطالة في فلسطين إحدى أهم المشاكل التي تواجه الاقتصاد الفلسطيني، التي تنعكس عنها العديد من النتائج السلبية في المجتمع الفلسطيني ويشير الجدول رقم (14) والشكل رقم (12) إلى أن نسبة البطالة في الأراضي الفلسطينية، تراجعت خلال فترة الدراسة، فبعدما أن كانت نسبة البطالة عام 1994 تصل إلى (25%) أصبحت عام 1999 (12%)، ويلاحظ من خلال ما سبق أن معدل الانخفاض في معدلات البطالة تصل إلى (2%) سنوياً، وهذا سببه انطلاق المشاريع الاقتصادية المرتكزة بالأساس على المعونات الأجنبية التي تضاعفت بعد اتفاق السلام، مما ساهم في توفير وخلق فرص عمل جديدة، من خلال إقامة مشاريع البنى التحتية التي استحوذت على النصيب الرئيس من ميزانية المساعدات الدولية، كما هو تم توضيحه سابقاً.

شكل رقم (12)



المطلب الثاني: المؤشرات القطاعية

أولاً: الناتج المحلي الزراعي ونسبة مساهمته من الناتج المحلي الإجمالي:

جدول رقم (13)

الناتج المحلي الزراعي ونسبة مساهمته من الناتج المحلي الإجمالي

السنة	الناتج المحلي الإجمالي	الناتج المحلي الزراعي	الناتج المحلي الصناعي	مساهمة الناتج الزراعي	مساهمة الناتج الصناعي	التغير في نسبة مساهمة الزراعي	التغير في نسبة مساهمة الصناعي
1994	2975.00	381.909	353.5709	0.128	0.119		
1995	3574.90	390.397	348.2191	0.109	0.097	-0.149	-0.180
1996	3896.00	458.395	422.5193	0.118	0.108	0.077	0.113
1997	4173.10	408.518	479.1721	0.098	0.115	-0.168	0.059
1998	4484.50	570.840	562.2587	0.127	0.125	0.300	0.092
1999	4954.00	431.326	787.1420	0.087	0.159	-0.316	0.267
2000	5251.20	588.680	698.5438	0.112	0.133	0.288	-0.163

المصدر: وزارة الزراعة الفلسطينية، 2004.

توضح البيانات الإحصائية في جدول رقم (14) بأن نسبة الناتج المحلي الزراعي، شهد نمواً خلال الفترة (1994-2000)، بحيث بلغ الناتج المحلي الزراعي عام 1994 (381.909) ألف دولار، أما في عام 1998 فقد وصل إلى (570.840) ألف دولار، بينما وصل عام 2000 إلى

(588.1680) ألف دولار، وبذا فقد كان معدل ارتفاع ونمو الناتج المحلي (56.1%)، وبمعدل نمو سنوي (11.3%)، إلا أن نسبة مساهمة الناتج المحلي الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي شهد تذبذباً واضحاً عبر نسبة المساهمة، بحيث بلغت مساهمة الناتج الزراعي من الناتج المحلي الإجمالي عام 1994 (12%)، بينما عام 1998 فقد بلغت نسبة المساهمة (12.7%) أما في عام 2000 فقد وصلت نسبة المساهمة إلى (11.2%)، ولقد تراجعت نسبة المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي إلى أدنى مستوياته عام 1999 إلى (8.7%)، كما يتضح من الشكل رقم (13) بحيث كان مقدار التغير في النمو في نفس العام (-31.6%).

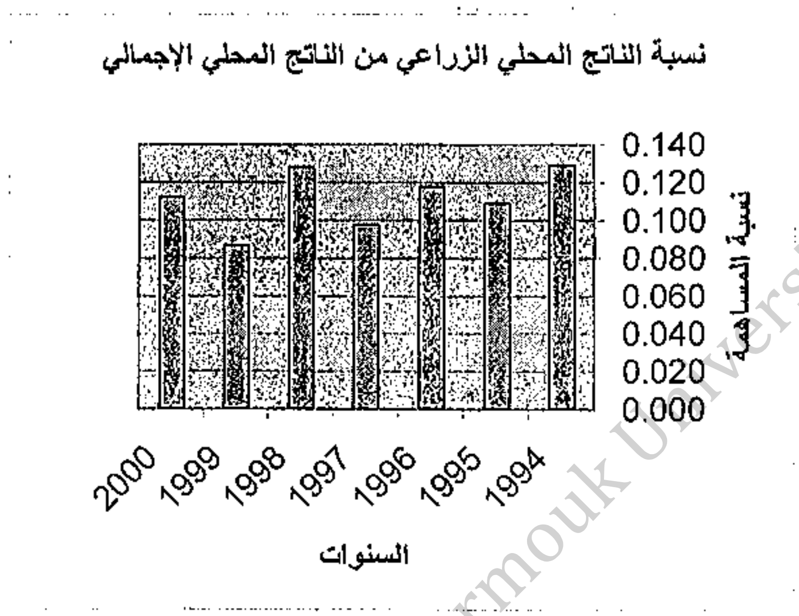
وأما عن الأسباب المؤدية إلى هذا التذبذب، هو مصادرة الأراضي الفلسطينية، وزيادة الاستيطان باعتبار محور السياسة الإسرائيلية التوسعية، فمنذ توقيع اتفاق إعلان المبادئ حتى نهاية فترة (حكومة حزب العمل)، فقد صادرت الحكومة الإسرائيلية التي وقعت إعلان المبادئ ما يزيد عن (115) ألف دونم، منها (30) ألف دونم لما يعرف بالطرق اللاالتفافية التي تستهدف ربط المستوطنات الإسرائيلية ببعضها البعض، أما الحكومات المتعاقبة بعد التوقيع استمرت في سياسة المصادرة ودعم الاستيطان، بحيث زادت المساحة المصادرة منذ توقيع إعلان المبادئ وحتى نهاية العام 2000 عن (420) ألف دونم، منها ما يزيد عن (54) ألف دونم لما يعرف بالطرق الالتفافية ووصل عدد المستوطنين نهاية العام 2000، إلى حوالي (203) ألف مرتفعاً بذلك بنسبة (40%) عما كان عليه العام 1996، وبحوالي (93%) عما كان عليه العام 1999[1].

فضلاً عن حصص المياه والآبار الجوفية التي تصادر من خلال تلك الأراضي والتي تسهم في تقليص منسوب المياه المستغلة من قبل القطاع الزراعي الفلسطيني، مما يؤثر في حجم إنتاجية هذا القطاع.

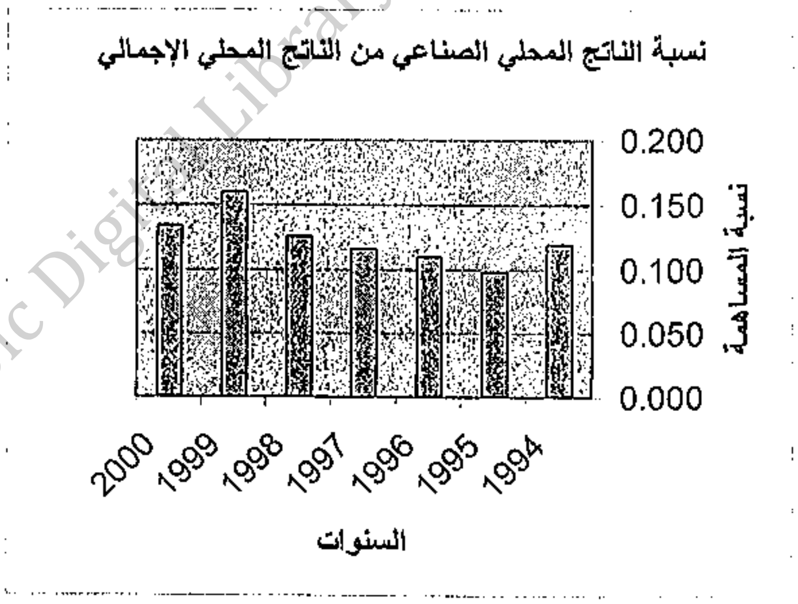
---

(1) المراقب الاقتصادي، مرجع سابق، ص 155.

شكل رقم (13)



شكل رقم (14)



ثانياً: الناتج المحلي الصناعي ونسبة مساهمته من الناتج المحلي الإجمالي:

تشير الإحصاءات المتوفرة من الجهاز المركزي للإحصاء حول القطاع الصناعي، كما هو مبين في الجدول (14) إلى حدوث تغيرات على المستويين الكلي أو الجزئي.

بحيث يلاحظ أن معدل نمو الناتج المحلي الصناعي عام 1994 (353.5709) ألف دولار، إلى (562.2587) ألف دولار عام 1998، إلى (698.5438) ألف دولار عام 2000، بمعدل نمو سنوي (12.3%).

أما فيما يتعلق في مقدار مساهمة الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي، فتشير الشكل البياني رقم (12)، إلى أن نسبة المساهمة كانت في عام 1994 نحو (11.9%)، بينما ارتفعت هذه النسبة عام 1998 إلى (12.5%)، وفي العام 2000 وصلت نسبة المساهمة إلى (13.3%)، إلا أن أعلى نسبة للمساهمة كانت تلك التي في عام 1999، بحيث وصلت إلى نحو (15.9%)، بينما وصلت إلى أدنى مستوى لها في المساهمة عام 1995، ببلوغها نحو (9.7%)، وقد ارتبط هذا التحسن في نسبة مساهمة القطاع الصناعة من الناتج المحلي، إلى الاهتمام الفلسطيني بهذا القطاع، من تطوير البنى التحتية له، من خلال إنشاء مناطق صناعية مثل منطقة غزة الصناعية، ومنطقة جنين الصناعية وغيرها، والتي ساهمت بدورها في رفع عدد المنشآت الصناعية والعاملين في القطاع.

المبحث الثالث

واقعية الاقتصاد الفلسطيني

على الرغم من توقيع الطرفين (الفلسطيني – الإسرائيلي) على اتفاق إعلان المبادئ (اتفاق أوسلو) في سبتمبر 1993، وما تبعه من توقيع بروتوكول العلاقات الاقتصادية بين حكومة دولة ومنظمة التحرير الفلسطينية ممثلة الشعب الفلسطيني وإسرائيل، أو ما يعرف باسم اتفاق باريس الاقتصادي في التاسع والعشرون ابريل 1994، وقد جاء اتفاق باريس على أثر سريان مفعول اتفاق أوسلو، وهذا الاتفاق يشكل الملحق الاقتصادي المنظم للعلاقات الاقتصادية والتجارية الفلسطينية – الإسرائيلية.

فبالرغم من التحسن الطارئ والبسيط في نسب النمو في الناتج المحلي أو القومي أو غيره، وانخفاض معدلات البطالة والعجز، بالإضافة إلى الانفتاح الاقتصادي الفلسطيني من خلال الاتفاقيات

الاقتصادية الفلسطينية الموقعة مع العالم الخارجي، فإن هذا لم يقلل من حدة التبعية الاقتصادية الفلسطينية للاقتصاد الإسرائيلي وتلك التبعية نتيجة العوامل التالية:

1. أن اتفاق السلام بالأساس تم توقيعه في ظل عدم تكافؤ بين الطرفين، حيث كانت موازين القوى في صالح إسرائيل، وما زالت إسرائيل تفرض إرادتها وسياساتها على الشعب الفلسطيني، فبالمجمل الظروف المحيطة بالاقتصاد الفلسطيني هي لغير صالحة.
2. أن الاتفاق لم يتطرق إلى موضوع السيادة الفلسطينية على الأرض والمياه، كونها من المواضيع المرحلة النهائية، هذا الاتجاه افقد الاقتصاد الفلسطيني السيطرة على الموارد الطبيعية التي هي جوهر وعصب العملية الاقتصادية.
3. رهن مصير الاقتصاد الفلسطيني بالإسرائيلي، كون الاقتصاد الفلسطيني عنصر أساسياً من عناصر "أمنها الاستراتيجي"، فبالتالي أصبحت العجلة الاقتصادية الفلسطينية حبيسة الممارسات الأمنية الإسرائيلية، وأن الأمن لدا الجانب الإسرائيلي هو أولوية تتقدم عما سواها، مما منح الإسرائيليين ممارسة سياسات أمنية هي في مجملها نسف لجهود التنمية الاقتصادية الفلسطينية، وذلك من خلال الحواجز والإغلاقات المتكررة، والعقوبات الجماعية والحصار.

هذه العوامل قد أنتجت إطاراً عاماً للقطاعات الاقتصادية الفلسطينية المختلفة، والتي تدور في فلك "ومحيط الاقتصاد الإسرائيلي"، بحيث أصبحت الأولى هي وحدة استهلاكية لها قيمتها المنفعية للوحدات الإنتاجية الإسرائيلية، لذا سيتم استعراض المحاور الأساسية التي توضح هذه الحقيقة.

المحور الأول: المجال الزراعي:

إن القطاع الزراعي في دول العالم الثالث له قيمته الأساسية، فهو يمثل ركيزة جوهرية في تلك الاقتصاديات لاسيما الاقتصاد الفلسطيني سواء من ناحية مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي، أو حتى التوظيف أو عائدات التصدير، إلا أن حال القطاع الزراعي الفلسطيني واجه جملة من الاختلالات والتشويهات الممنهجة عن طريق الممارسة الإسرائيلية إبان الاحتلال والتي انعكست

بجوهرها على المدى البعيد من خلال سلب هذا القطاع مقوماته الدافعة باتجاه إحداث نمو، ومن أبرز هذه التشوهات:

أولاً: تراجع حصة القطاع الزراعي في مساهمته في الناتج المحلي:

حيث انخفضت حصته من (35.8%) في عام 1968 إلى أقل من (14%) في عام 1996، وهذا دلّ على نمواً سالباً خلال تلك الفترة بمقدار (61%)[1].

وهذا مرده للأسباب التالية:

1. عدم استغلال الموارد الطبيعية وسلبها من قبل الاحتلال الإسرائيلي، بحيث نجد أن المساحة الإجمالية للضفة الغربية نحو (5.5) مليون دونم وأن ما يعادل (32%) (1.783 مليون دونم) في الزراعة و (6%) (334 ألف دونم) في البناء وخدمات البنية الأساسية، و (32%) (1.783 دونم) أحراش ومراعي، أما باقي المساحة (30%) (1.672) فهي عبارة عن أراضي غير مستغلة بسبب وعورتها[2]، في مقابل سيطرة إسرائيل على نحو (52.6%) من مساحة الضفة و (42.3%) من مساحة القطاع، هذا ساهم في تقليص الرقعة الزراعية للقطاع الزراعي، مما انعكس بدوره على انخفاض قيمة مساهمته في الناتج المحلي.
2. معاناة القطاع الزراعي الفلسطيني من نقص المياه، الأمر الذي يؤدي بشكل مباشر إلى تدمير الزراعة الفلسطينية وبشكل غير مباشر إلى تصحر الأراضي الفلسطينية[3].

فضلاً على أن الفلسطينيين غير قادرين إلا على استعمال (226.228) مليون متر مكعب من المياه (34%) من كمية المياه المتاحة في الأراضي الفلسطينية، أثناء المرحلة الانتقالية

---

(1) محمد اشتيه، مرجع سابق، ص 371-372.

(2) محمد الهواري، مرجع سابق، ص 190.

(3) جورج كرزم، نحو تنمية زراعية بديلة ومعتمدة على الذات، برنامج دراسات التنمية، جامعة بيرزيت، رام الله، 1999، ص 12.

(1994-2000) من أصل (600-800) مليون متر مكعب هي إجمالي موارد المياه المتاحة في الضفة والقطاع والباقي (66%) تستخدمه إسرائيل[1].

ثانياً: قلة وندرة الأيدي العاملة:

بحيث واجه القطاع الزراعي سياسة إسرائيلية تمثلت في إذا ما كانت الأرض بوراً فانه يسهل على صاحبها تركها أو بيعها أو تسريبها لليهود، وذلك تطبيقاً حرفياً للسياسة الاستعمارية التي تقول: "قوموا بإغرائهم حتى تبقى الأرض بوراً"[2].

من هنا ساهم الاحتلال في فتح مجال العمل في الأسواق الإسرائيلية وبدخول شهرية مغرية، فركضت العمالة الزراعية باتجاه الأسواق الإسرائيلية للحصول على النقود المغرية.

وهذا ما أدى إلى انخفاض الملموس في عدد العاملين في الزراعة، سواء بشكل مطلق أو نسبي إلى مجموع العاملين، حيث انخفض عدد العاملين في الزراعة من (65.1%) ألف عامل في عام 1969، وما يشكلونه ما نسبته (40%) من مجموع العاملين، إلى (57.1) ألف عامل في العام 1996 وما نسبته (17%) من مجموع العاملين[3].

ثالثاً: فقدان القطاع الزراعي الفلسطيني للدعم الحكومي:

بحيث اعتمدت الزراعة بشكل أساسي على القطاع الخاص، وهذا اكسب القطاع الزراعي ضعفاً في مواجهة الإنتاج الزراعي الإسرائيلي، مما أفقدته الميزة التنافسية، هذا أدى أيضاً إلى تفاقم الوضع الاقتصادي للمزارع الفلسطيني بسبب الإجراءات غير المباشرة والتي اعتمدتها إسرائيل في دعم المزارع والمصدر الإسرائيلي من خلال دعم أسعار ومستلزمات الإنتاج وخاصة المياه[4]، في

---

(1) World Bank (1993), Developing the Occupied Territories: an Investment in Peace Vol. 4, Para, 12, p. 54.

(2) جورج كرزم، مرجع سابق، ص 8.

(3) محمد اشتيه، مرجع سابق، ص 372.

(4) منظمة التحرير الفلسطينية، الاقتصاد الفلسطيني في ظل المرحلة الانتقالية 1994-1999، الدائرة الاقتصادية، مركز التخطيط الفلسطيني، ديسمبر 1999، ص 20.

مقابل تجرد المزارع الفلسطيني من هكذا امتيازات، مما ساهم هذا أيضاً في تكريس هجـرة العمالـة الزراعية إلى القطاعات الاقتصادية الأخرى.

رابعاً: ضعف التمويل الذاتي والخارجي:

بحيث ساهم التمويل الخارجي في دعم المحاصيل الإنتاجية الأحادية مثل "الأزهار والعنـب والتوت الأرضي ....."، وأن هذه الزراعات تعتبر أحادية وكثيفة الرأسمال والموجهة بالأسـاس إلـى الأسواق الخارجية، فضلاً على أن التمويل هذا يعني الاستدانة والوقوع في "قصيدة" الديون، وبالتـالي زيادة مستمرة في مدخلات الإنتاج من الخارج والغرق في مزيد من القروض لزراعـة المحاصـيل الأحادية بدل التنويع الزراعي(1). وتجنب البنوك التجارية المساهمة في تمويل النشاط الزراعي، سواء أكان لغرض التمويل الموسمي، أما التمويل الإيجاري للآلات الزراعية، أم التمويـل طويـل الأجـل لغرض تمويل النشاطات الاستثمارية، ومحدودية برامج الإقراض التي تقدمها المنظمـات المتطوعـة الأجنبية بصورة مباشرة من خلال منظمات محلية، ولكن تلك القروض العاملـة لا تتعـدى بـضعة ملايين من الدولارات أنفقت خلال عشر سنوات ومولتها مثل مؤسسات (أنيـر)، (وايفـاد الدوليـة) (واسقام)، ولقد كان نصيب القطاع الزراعي من فلسطين من إجمالي القروض لا يزيد عن (1%) من إجمالي القروض الممنوحة من جميع البنوك لكافة القطاعات للسنة 2000(2).

المحور الثاني: القطاع الصناعي:

يعتبر القطاع الصناعي من القطاعات الإنتاجية التي شهدت نمواً واضحاً خلال السنوات التي تلت توقيع اتفاق أوسلو، حيث ارتفعت مساهمته في الناتج المحلي (GDP) إلى أكثر مـن (16.8%) في عام 1998، وتم تجاوزه هذه النسبة إلى (18%) في نهاية عام 1999(3).

---

(1) جورج كرزم، مرجع سابق، ص 11، لسنة 2000 ص

(2) نضال صبري، القطاع العام ضمن الاقتصاد الفلسطيني، مواطن المؤسـسة الفلـسطينية لدراسـة الديمقراطيـة، رام، 2003، ص 64.

(3) سامي أبو ظريفة، انعكاسات سياسية الحصار الاقتصادي الإسرائيلي، ورقة عمل مقدمة في ندوة مواجهة الحصار الاقتـصادي الإسرائيلي، جمعية الاقتصاديين الفلسطينيين، غزة 2000/11/20، ص 3.

فيما اختلف هذا المعدل كثيراً عن فترة الاحتلال إذ قدرت مساهمته (القطاع الصناعي) في الناتج المحلي عام 1980 بنحو (8.6%) وعام 1990 بنحو (11.6%)[1].

هذا الأمر يرجع إلى الاهتمام الكبير الذي أولته الأجهزة الرسمية الفلسطينية (وزارة الصناعة) من دعم وتطوير وتنمية القطاع الصناعي، وذلك عبر سلسلة من الإجراءات مثل إنشاء مناطق صناعية في مختلف الأراضي الفلسطينية، وإنشاء مؤسسة المواصفات والمقاييس للاهتمام بجودة المنتجات الفلسطينية[2].

فبالرغم من هذا التحسن إلا أن هناك جملة من المشاكل والمعوقات التي واجهها النشاط الصناعي وهي كما يلي:

1. المشاكل المتعلقة بالمستلزمات والمدخلات والتجهيزات الصناعية[3].

أ- ذات الصلة بالمواد الخام: بحيث يعتمد المنتجون الفلسطينيون على الخارج (إسرائيل ودول أخرى) في الحصول على احتياجاتهم من الخامات اللازمة للصناعة، بحيث تقدر نسبة المواد المستوردة من إسرائيل أكثر من (85%)، وبالتالي فإن كثيراً ما تواجه الصناعة الفلسطينية من مشاكل الحصول على هذه المواد وارتفاع أسعارها والتأخير المستمر في استلامها بسبب الفحص الأمني على المعابر وبسبب الإغلاقات المستمرة.

ب- المشاكل المتعلقة بالمعدات والآلات: إن القطاع الصناعي يواجه انخفاضاً في نسبة الكفاءة الإنتاجية من جانب، وارتفاع تكلفة الإنتاج من جانب آخر، وذلك بسبب أن معظم الآلات والمعدات المستخدمة في المصانع، إما قديمة أو متخلفة تكنولوجيا، مما يترتب على ذلك تعطلها في كثير من الأحيان، الأمر الذي يزيد من تكلفة الصيانة، الأمر الذي يعني زيادة تآكل الأصول الثابتة ثم انخفاض الكفاءة الإنتاجية، وأخيراً ضعف القدرة التنافسية، بالإضافة إلى ما تواجهه

---

(1) سامي أبو ظريفة، واقع القطاع الصناعي في الأراضي الفلسطينية مع إشارة خاصة إلى قطاع غزة، وزارة الصناعة الفلسطينية، غزة، ص 7.

(2) سامي أبو ظريفة، انعكاسات سياسية، الحصار الاقتصادي الإسرائيلي، مرجع سابق، ص 3.

(3) سامي أبو ظريفة، دور القطاع الصناعي في عملية التنمية في فلسطين، وزارة الصناعة، غزة، ص 6.

المنشآت الصناعية من معوقات في استيراد الآلات والمعدات الحديثة، بسبب القيود الإسرائيلية من فرض الرسوم الجمركية عليها، وصعوبات التخليص، والفحص الأمني، مما ترتب عليه أحجام الكثير من أصحاب المصانع على تجديد الآلات والمعدات لمصانعهم الذي يعني انخفاضاً للكفاءة الإنتاجية وزيادة تكلفة المنتج وضعف القدرة التنافسية لها.

2. مشاكل تتعلق بنقص التمويل[1]:

يواجه النشاط الصناعي مشكلة عدم وجود جهاز مصرف قادر على تمويل إقامة صناعات جديدة أو حتى تطوير صناعات قائمة خلال سنوات الاحتلال وبعد اتفاق السلام، وبالتالي حرم القطاع الصناعي من مصدر هام ورئيس لتنميته، هذا بالإضافة إلى أن سلطات الاحتلال تمنع دخول الأموال إلى أراضي السلطة الفلسطينية، وتضع العراقيل أمام دخولها، حتى تلك المعونات الخارجية تشترط إسرائيل دخولها للأراضي الفلسطينية عن طريقها.

ونتج عن ذلك اعتماد المنشأة الصناعية على التمويل الذاتي حيث يشكل التمويل الذاتي (98.6%) في المنشآت الصغيرة التي تشغل أقل من ثمانية عمال، ونسبة (93.8%) للمنشآت الصناعية التي يعمل بها أكثر من ثمانية عمال مما أدى إلى عرقلة نمو تلك المنشآت واستمرارها بشكلها الكلي صغير الحجم.

3. مشاكل التسويق[2]:

بحيث ما زالت تفرض قيود وعراقيل على المعابر والتي من شأنها أن تؤثر بشكل سلبي على عملية تسويق المنتجات الفلسطينية والتي تعاني بالأصل من:

- صغر حجم السوق المحلية وعجزها عن استيعاب الإنتاج المحلي مع تدهور الوضع المعيشي والمالي للمستهلكين، حيث أضر ذلك بكثير من الصناعات خاصة نتيجة إغلاق المنافذ والتسويق

---

(1) سامي أبو ظريفة، ومحمود عكاشة، محددات وآفاق التصنيع في قطاع غزة، دراسة ميدانية، الملتقى الفكري، القدس، 1998، ص 146.

(2) محمد الراعي، مرجع سابق، ص 63.

الداخلية (بين المدن الفلسطينية أو بين الضفة والقطاع) والخارجية من قبل إسرائيل، حيث أن جزء كبير من الصناعات الفلسطينية تعمل بأقل من طاقتها الإنتاجية.

- المنافسة غير العادلة وغير المتكافئة بين منتجات الصناعة المحلية وبين منتجات الصناعة الإسرائيلية، حيث فتحت إسرائيل القطاع والضفة على مصراعيها للسلع والمنتجات الإسرائيلية، حيث بلغت حجم صادرات إسرائيل للضفة والقطاع أكثر من (1000) ألف مليون دولار وحتى الآن ومع مجيء السلطة الفلسطينية ما زالت المنتجات الإسرائيلية تدخل أسواقنا بدون أي قيود.

4. مشاكل تتعلق بالخبرة الفنية وغياب التنظيم والتخطيط الصناعي:

فمن الواضح أن الخبرة الفنية والتقدم التقني ضروري لمواكبة مبادئ التقدم الذي يحدث في مجالات الإنتاج والتي تمكن من خلال استيراد ونقل التكنولوجيا لزيادة الطاقة الإنتاجية، إلا أن إسرائيل كانت تضع الكثير من الحواجز والمعوقات لنقل التكنولوجيا، هذا بالإضافة إلى النقص الواضح في مجال الخبرة الفنية، وذلك يرجع إلى نقص مؤسسات التعليم التقني والفني والتي عرقلت سلطات الاحتلال إنشاء المؤسسات والمعاهد الفنية المتخصصة[1].

د- الطاقة:

ما زالت إسرائيلي تتحكم في مصادر الطاقة من كهرباء ووقود، وبالتالي أصبحت كل منشآت الصناعية تحت رحمة شركة الكهرباء الإسرائيلية، حيث تعاني المصانع من انقطاع التيار من جانب وارتفاع كلفة الكهرباء من جانب آخر، وما يترتب على ذلك من أضرار وخسائر تلحق بالقطاع الصناعي[2].

المحور الثالث: قطاع التجارة الخارجية:

تشير المعطيات ذات العلاقة إلى أن حركة التجارة الفلسطينية مع العالم الخارجي لا تزال دون المستويات المطلوبة، وعلى الرغم من وجود العديد من الاتفاقيات التجارية الموقعة مع أطراف

---

(1) سامي أبو ظريفة، انعكاسات سياسة الحصار الاقتصادي الإسرائيلي، مرجع سابق، ص 4.

(2) سامي أبو ظريفة، واقع القطاع الصناعي في الأراضي الفلسطينية، مرجع سابق، ص 28.

إقليمية وعالمية، إلا أن المعوقات الأخرى تحول دون انطلاق التجارة مع هذه الأطراف إلى آفاق متقدمة وذلك للأسباب التالية:

1. العلاقات الاقتصادية التي تحكم الجانب الفلسطيني مع الجانب الإسرائيلي من جهة، والجانب الفلسطيني والعالم الخارجي من جهة أخرى، بحيث حددت اتفاقية باريس "بروتوكول باريس الاقتصادي"، الإجراءات التي تحكم تلك العلاقة الاقتصادية على المبدأ الأساسي للتجارة الحرة ضمن نظام تجاري مزيج ما بين نظامي منطقة التجارة الحرة والاتحاد الجمركي[1].
2. خضوع الواردات الفلسطينية لمعدلات الجمارك والضرائب والرسوم الأخرى الإسرائيلية، كما تلتزم بسياسة الاستيراد الإسرائيلية وإجراءاتها، ما عدا السلع المدرجة في القوائم A1, A2, B[*] التي تحدد السلطة الفلسطينية معدلات الجمارك والرسوم والضرائب عليها حسب المصلحة الفلسطينية، بشرط الاسترشاد باتفاقية الجات ضمن الحصص المحددة، وإذا زادت عن ذلك تسري عليها الأنظمة الإسرائيلية[2]. ولقد أدى هذا إلى إبقاء السياسة الجمركية الفلسطينية أسيرة للسياسة الجمركية الإسرائيلية، وترك الأهمية النسبية لتلك السلع التي لم تتجاوز (0.5%) من إجمالي الواردات الفلسطينية، والتي لا يجعل منها مصدراً مهماً لتوفير الإيرادات الجمركية لتمويل الخزينة[3].
3. لا يسمح بالاستيراد من البلدان التي لا تقيم علاقات دبلوماسية مع إسرائيل باستثناء السلع المدرجة ضمن القوائم A1, A2, B ضمن الحصص المحددة.

---

(1) عبد الفتاح نصر الله، التجارة الخارجية الفلسطينية، وزارة الاقتصاد الوطني، غزة، نوفمبر، 2003، ص 29.

(*) تعتبر هذه القوائم الثلاثة عن (500) سلعة، يكون المجال مفتوحاً أمام السلطة الفلسطينية استيرادها من دول عربية أو إسلامية، وخاصة من مصر والأردن ومن هذه السلع الاسمنت والفولاذ والأسمدة والأدوات الكهربائية.

(2) عبد الفتاح نصر الله، مرجع سابق، ص 29.

(3) مرجع سابق.

4. لا يحق للجانب الفلسطيني التدخل في تحديد نوعية وكمية السلع المستوردة لإسرائيل من جهة، وتحديد السياسة الضريبية أو الجمركية، بل الأخذ بتلك المحددة في إسرائيل والالتزام بأي تغيير في إسرائيل من جهة أخرى، وهذا مناقضاً لشروط الاتحاد الجمركي المتبع علمياً وعملياً.

5. يجب حصول المنتجات الفلسطينية المصدرة إلى السوق الإسرائيلية على موافقة من معهد المواصفات الإسرائيلي، وهي عقبة في وجه الصادرات الغير مرغوب فيها إسرائيلياً وخصوصاً الزراعية[1].

6. السيطرة الإسرائيلية المحكمة على المعابر والمنافذ الفلسطينية مع العالم الخارجي، وتحكمها بالحركة عبرها، الأمر الذي أدى إلى تعميق الاعتماد الفلسطيني على إسرائيل في استخدام البنى التحتية مثل مرافق الشحن، والنقل، والاستيراد والتصدير فضلاً عن لجوء الجانب الإسرائيلي من وقت لآخر إلى إغلاق المعابر تحت ذرائع أمنية، بحيث تعطل بشكل كبير حركة انسياب البضائع بين المناطق الفلسطينية نفسها من جانب، وبين العالم الخارجي من جانب آخر مما يلحق خسائر فادحة بالاقتصاد الفلسطيني وحركة التجارة وخاصة المعتمدة على البضائع الزراعية.

7. خضوع الصادرات والواردات الفلسطينية إلى فحوصات أمنية وخاصة على الصادرات منها، بحيث يتطلب من البضائع الفلسطينية الوصول إلى ميناء التصدير (البحري أو الجوي) قبل (48-72) ساعة من موعد الإقلاع، ليتسنى للجانب الإسرائيلي فحصها خلال الفترة المذكورة، مما يؤدي أحياناً إلى تلف بعض المنتجات الزراعية الفلسطينية[2].

8. إبقاء إسرائيل تحكمها المباشر بالقدرات الإنتاجية والتصديرية الفلسطينية من خلال القيود المفروضة على استخدام الموارد الطبيعية من ماء أو حتى أرض، إضافة إلى ما تعانيه القطاعات الاقتصادية من مشكلات هيكلية تعيق تنمية وتطوير خطوطها الإنتاجية، بسبب القيود المفروضة

(1) عبد الفتاح نصر الله، مرجع سابق، ص 30.

(2) جميل الخالدي، التجارة الخارجية الفلسطينية 1995-1998، الدائرة الاقتصادية، مركز التخطيط الفلسطيني، غزة، 2000، ص 8.

على استيراد المواد الخام والوسيطة، فقد تتعمد إسرائيل إلى تأخير هذه المواد أو حتى احتجازها بشكل كامل في أحيان أخرى[1].

9. عدم وجود بنية استثمارية جاذبة لرأس المال، بل توافر عناصر البيئة الطاردة لرأس المال، وبالتالي انعدام الاستثمارات المحلية والأجنبية على حدٍ سواء، وهذا مرده إلى ارتباط رأس المال بالعملية السياسية على أرض الواقع، والتي عانت العملية السلمية منذ انطلاقتها لصدامات ما بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي، ولاسيما في أحداث نفق الأقصى عام 1996، والعمليات الفدائية أعقاب اغتيال المهندس (يحيى عياش) داخل إسرائيل وما لها من ظلال سلبية على البيئة الاستثمارية.

في ظل ما سبق نجد أن التجارة الفلسطينية تواجه عقبة في سبيل تطور حركتها ونشاطها الطبيعيين، من خلال إقامة علاقات ثنائية متوازنة مع العالم الخارجي أو حتى مع إسرائيل، وهذا كله بسبب الممارسات الإسرائيلية التي تمارسها باتجاه الاقتصاد الفلسطيني عموماً.

---

(1) وائل قديح، السياسات التجارية والمالية الفلسطينية، "مراجعات"، الدائرة الاقتصادية، مركز التخطيط الفلسطيني، غزة، 2003، ص 7.

النتائج:

عملت هذه الدراسة على استخدام التحليل السياسي والاقتصادي، تبعاً لمناهج التحليل السياسي والاقتصادي معاً، وذلك بهدف التأكد من صحة فرضية الدراسة الرئيسية وللإجابة عن التساؤلات الفرعية لهذه الدراسة، وتبين فيما يلي أهم النتائج التي آلت إليها هذه الدراسة.

إن المؤشرات التي تم استخدامها في هذه الدراسة وضحت مدى تأثير القرار السياسي (اتفاق أوسلو) على الأداء الاقتصادي الفلسطيني، وذلك يظهر جلياً في تحقيق نسب نمو في بعض القطاعات الاقتصادية الرئيسية وفي بعض المؤشرات الكلية، فلقد سجل الاقتصاد الفلسطيني بعض الانجازات الاقتصادية على أرض الواقع، من توفير بنى تحتية للقطاع الصناعي وزيادة المعونات الأجنبية، والتي ارتبطت أصلاً بدعم عملية إسلام وانخفاض معدلات التضخم والبطالة، إلا أن هذا التقدم في الأداء الاقتصادي لم يكن كافياً للتخلص من تسلط وتبعية الاقتصاد الإسرائيلي، إذ بقيت مفاعيل الاقتصاد الفلسطيني مفقودة من يده، ومسيطر عليها من الجانب الإسرائيلي الذي تحكم من خلال ممارساته العملية في سحق إمكانية تطوير القدرات الإنتاجية للقطاعات الاقتصادية الفلسطينية أما فيما يخص نتائج التساؤلات الفرعية فأكدت الدراسة على حقائق وهي كالآتي:

- أظهرت الدراسة أن أجهزة القرار الفلسطيني تعاني من الخلل الواضح في البنية الهيكلية لأجهزة القرار، وكشفت عن عمق المشكلة في ارتباط القرار الفلسطيني بشخص (ياسر عرفات) والذي نتج عن ذلك انحسار عملية صنع القرار فيه، والتي أدت بدورها إلى خلط بين المفاهيم الأساسية، لأي قرار يصنع وذلك بسبب الشلل التام الذي أصاب مرافق القرار، نتيجة تهميش دوره الشرعي.
- كما أكدت الدراسة على دور الدول العربية(دول الطوق) في تأثيرها على عملية صنع القرار الفلسطيني في محطات عديدة، بدفعها اتجاه الحلول السلمية

- بينت الدراسة حقيقة مهمة، أن صانع القرار الفلسطيني من خلال اتفاق أوسلو، لم يكن يملك الخيارات والبدائل للمفاضلة بينهم، بل كانت هذه الخيارات تفرض عليه من الجانب الإسرائيلي.
- وضحت الدراسة أن القرار الفلسطيني نمطي وانه افتقد على مر السنين، إلى منهجية التخطيط والتحليل العلمي، وهذا ما تأكد من خلال اتفاق أوسلو، والذي اتسم بنمط السرية التي أدت بدورها إلى انتفاء أي دور لأجهزة الحكم والاستشارة ما أسفر عن ذلك عدم رشادة القرار الذي اتخذ.
- أثبتت الدراسة الآثار الإيجابية التي لامست القطاعات الإقتصادية الرئيسية والمؤشرات الإقتصادية الكلية والقطاعية،وإن بقي محصلة الأداء الإقتصادي الفلسطيني يدور في فلك التبعية الإسرائيلية.
- انتقص اتفاق أوسلو مظاهر السيادة، والتي انعكس بدوره على افتقاد السيادة الاقتصادية لمناطق الحكم الذاتي والذي كرس التبعية الاقتصادية.

توصيات:

بناءً على النتائج السابقة يمكن للباحث أن يقدم بعض التوصيات:

1. العمل على إعادة تفعيل أجهزة صنع القرار الفلسطيني من خلال آلياتها التي فقدتها عبر الممارسة الفردية، وذلك من خلال الفصل ما بين المناصب والمؤسسات الفلسطينية في المهام والأداء.
2. تفعيل الشراكة السياسية في صناعة القرار من خلال الوحدة الوطنية، وأن تكون هذه الشراكة حقيقة، بغية استثمار جهود كل الأطراف والأطياف السياسية الفلسطينية من أجل القضية.
3. تأسيس مراكز الأبحاث والدراسات، وإعطاءها هامشاً، في تقديم المعلومة والموضوعية التي توفر القاعدة العريضة، التي من خلالها يستطيع صانع القرار من التحرك في هوامش لا بأس بها.
4. إشراك القاعدة الجماهيرية، وذلك عن طريق تحسين دور الرأي العام، وتزويده بالمعلومة، لما فيه من نفع في ترسيخ المعايير الأساسية والموضوعية لقياس مدى صحة وايجابية القرار من عدمه.
5. العمل على تطوير القطاعات الإنتاجية في الاقتصاد الفلسطيني بدلاً من القطاعات الاستهلاكية.
6. العمل على تطوير القطاعات الإنتاجية في الاقتصاد الفلسطيني، وذلك عبر توجيه الدعم الخارجي باتجاه تلك القطاعات بدلاً من أن تنفق على قطاعات اقتصادية أخرى هي ليست الأولوية الفلسطينية الأولى.
7. العمل على زيادة الاهتمام بالجانب الاقتصادي في العلاقات الفلسطينية – الإسرائيلية، لأن الجانب السياسي قد طغى على الجانب الاقتصادي بشكل واضح في عدم تحقيق استقلالية الأداء الاقتصاد الفلسطيني من خلال (عملية السلام)، التي كان من مستلزماتها النهوض بالعامل الاقتصادي الفلسطيني، ولاسيما أي عملية سلام تتم بين طرفين، تكون رافعة لجميع الجوانب السياسية منها والاقتصادية والاجتماعية وغيرها.

قائمة المراجع

الوثائق:

إحصاءات المراقب الاقتصادي، ماس، رام الله، عدد رقم (11).

الإدارة الاقتصادية بجامعة الدول العربية، تقرير حول واقع الاقتصاد الفلسطيني عشية تطبيق اتفاق الحكم الذاتي الانتقالي، مقدم للدورة 54 للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، 1994.

الإدارة الاقتصادية بجامعة الدول العربية، واقع الاقتصاد عشية تنفيذ الحكم الذاتي، تقرير غير منشور، 1994.

البرنامج العام لإنماء الاقتصاد الوطني الفلسطيني للسنوات 1994-2000 ، دائرة الشؤون والتخطيط، منظمة التحرير الفلسطينية، المجلد الثاني، 1993.

البيان الختامي الصادر عن أعمال المجلس المركزي، الهدف عدد (1100)، مايو 1992.

البيان السياسي الختامي الصادر عن الدورة الخامسة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني المنعقد في دمشق، عمان، 1982.

التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 1989، الجامعة العربية.

تقرير الجيش الإسرائيلي في مواجهة الانتفاضة، مجلة الدراسات الفلسطينية، 1996.

التقرير السياسي للجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، المقدم للدورة السابعة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني، في منظمة التحرير الفلسطينية (وحدة وطنية تعبئة قومية، تحرير)، عمان، 1984/11/22.

تقرير القمة البشرية، برنامج دراسات التنمية، جامعة بيرزيت، رام الله، 2005.

تقرير حول المؤشرات الخاصة بقطاع الصناع والتجارة الفلسطينية، إدارة السياسيات والتحليل والإحصاء، وزارة الاقتصاد الوطني، 2005.

الدائرة الاقتصادية، الاقتصاد الوطني في ظل المرحلة الانتقالية 1994-1999، مركز التخطيط، منظمة التحرير الفلسطينية، غزة، 1999.

دائرة الدراسات والتوثيق في المجلس الوطني الفلسطيني، القرارات القانونية الصادرة عن المجلس الوطني الفلسطيني (1964-1991)، منظمة التحرير الفلسطينية، دار الكرمل للنشر، عمان، 1990.

سلطة النقد الفلسطينية، التقرير السنوي الثاني، 1994.

سلطة النقط الفلسطينية، التقرير السنوي الأول، 1995.

قرار مجلس جامعة الدول العربية بتاريخ 1988/4/15.

القرارات السياسية، الصادرة عن الدورة الرابعة عشرة، المجلس الوطني الفلسطيني، القاهرة، 1977.

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (اليونكتاد)، آفاق التنمية المطردة للاقتصاد الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة، تقرير اجتماع الخبراء بجنيف، مايو 1992.

مؤتمر الأمم المتحدة والتنمية (الانكتاود)، تجارة السلع الفلسطينية في التسعينات، الفرص والتحديات، غزة ، 1998.

مذكرة دائرة الشؤون الاقتصادية والتخطيط، منظمة التحرير الفلسطينية المقدمة إلى الدورة (46) للمجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع لجامعة الدول العربية، الرباط، 22-1989/8/25.

المراقب الاقتصادي، ماس 1994-2000، مارس، رام الله، 2001.

منظمة التحرير الفلسطينية، الاقتصاد الفلسطيني في ظل المرحلة الانتقالية، 1994-1999، الدائرة الاقتصادية، مركز التخطيط، السلطة الوطنية الفلسطينية، وزارة المالية، إدارة الموازنة، بيانات غير منشورة، غزة، 1999.

منظمة التحرير الفلسطينية، السلطة الوطنية الفلسطينية، مجلس الوزراء، تقارير الوزارات، الأمانة العامة لمجلس الوزراء، 1998.

الموسوعة الفلسطينية القسم العام، مجلد 2، ج23، دمشق،

الميثاق الوطني الفلسطيني، منظمة التحرير الفلسطينية، عمان، 2000.

النشرة الإحصائية، رقم (8) فلسطينية، مركز الدراسات الريفية، جامعة النجاح الوطنية، 1989.

الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1965، بيروت، 1966، وثيقة رقم (97).

الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1977، الدورة الثالثة عشرة، القاهرة، 1977/3/20.

الوثائق الفلسطينية لعام 1967، رقم (697)، بيروت، 1969.

الكتب:

إبراش، إبراهيم، فلسطين في عالم تغير، المؤسسة الفلسطينية للإرشاد القومي، رام الله، 2005.

أبو بكر، توفيق، الرئيس ياسر عرفات في عيد ميلاده السبعين، مركز جنين للدراسات الإستراتيجية، عمان 1999.

---------- مسيرة التسوية السياسية 1977-1994، حوارات وشهادات، مركز جنين للدراسات الإستراتيجية، عمان، 1998.

أبو سمرة، إبراهيم، هيمنة إسرائيل على تجارة الضفة الغربية وقطاع غزة وسبل مواجهتها، الجمعية العلمية، عمان، 1983.

أبو شنب، حسن، الإعلام الفلسطيني، دار الجليل، عمان، 1988.

----------، الاتفاق الفلسطيني الإسرائيلي، الرأي والرأي الآخر، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1995.

أبو طالب، حسن، القضية الفلسطينية وآفاق التسوية السلمية، مركز البحوث والدراسات السياسية، جامعة القاهرة، 1998.

أبو ظريفة، سامي، دور القطاع الصناعي في عملية التنمية في فلسطين، وزارة الصناعة، غزة، 2005.

-----------، انعكاسات سياسة الحصار الاقتصادي الإسرائيلي، ورقة عمل مقدمة في ندوة الحصار الاقتصادي الإسرائيلي، جمعية الاقتصاديين، غزة، 2000.

-----------، عكاشة، محمود، محددات وآفاق التصنيع في قطاع غزة، دراسة ميدانية، الملتقى الفكري، القدس، 1998.

-----------، واقع القطاع الصناعي في الأراضي الفلسطينية مع إشارة خاصة إلى قطاع غزة، وزارة الصناعة، غزة، 2005.

أبو فخر، صقر، الحركة الوطنية الفلسطينية من النضال المسلح إلى دولة منزوعة السلاح، دار الفارس للنشر والتوزيع، عمان، 2003.

أبو نضال، نزيه، النشاشيبي، عبد الهادي، البرنامج الوطني الفلسطيني بين نهجي التحرير والتسوية، دار الحقائق، بيروت، 1984.

اشتيه، محمد، الاقتصاد الفلسطيني في المرحلة الانتقالية، بكدار، رام الله، 1999.

ألموند، جابرييل، باويل، بنجهام، السياسات المقارنة في وقتنا الحاضر، الدار الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، 2001.

بدر، أحمد، الرأي العام وتكوينه وقياسه ودوره في السياسة العامة، وكالة المطبوعات، الكويت، 1984.

بيومي، علي، دور الصفوة في اتخاذ القرار السياسي، دار الكتاب الحديث، مصر، 2004.

جاد، عماد، الأرض والشعب من النكبة إلى أوسلو، مركز الدراسات الإستراتيجية بالأهرام، القاهرة، 2003.

جيمس، دورفي، بالتسغراف، روبرت، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية، كاظمة للنشر، الكويت، 1985.

حبيب، مجدي، سيكولوجية صنع القرار، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 1997.

الحديثي، هاني، في عملية صنع القرار السياسي الخارجي، منشورات وزارة الثقافة والإعلام، سلسلة دراسات الرشيد للنشر، 1982.

الحسن، خالد، الاتفاق الأردني – الفلسطيني للتحرك المشترك، أوراق (13)، دار الجليل، عمان، 1985.

-----------، حول اتفاق غزة – أريحا أولاً، وثائق دراسات، دار الشروق، عمان، 1994.

-----------، عبقرية الفشل، سلسلة دراسات (34)، دار الكرمل، عمان، 1987.

حسين، صدام، نضالنا والسياسة الدولية، مطابع دار الثورة، بغداد، 1977.

حسين، عبد الرازق، الجغرافيا السياسية، مطبعة أسعد، بغداد، 1976.

حسين، غازي، ياسر عرفات والحل الصهيوني لقضية فلسطين، بدون ناشر، دمشق، 1999.

حمادة، بسيوني، دور وسائل الاتصال في صنع القرارات في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1993.

الحمد، جواد، المدخل إلى القضية الفلسطينية، دار البشير للنشر والتوزيع، عمان، 1997.

الحمد، جواد، برغوثي، إياد، دراسة في الفكر السياسي لحركة المقاومة الإسلامية، حماس، 1978-1996، سلسلة دراسات رقم (20)، مركز الشرق الأوسط، عمان، 1997.

الحمد، جواد، مركز الدراسات في صناعة القرارات في الدولة الأردنية الحديثة، مركز دراسات الشرق الأوسط، عمان، 1999.

حواتمة، نايف، أوسلو السلام الآخر المتوازن، دار الجليل للنشر، عمان، 1998.

الحوراني، فيصل، الفكر السياسي الفلسطيني 1964-1974، مركز الأبحاث، منظمة التحرير الفلسطينية، بيروت، 1980.

الخالدي، جميل، التجارة الخارجية الفلسطينية 1995-1998، الدائرة الاقتصادية، مركز التخطيط الفلسطيني، غزة، 2000.

الخزندا، سامي، الكونفدرالية والتسوية النهائية للقضية الفلسطينية، دار فارس للنشر والتوزيع، عمان، 2000.

خلف، صلاح، فلسطين بلا هوية، شركة كاظمة للنشر والتوزيع، الكويت، بدون سنة نشر.

دويكات، قاسم، الجغرافيا العسكرية، المطابع العسكرية، مؤته، 1998.

الراعي، محمد، القطاع الصناعي الفلسطيني، دائرة الاقتصاد الوطني، وزارة الاقتصاد الوطني، غزة، 2005.

الرشيدي، أحمد، القضية الفلسطينية وآفاق التسوية السياسية، مركز البحوث والدراسات السياسية، جامعة القاهرة، 1997.

السعدي، غازي، تقرير الأراضي المحتلة إلى المجلس الوطني الفلسطيني في دورته (18)، دار الجليل للنشر، عمان، 1987.

سيل، برتريك، أبو نضال، بندقية للإيجار: المناضلون في خدمة الموساد، مركز الدراسات والترجمة، الزهراء للإعلام، القاهرة، 1992.

شريف، حسين، فلسطين من الحروب التوسعية لتحقيق إسرائيل الكبرى حتى انتفاضة الأقصى وتوابعها، 1948-2002، الجزء الرابع، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 2002.

الشريف، ماهر، البحث عن كيان، مركز الأبحاث والدراسات الاشتراكية في العالم العربي، نقوسيا، 1995.

الشقيري، أحمد، من القمة إلى الهزيمة، دار العودة، بيروت، 1971.

شنودة، إميل، الاتجاهات التربوية الحديثة، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 1988.

شولتز، جورج، اضطراب ونصر، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، 1994، جزء أول.

صالح، محسن، القضية الفلسطينية خلفياتها وتطوراتها حتى سنة 2001، مركز الإعلام العربي، الجيزة، مصر، 2002

-----------، دراسات منهجية في القضية الفلسطينية، دار الفرقان، عمان، 2004.

صايغ، أنيس، 13 أيلول، مكتبة نيسان، بيروت، 1994.

صايغ، يزيد، الأردن والفلسطينيون، رياض الريس للكتب والنشر، لندن، 1988.

صبري، نضال، القطاع العام ضمن الاقتصاد الفلسطيني، مواطن، رام الله، 2003.

صعب، حسن، الدبلوماسي العربي ممثل دولة أم حامل رسالة، دار العلم للملايين، بيروت، 1973.

عارف، نصر، نظريات السياسية المقارنة ومنهجية دراسة النظم السياسية العربية، مقارنة ابستمولوجية، جامعة العلوم الإسلامية والاجتماعية، فرجينيا، 1998.

عباس، محمود، طريق أوسلو، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، 1994.

عبد الرحمن، حمدي، المنهج في العلوم السياسية، معهد الحكمة، أوراق ومحاضرات، جامعة آل البيت، 1997.

عبد الشافي، حيدر، إشكالية العمل الوطني الفلسطيني، مركز البحوث والدراسات الفلسطينية، نابلس، 1993.

عبدالله، سمير، ورقة عمل تقييم ومراجعة مسيرة إعادة الأعمار والتنمية منذ انطلاقة فترة الحكم الذاتي، ندوة إعادة الأعمار والتنمية في فلسطين، مؤسسة التعاون، القاهرة، 1995.

عسلية، صبحي، الفصائل الفلسطينية من النشأة إلى حوارات الهدنة، مركز الدراسات السياسية الإستراتيجية بالأهرام، القاهرة، 2005.

علاونة، عاطف، أثر الاحتلال الإسرائيلي على التحولات الاقتصادية في الضفة الغربية وقطاع غزة، اقتصايات فلسطينية، نابلس، 1991.

علي الدين، إسماعيل، الرأي العام بين القوة والإيديولوجية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1991.

عليوه، السيد، اتجاهات حديثة في علم السياسة، مركز البحوث والدراسات السياسية، جامعة القاهرة، 1987.

-----------، صنع القرار السياسي في منظمات الإدارة العامة، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 1987.

العمر، فاروق عمر، صناعة القرار والرأي العام، القاهرة، 2001.

عورتاني، عدنان، الاقتصاد الفلسطيني في ظل المرحلة الانتقالية، بدار القدس، 1999.

الغريري، عبد العباس، البيئة والجغرافيا السياسية، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2003.

الفالوجي، عماد، درب الأشواك حماس ... الانتفاضة .... السلطة، دار الشروق، عمان، 2002.

قديح، وائل، السياسات التجارية والمالية الفلسطينية، الدائرة الاقتصادية، مركز التخطيط الفلسطيني، غزة، 2003.

قريع، أحمد، مفاوضات أوسلو، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، 2005.

كرزم، جروج، نحو تنمية زراعية بديلة ومعتمدة على الذات، برنامج دراسات التنمية، جامعة بيرزيت، رام الله، 1999.

نافع، أحمد، الطريق إلى مدريد، وكالة الأهرام للتوزيع، القاهرة، 1993.

نخلة، خليل، أسطورة التنمية في فلسطين، الدعم السياسي والمراوغة المستديمة، مواطن، رام الله، 2004.

نصر الله، عبد الفتاح، التجارة الخارجية، الإدارة العامة للدراسات والتخطيط، وزارة الاقتصاد الوطني، غزة، 2003.

النقيب، فضل، الاقتصاد الفلسطيني في الضفة والقطاع، مشكلات المرحلة الانتقالية وسياسات المستقبل، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، 1997.

نوفل، أسامة، القطاع الصناعي الفلسطيني، 1994-1998، دراسات وتقارير، مركز التخطيط، منظمة التحرير الفلسطينية، غزة، 2000.

نوفل، ممدوح، قصة اتفاق أوسلو، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، 1995.

هلال، جميل، النظام السياسي الفلسطيني بعد أوسلو، مؤسسة مواطن، رام الله، 2002.

الهيفيا، سعيد، واقع القطاع لصناعي في الضفة الغربية وقطاع غزة، جامعة بيرزيت، فلسطين، 1989.

والاشى، جون، جانيت، الفلسطينيون الجدد، الجيل الناشئ من القادة، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، 1994.

يولا، هاينز، فن السلوك السياسي، منشورات دار الآفاق الجديدة، بيروت، 1963.

رسائل الماجستير:

أبو زهيرة، عيسى، تأثير الدول العربية على عملية صنع القرارات "المجلس الوطني الفلسطيني 1974-10988"، بيت الحكمة، جامعة آل البيت، 1998.

أبو شمالة، نواف، دور المعونات الأجنبية في تحقيق التنمية وإعادة البناء للاقتصاد الفلسطيني، 1994-2000، قسم الاقتصاد، عين شمس، القاهرة، 2001.

أبو مدللة، سمير، الأبعاد الاقتصادية للاتفاق الفلسطيني الإسرائيلي، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، 1996.

البياتي، عارف، السياسة الخارجية السورية حيال الوطن العربي للفترة من عام 1970-1988، معهد الدراسات القومية والاشتراكية، الجامعة المستنصرية، 1988.

سلامة، معتز، القرارات العربية بالمشاركة في مؤتمر مدريد، 1991، دراسة للقرارين السوري والفلسطيني، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 1997.

عدوان، عصام، حركة التحرير الوطني الفلسطيني فتح 1958-1968، قسم التاريخ، جامعة اليرموك، إربد، 1988.

الدوريات:

ابراش، إبراهيم، الثورة الفلسطينية استقلالية القرار ومسألة التداخل القومي، شؤون فلسطينية، أعداد 128-129، مايو، يونيو، 1986.

إبراهيم، عبدالله، المعارضة الفلسطينية، مناقشة المصطلح، مجلة فلسطين المسلمة، لندن، نوفمبر، 1992.

أبو شكر، عبد الفتاح، أوضاع الصناعة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، مجلة الكاتب، عدد 117، 1995.

بركات، نظام، آلية صنع القرار السياسي في إسرائيل، أبحاث مركز الدراسات الأردنية، جامعة اليرموك، إربد، 1997.

بريتشر، مايكل، نظام السياسة الخارجية، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، عدد 32، 1993.

زهران، جمال، عملية صنع القرار في السياسة الخارجية المصرية في نصف قرن، السمات والتحديات، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، عدد 149، 2002.

السهلي، نبيل، الاقتصاد السياسي للدولة الفلسطينية، مجلة صامد الاقتصادي، عدد 136، نيسان، حزيران، 2004.

شبيب، سميح، البحث عن صيغ سياسية وتنظيمية جديدة، شؤون فلسطينية، أعداد 244-245، يوليو / أغسطس، 1993.

عبدالله، سمير، تأثير الاحتلال على القطاع في الضفة الغربية وقطاع غزة، مجلة الكاتب، عدد 86، حزيران، 1987.

عبدالله، سمير، تجربة المعونات الدولية للشعب الفلسطيني ولعبة خلط الأوراق، مجلة الزاوية، رام الله، 2005.

مسلم، سامي، البنية التحتية والهيكل المؤسساتي لمنظمة التحرير الفلسطينية، شؤون فلسطينية، أعداد 166-167، يناير، فبراير، 1978.

مصطفى، هالة، الفلسطينيون أمام الحل الأردني، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، عدد 82، أكتوبر، 1985.

مقلد، إسماعيل صبري، اتخاذ القرارات السياسية الخارجية، السياسة الدولية، القاهرة، عدد 14، 1968.

نبيل عمر، فتح في مرحلة السلام، ضرورة ووجود، المؤسسة الحكمة العصرية، جريدة الحياة، لندن، أول ديسمبر، 1993.

برامج تلفزيونية:

جبريل، الرجوب، برنامج فلسطينية تحت المجهر، قناة الجزيرة، 2005/12/88، الساعة السابعة بتوقيت عمان.

صقر أبو فجر، برنامج مشاهد وآراء بعنوان أمريكيا ومنظمة التحرير، "العلاقات السرية"، قناة العربية 2005/12/8، الساعة التاسعة بتوقيت عمان.

محمود درويش، مقابلة تلفزيونية في برنامج خليل بالبيت، قناة المستقبل اللبنانية، 2005/1/13، الساعة التاسعة والنصف بتوقيت عمان.

مقابلات من قبل الباحث:

حيدر عبد الشافي، رئيس الوفد المفاوض في واشنطن، 1993، بتاريخ 2005/8/24.

عبد العزيز، شاهين، عضو المجلس الثوري لحركة فتح، بتاريخ 2005/8/20.

الجرائد:

أحمد صدقي الدجاني، شهادتي عما جرى في اجتماع المجلس المركزي الفلسطيني، 1993، جريدة الرأي الأردنية، الشهادة الثانية، 1994/11/8.

----------، الشهادة الرابعة، 1994/11/13.

----------، الشهادة السادسة 1994/11/17.

----------، الشهادة السابعة، 1994/11/20.

جريدة الرأي الأردنية عمان، 1984/12/1.

المراجع الأجنبية:

Ajluni, Salem. The Palestinian economy and the second Intifada, journal of Palestine studies, issue, 3, 2003

Dajani, Souad, war by other means: The oslso peace and the second Intifada. radical philosophy review, Vol. 3, 2001.

EURO–Mediterranean Interim Association Agreement on Trade and Cooperation Between the European Communities and The P.L.O for the Benefit of the Palestinian Authority of the West Bank and Gaza Strip/ PA of The WB & GS Revision, Printed 10/12/1996, 10:58.

James Robinson and Richard Calton Snyder, "Decision – Making in International Politics": Herbert C. Kelman, ed., International Behavior: A social – Psychological analysis (New York: Hott, Rinehart and Winston, 1965, pp. 435-436.

Naseer H. Aruri, Palestinian Nation After Lebanon: The Gurrent Impass, American Arab Affairs, Spring 1984, Nu.8,P.62.

Sills. L. David (ed), International Encyclopedia of the Social Sciences, Macmillan and Press Co, vols. 3,4, 13, 14, New York, 198.

The Work Bank Group – A quarterly Public ation – Resident Mission DEC 1997.

The World Bank & The United Nations Office of the Special Coordinate or in the Occupied Territories, Donor Investment in Palestinian Development 1994-1998: The Promise, the Challenges, and the Achievements", 1999, Gaza, p. 20-28.

World Bank (1993), Developing the Occupied Territories: an Investment in Peace Vol. 4, Para, 12, p. 54.

Abstract

Hamada, M. Khaled .The Palestinian Decision Making and its Impact on the Economical Performance, Master Thesis, International Political Economics

(Supervised by: Prof. Nofal, S. Ahmed)

This study studies the subject "Palestinian Decision Making and its Effect on the Economical Performances". This study derives its importance from the way it reveals the process of Palestinian Decision Making from a scientific approach and to what extent this process affects the economical orientations within the Palestinian-political regime.

The study identified a number of various variables related to the phenomena of Decision Making process. The researcher tried to explain the effect of these variables on the decision maker that forced him towards " Oslo Peace Agreement". The study is to answer the following hypothesis: " Oslo Agreement has a positive effect on the economic performance". The study followed the following approaches: Decision Making approach, historical approach, and system analysis approach.

In addition to the theoretical framework briefly about the main sectors of the process of decision making, the study consists of three chapters:

Chapter One tries to show the main variables affecting on the decision making process and the factors governing this process.

Chapter Two explains the practical status of Palestinian decision making (Oslo Agreement). This chapter consists of some subjects concerning the historical context of settlement process and the stages of (Oslo Agreement).

Chapter Three tries to show the effect of the political decision (Oslo Agreement)on the Palestinian Economic Sector. This chapter also deals with the economic factors that state to what extent the Palestinian economy is affected by the previously mentioned agreement. Also it discusses the status of Palestinian economy after (Oslo Agreement).